



الصناعة النقدية

في المحاكمات الأدبية "الأسس النقدية
لنصفه القاضي الجرجاني أبا الطيب
المتنبي في الوساطة أنموذجاً"

دكتور

عبد الهادي أحمد سيد عبد العال

الأستاذ المساعد في قسم البلاغة والنقد في كلية اللغة العربية بالمنوفية
جامعة الأزهر - مصر

العدد الرابع والعشرون

للعام ١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م

الجزء السادس

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠ / ٢٠٢٠م

ISSN 2356-9050

الترقيم الدولي

ISSN 2636 - 316X الترقيم الدولي الإلكتروني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الصناعة النقدية في المحاكمات الأدبية

«الأسس النقدية لنصِّفة القاضي الجرجاني أبا الطيب المتنبي في الوساطة أنموذجاً»

عبد الهادي أحمد سيد عبد العال

قسم البلاغة والنقد في كلية اللغة العربية بالمنوفية - جامعة الأزهر - مصر

البريد الإلكتروني: imabdelhady@yahoo.com

المخلص

يعمدُ هذا البحثُ إلى بيان أسس نصِّفة القاضي الجرجاني أبا الطيب المتنبي في كتابه (الوساطة بين المتنبي وخصومه)، ووضعه حيث ينبغي أن يوضع بين شعراء عصره وأهل زمانه، من دون تعصُّبٍ له أو عليه، من خلال التنبيه على محاسنه، وعدم إغفال هفواته وهناته؛ لإزاحة الركام عن تلك الخصومة التي درات حوله، وتجليه ما شاع في تلك الحملة الشديدة وما ورد فيها من مغالطات أبخست الرجل حقَّه، وأظهرته كثير الزلل والسطو والإغارة على أشعار الآخرين، بهدف التوسط في الرؤية النقدية بين كل من القديم والحديث، وبين المغالين المبالغين في مدح المتنبي وتقديره ونفي الزلل عنه، وبين العائنين الذين حطوا من قدره، ونفوا عنه كل فضيلة، وأخروه عن القدمات والمحدثين جميعاً، وقد قامت هذه النصفة على أربعة أسس، هي:

الأول: بيان عدم خلو عمل بشري من العيب الذي يوجب القدح (المقايسة)، والرد على من هاجمه ولم يعده من الفحول وأسقط كل شعره بسبب بعض ما فيه مما عند غيره ممن اعترف لهم بالفضل أسوأ منه. الثاني: الاعتماد على التعامل مع النص ذاته، وإخراج معيار الزمن "القدِّم والحدائثة" في الحكم على الشعر. الثالث: نفي السرقة عن جلِّ ما ادَّعى عليه فيه ذلك. الرابع: تعديد ما عابوه من شعره والرد عليه.

وعليه فقد سعت هذه الدراسة إلى استكناه ما خطَّته يراع القاضي الجرجاني في نصفته أبا الطيب المتنبي، التي تجاوزت العصبية والميل، والنظرة الجزئية، وانمازت بالمرونة والشمولية، وهذا ما دارت حوله الدراسة، ومن الله التوفيق.

الكلمات المفتاحية: الصناعة النقدية، المحاكمات الأدبية، المتنبي، الأسس

النقدية، الوساطة.

Chapter defined by Al-Mudhaj Al-Huda curriculum to Al-Nada
respondent to the explanation of the dew diameter
Abu Bakr bin Ismail Al-Shanawani (1019 AH)

Khalid bin Abdullah bin Barjas Al-Hassan

Department of Grammar, Morphology and Language - College of Arabic Language -
Imam Muhammad bin Saud Islamic University - Kingdom of Saudi Arabia .

Email: imabelhady@yahoo.com

Abstract

One of the most famous syntax of the body is the text (Qatar of the dew and the echo) of Ibn Hisham Al-Ansari, as it has received the attention of scholars and students of science, and its explanations were numerous, and footnotes abounded on these annotations, and one of the most prominent explanations (the response of the dew in explaining the diameter of the dew) to the fruit, which scientists mean , And they wrote footnotes detailing the issues, and clarifying the mysterious, most notably: a footnote to Shanwani, its title: The approach of guidance to the respondent of the dew to the explanation of the dew diameter, which God facilitated for me to achieve a part of it which is (known as Al) a contribution to the service of science and its students.

Shanawani is one of the most prominent sculptors of his time, and one of the richest libraries with his books, and his book contains in-depth scientific ideas, opinions distinguished by it, and the emergence of his personality in many issues, and we say about important books, imams scholars, and scientific discussions of different schools, with his interest in martyrdom, representation, And explanation, neither this book has been studied nor achieved as far as I know .

Keywords : Mujib Al-Nada, Qat Al-Nada, Al-Ma, Al-Shanawani, Minhaj Al-Huda



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الصناعة النقدية في المحاكمات الأدبية

"الأسس النقدية لنصفة^(١) القاضي الجرجاني أبا الطيب المتنبي في الوساطة^(٢) أنموذجاً"

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، وبعد، فإن الخطاب الشعري في مختلف مظهراته يشكل أفقاً رحباً للعقل والأحاسيس البشرية، وملتقى تقاطعات تفتح تارة وتتغلق أخرى بسبب تعدد على مستويات الفهم والتأويل واختلافها، فضلا عن العصبية الأدبية، وتباين التوجهات النقدية والتأويلات التي ارتبطت بالسباق الفكري والاجتماعي والسياسي والثقافي والمذهبي والشخصي، ما مثل مرجعا لقراءة النصوص وتأويلها من زوايا مختلفة، ولهذا نشأت الخصومات والمعارك الأدبية التي أنتجت ردود أفعال مباشرة مع أو ضد بعض الشعراء، وتعرض كثير من الشعراء لحمولات وطعنات، فكان من الطبيعي أن تظهر أيضا بعض المحاكمات التي تنتصر لشاعر أو مذهب أو رأي، أو تدلي بدلوها في هذه الخصومات، منها حكومة القاضي الجرجاني بين المتنبي وخصومه، وموازنة الآدي بين الطائيين، ومنها كتب الاختيارات (الأصمعيات، والمفضليات، وكتب الحماسة...)، وغيرها، وقد وقع الاختيار على حكومة القاضي الجرجاني بين المتنبي وخصومه، التي يلحظ الناظر فيها بوضوح وجلاء أنه إنما أراد أن

(١) النصفة: الإنصاف في المعاملة، وإعطاء الحق، والعدل والنزاهة في الحكم وعدم التحيز. ينظر: مقاييس اللغة، ولسان العرب (ن ص ف).

(٢) بدهي أن الرجلين (القاضي الجرجاني والمتنبي) والكتاب (الوساطة) نيران على أعلام شاهقة، ومن ثم فمن العبث الترجمة لأيٍّ منهم، ولذلك خلا البحث من نبذة على غير عادة الباحثين؛ لأنها - من وجهة نظري - لن تضيف جديدا، لا للبحث ولا للقارئ، ولا لأي واحد من المترجم له إن تمت.

يُصَف المتنبّي^(١)، ويضعه حيث ينبغي أن يوضع بين شعراء عصره وأهل زمانه، من دون تعصّب له أو عليه، من خلال بيان محاسنه الكثيرة، وعدم إغفال هفواته وهناته؛ لإزاحة الركام عن تلك الخصومة التي درات حوله، وتجلية ما شاع في تلك الحملة الشديدة وما ورد فيها من مغالطات أبخست الرجل حقّه، وأظهرته كثير الزلل والسطو والإغارة على أشعار الآخرين^(٢)، فجاء كتاب الوساطة نُصفة لأبي الطيب^(٣) (وجميع الشعراء المحدثين الذين تم إسقاطهم لمجرد كونهم محدثين في شخصه ونتاجه)، وكشف زيف مقاييس خصومه، وبيان أنها غير مستنبطة من الخصائص الفنية للشعر، فضلا عما فيها من عمومٍ وتسرعٍ وازدواجية؛ حيث يُذمُّ بها المتنبّي ويُعذّر غيرَه.

فضلا عن كونه خطوةً واعدة لتصويب طريقة النقد في عصره، ووضع قواعد وضوابط ثابتة في الحكم على الشعراء بغض النظر عن عصورهم وأسمائهم وبيئتهم، متخذاً من المتنبّي والخلاف الدائر حوله وسيلة لتحقيق

(١) وقد تخلى عنه كبار النقاد والأدباء، من أمثال الأصفهاني والمرزباني ينظر: "توابغ الفكر" القاضي الجرجاني، أحمد أحمد بدوي، ص ٣٩، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٤م.
(٢) ينظر: موازنة الأمدي ووساطة الجرجاني "دراسة أدبية مقارنة"، خضر موسى محمد حمود، ص ٥٩، الطبعة الأولى، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت - لبنان ٢٠٠٧م.
(٣) قال: "لكننا لم نجد شاعراً أشمل للإحسان والإصابة والتنقيح والإجادة شعره أجمع... وقد قدمنا لك في صدر هذه الرسالة من شعر أبي نواس وأبي تمام وغيرهما ما مهّدنا به الطريق إلى هذا القول، وأقمناه علماً يرجع إليه في هذا الحكم، وأعلمناك أنه ليس بغيتنا الشهادة لأبي الطيب بالعصمة، ولا مرادنا أن نبرّنه من مقارفة زلة، وأن غابتنا فيما قصدنا أن نلحقه بأهل طبقتّه، ولا نقصر به عن رتبته، وأن نجعله رجلاً من فحول الشعراء، ونمنعك عن إحباط حسناته بسيناته، ولا نسوّغ لك التحامل على تقدّمه في الأكثر بتقصيره في الأقل، والغضّ من عامّ تبريزه. ينظر: الوساطة بين المتنبّي وخصومه، أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد الجاوي، ٤١٥، ٤١٦، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

ذلك^(١)، ومحاولةً جيدةً للتوسط في الرؤية النقدية بين كل من القديم والحديث، وبين المغالين المبالغين في مدحه وتقديمه ونفي الزلل عنه، وبين العائنين الذين حطوا من قدره، ونفوا عنه كل فضيلة، وأخروه عن القدماء والمحدثين جميعاً.

ومن ثم أطلقت لفظ (نصفه) على ما أسماه بعضهم دفاعاً عن المتنبي؛ لَمَّا لم يكن ثمةً منه تحيُّرٌ لأبي الطيب، ولا معاداة لخصومه، أو موالاة لأنصاره، بل كان نصفه له، وانتصاراً للحق، واعترافاً للفاضل بالفضل...، ومن ثم كانت هذه التسمية (الأسس النقدية لنصفه القاضي الجرجاني أبا الطيب المتنبي في الوساطة أنموذجا).

وبعد النظر ومعاودة قراءة كتاب الوساطة ظهر لي أن نصفه القاضي الجرجاني لأبي الطيب المتنبي قامت على أربعة أسس، هي:

الأول: بيان عدم خلو عمل بشري من العيب الذي يوجب القدح (المقايضة)، والرد على من هاجمه ولم يعده من الفحول وأسقط كل شعره بسبب بعض ما فيه مما عند غيره ممن اعترف لهم بالفضل أسوأ منه.

الثاني: الاعتماد على التعامل مع النص ذاته، وإخراج معيار الزمن "القدم والحداثة" في الحكم على الشعر.

الثالث: نفي السرقة عن جلِّ ما ادَّعِيَ عليه فيه ذلك.

الرابع: تعديد ما عابوه من شعره والرد عليه، وقد قسم ما عابه خصوم المتنبي إلى أقسام:

(١) ينظر: موازنة الآمدي ووساطة الجرجاني "دراسة أدبية مقارنة"، خضر موسى محمد حمود،

الأول: الخروج عن اللغة، وهي أنواع:

- أ - أخطاء معجمية. ب- أخطاء صرفية. ج- أخطاء نحوية. د -
عيوب الحروف والأدوات.

الثاني: عيوب المعاني، وهي أنواع:

- أ- قطع المعاني بين شطري البيت. ب- التناقض المؤدي إلى فساد المعنى.
ج- الإحالة واختلال المعاني. د- ضعف البصر بمواقع الكلام.
هـ- التقصير عن الغرض والوقوع دون القصد.

الثالث: عيوب الشكل، وهي أنواع:

- أ- التعقيد والتعويض وغموض المراد وتناثر المعاني والألفاظ.
ب- أخطاء الموسيقى.

الرابع: عيوب الصورة، وهي: أ- الإفراط في الاستعارة.

- ب- فرط المبالغة.

جعلتُ كلَّ أساس منها مطلباً من مطالب هذه الدراسة، ومن ثم فقد
جاءت في أربعة مطالب، تسبقها مقدمة، ويعقبها خاتمة فنُتبتُ بأهم المصادر
والمراجع.

وقد اعتمدت في هذه الدراسة المنهج الوصفي القائم على إحصاء
واستقراء مواضع كل مطلب (أساس من أسس النصف)، غير أنني عند
التطبيق قد اكتفيت ببعض النماذج، وعرضت بعضها في حاشية البحث حتى
لا يترهلَّ البحث بكثرة الشواهد، وهذا ما قد يمنع نشره في المجالات
المحكمة؛ إذ جُلِّها- إن لم يكن كلها- يشترط عدداً معيناً من الصفحات.

والله من وراء القصد.



المطلب الأول

بيان عدم خلو عمل بشري من العيب الذي يوجب القدح (المقايسة)

وقد وطأ له بتقسيم الناس تجاه المتنبي إلى قسمين:

١- مُنْطَبٌ في تَقْرِيطِه، مَنْقَطِعٌ إِلَيْهِ بِجَمَلَتِه، مَنْحَطٌ فِي هَوَاهِ بِلِسَانِه وَقَلْبِه، يَلْتَقِي مَنْاقِبَه إِذَا ذُكِرَتْ بِالتَّعْظِيمِ وَالتَّفْخِيمِ، وَيَمِيلُ عَلَيَّ مِنْ عَابِه بِالزَّرَايَةِ وَالتَّقْصِيرِ وَالتَّسْتَحْقَارِ وَالتَّجْهِيلِ، وَيَلْتَزِمُ فِي نُصْرَةِ خَطئِه، وَتَحْسِينِ زَلئِه مَا يُزِيلُه عَن مَوْقِفِ المَعْتَدِرِ، وَيَتَجَاوِزُ بِهِ مَقَامَ المَنْتَصِرِ.

٢- عَائِبٌ لَا يُقَرُّ بِفَضْلِه، يَرُومُ إِزَالَتَه عَن رُتْبَتِه، وَيَحَاوِلُ حَطَّه عَن مَنزَلَةٍ بَوَّاهِ إِيَّاهَا أَدْبُه، وَيَجْتَهِدُ فِي إِخْفَاءِ فَضَائِلِه، وَإِظْهَارِ مَعَايِبِه، وَتَتَبَعِ سَقَطَاتِه، وَإِذَاعَةَ غَفَلَاتِه^(١).

ثم رد على الفريقين، وبيّن أن كليهما إما ظالمٌ للمتنبى أو للأدب فيه، وبيّن أن للفضل آثاراً ظاهرة، وأن للتقدم شواهد صادقة متى وجدت فصاحبها فاضل متقدم، فإن عثر له بعد الإحسان على زلة، ووجدت له هفوة انتحل له عذرٌ صادق، أو رخصة سائغة؛ فإن أعوز قيل: زلة عالم، وقل من خلا منها، وأيُّ الرجال المهذب! ولولا هذه الحكومة لبطل التفضيل، ولزال الجرح، ولم يكن لقولنا: فاضل معنى يوجد أبداً، ولم نسب به إذا أردنا حقيقة أحداً، وأي عالم سمعت به ولم يزل ويغلظ! أو شاعر انتهى إليك ذكره لم يهف ولم يسقط!^(٢)، وأي بشري لم يخطئ؟؟؟؟!!!.

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص ٣.

(٢) الوساطة ص ٣، ٤.

وبهذا تخلص إلى ذكر الأساس الأول في انتصافه للمتنبى من خلال المقايسة لتسويغ ما أخذ عليه^(١)، ببيان عدم خلو عمل بشري من العيب الذي يوجب القدح، وتلك قضية مسلمة، وحكم عام أضحى الرد به على من أسقط شعر المتنبى معرضاً تجلّت فيه قدرة الرجل (القاضي) على التأثير الذي ملك به ليس فقط عقل المتلقي، بل وقلبه أيضاً، واستدراجه لما سيأتي بعد ذلك، وهذا ما حرص عليه القاضي الجرجاني في انتصافه لأبي الطيب؛ لما فيه من عطف العقول والقلوب معاً، واستدعاء القبول بحسب ما في الطباع.

وعلى هذه الفكرة المقايسة (عدم خلو أي عمل بشري من العيب الذي يوجب القدح) بنى القاضي الأساس الأول من أسس نصفته للمتنبى، فما دام الأمر كذلك، والزّللُ حكمٌ عامٌ شاملٌ يضرب فيه المتقدمُ بسهم المتأخر، ويأخذ الجاهليُّ منه ما يأخذ الإسلامي، وأنه لا حظّ له في العصبية، ولا نسبَ بينه وبين التحامل^(٢)، وأنه لا يخلو ديوان ولا تسلم قصيدة من عيب يوجب القدح، إما في: اللفظ والنظم، أو الترتيب والتقسيم، أو المعنى، أو الإعراب... إلخ^(٣)، والبشر لا يطالبون بما ليس في طبع البشر، والخلقة مبنية على السهو والزلل، ممزوجة بالنسيان والخلل= ما دام الأمر كذلك فإن الحكم المنصف والقضاء المُقسط هو الذي يكون على مجمل نتاج المرء، لا على مساوئه وزلاته فقط.

(١) ينظر: مقومات عمود الشعر الأسلوبية "بين النظرية والتطبيق"، رحمن غرکان، ص ١٠٧، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوية ٢٠٠٤م.

(٢) الوساطة ص ١٥.

(٣) الوساطة ص ٤.

وتلك قضية عامة مركوزة في الطباع، معلومة لا تجهل، ومسألة يقينية لا تنكر، يقرأها جميع العقلاء، ولا يختص بها أحد دون أحد، يفت القاضي إليها أذهان المتلقين؛ لتكون أول أسس انتصاره لأبي الطيب، وأولاها بالقبول والافتناع، وأبعدها عن الشك أو الإنكار.

ومتى تم تطبيق هذا الأمر على واحد فقد وجب أن يُعمم ليسري على الجميع، أما أن يجعل الناس فيه شريجين:

أحدهما: يُعذّر له ويُعذّر في سقطاته وهفواته، ويُنتحل له ما يبررها...، وكأن شعره خلا من الشوائب، وصفا من الأكدار والمعائب، أما الآخر فيُفرد بالحيف، وقلة الإحسان وكثرة الزلل، وضيق المحاسن، واتساع المعائب، فذلك الجور نفسه.

ولهذا وصّف القاضي من يُفرّق بين الشعراء في هذا الأمر فيقدم واحدا ويؤخر مثله بالخصم الألد، والمخالف المعاند، قال: "وإنما خصمك الألد، ومخالفك المعاند، الذي صمدت لمحاكمته، وابتدأت بمنازحته ومحاجته من استحسن رأيك في إنصاف شاعر، ثم ألزمك الحيف على غيره، وساعدك على تقديم رجل، ثم كلفك تأخير مثله، فهو يسابقك إلى مدح أبي تمام والبحثري، ويسوّغ لك تقريظ ابن المعتز وابن الرومي، حتى إذا ذكرت أبا الطيب ببعض فضائله، وأسميته في عداد من يقصّر عن رتبته امتعض امتعاض الموتور، ونفر نفار المصميم، فغضّ طرفه، وثنى عطفه، وصعّر خده، وأخذته العزة بالإثم، وكأنما زوى بين عينيه عليك المحاجم^(١).

ثم أخذ في الرد عليه بقوله: "وأقبل عليك أيها الراوي المتعجب فأقول لك: خبرني عمّن تعظّمه من أوائل الشعراء، ومن تفتتح به طبقات المحدثين، هل خلص لك شعر أحدهم من شائبة؟ وصفا من كدر ومعاية؟ فإن ادّعت ذلك وجدت العيان حججك، والمشاهدة خصمك، وعدنا بك إلى أضعاف ما صدرنا به مخاطبتك، واستعرضنا الدواوين فأريناك فيها ما يحول بينك وبين دعواك، ويحجزك إن كان بك أدنى مسكة عن قولك. فإن قلت: قد أعرّ بالبيت بعد البيت أنكروه، وأجد اللفظ بعد اللفظ لا أستحسنه، وليس كل معانيهم عندي مرضية، ولا جميع مقاصدهم صحيحة مستقيمة. قلنا لك: فأبو الطيب واحد من الجملة، فكيف خصّ بالظلم من بينها؟ ورجل من الجماعة فلم أفرّد بالحيف دونها؟ فإن قلت: كثر زلّه، وقلّ إحسانه، واتسعت معايبه، وضائق محاسنه. قلنا: هذا ديوانه حاضرًا، وشعره موجودًا ممكنًا، ولم نستقرئه ونتصفحه، ونقلبه ونمتحنه، ثم لك بكل سيئة عشر سنوات، وبكل نقيصة عشر فضائل، فإذا أكملنا لك ذلك واستوفيته، وقادك الاضطراب إلى القبول والبهت، ووقفت بين التسليم والعدا عدنا بك إلى بقية شعره فحاججناك به، وإلى ما فضل بعد المقاصة فحاكمناك إليه، وقد نجد كثيرًا من أصحابك ينتحل تفضيل ابن الرومي ويغلو في تقديمه، ونحن نستقرئ القصيدة من شعره، وهي تناهز المائة أو تربي أو تضعف، فلا نعثر فيها إلا بالبيت الذي يروق أو البيتين، ثم قد تنسلخ قصائد منه وهي واقفة تحت ظلها، جارية على رسلها، لا يحصل منها السامع إلا على عدد القوافي وانتظار الفراغ، وأنت لا تجد لأبي الطيب قصيدة تخلو من أبيات تختار، ومعان تستفاد، وألغاز تروق وتعذب، وإبداع يدل على الفطنة والذكاء، وتصرف لا يصدر إلا عن غزارة واقتدار^(١).

ويبين أن الحكم النقدي الصائب في جوهره ينبغي أن يلحظ أمرين: التجويد الواضح في شعر الشاعر، والهفات التي لا يسلم منها شعر شاعر، فيلحظ الإحسان الكثير من دون أن تنال منه الإساءة القليلة^(١)، ومن ثم يطالبُ الخصمَ ألا يستعجل بالسيئة قبل الحسنه، ولا يقدم السُخْطَ على الرحمة، ولا يهمل الإنصاف جملة، أو يخرج عن العدل صِفراً؛ فإن الأديب الفاضل لا يستحسن أن يعقد بالعثرة على الذنب اليسير من لا يحمد منه الإحسان الكثير، وليس من شرائط النصفه أن تنعى على أبي الطيب بيتاً شذو، وكلمة ندرت، وقصيدة لم يسعده فيها طبعه، ولفظة قصرت عنها عنايته، وتنسى محاسنه وقد ملأت الأسماع، وروائعه وقد بهرت، ولا من العدل أن تؤخره الهفوة المنفردة، ولا تقدمه الفضائل المجتمعة، وأن تحطه الزكوة العابرة، ولا تنفعه المناقب الباهرة^(٢).

وقد اعتمد في هذا الأساس على ركائز ثلاثة:

الأولى: سرد أغاليط المشهود لهم بالتقدم من الشعراء^(٣) اعتذاراً للمتنبي^(٤).

استدلالات على مسلمته (عدم خلو عمل من العيب الذي يوجب القدح) التي اتخذها أصلاً بنى عليه انتصافه لأبي الطيب والرد على خصومه، سرد

(١) ينظر: التفكير النقدي عند العرب "مدخل إلى نظرية الأدب العربي"، عيسى العاكوب، ص ٢٧٣، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، سوريا ٢٠٠٠م.

(٢) الوساطة ص ١٠٠، ١٠١.

(٣) على أنه مع ذلك لم يُغفل معايبه؛ حتى لا يُظن به الانحياز لأبي الطيب، بل أورد شواهد لمعاظلة تراكيبه، وإحالته واختلال كلامه، وأخرى للاستكراه والركاكة (كما في ص ٨٢، كما ذكر شواهد للمستكراه من تخلصه، وما عيب من ابتداءاته واستبراد من شعره (ص ١٥٥)، وأخرى للإفراط والإغراق والمبالغة (ص ١٨٠)... إلخ، وهذا ما جعلته الركيزة الثانية في هذا الأساس، لبيان أن القاضي يرى أن أبا الطيب واحد من الجملة، يجري عليه ما يجري عليها، وأنه لا يخرج عنها، ومن ثم فمن غير المقبول عقلاً ولا عادة أن يتم الحكم على شعر المتنبي كله من خلال مساوئه وزلاته فقط لا على مجمل نتاجه، بينما يتم التجاوز عن زلات غيره من الشعراء.

(٤) الوساطة ص ٤ وما بعدها.

القاضي الجرجاني أغاليط الشعراء المشهود لهم بالتقدم، مفتتحاً حديثه بقوله: "ودونك هذه الدواوين الجاهلية والإسلامية، فانظر هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت أو أكثر لا يمكن لعائب القَدْح فيه، إما في لفظه ونظمه، أو ترتيبه وتقسيمه، أو معناه، أو إعرابه؟"^(١) الذي أكد فيه أن الخطأ في أعمال البشر حكمٌ عامٌ ينبغي أن يُقدَّرَ بقدره، وإلا لما وُصِفَ بالفضل أحدٌ، وبين أن الظنَّ الجميل بأهل الجاهلية، واعتقاد أنهم القدوة والأعلام والحجة هو من ستر عليهم، ونفى الظنَّة عنهم، فذهبت الخواطر في الذبِّ عنهم كلَّ مذهب، وقامت في الاحتجاج لهم كل مقام، ولولا ذلك لوجدت كثيراً من أشعارهم معيبةً مسترذلةً، ومردودةً منفيةً^(٢)، وهذا ما يجب (من وجهة نظره) أن يعم الجميع، ولا يُخصَّ به طائفة دون طائفة.

ثم أخذ في سرد أغاليطهم، وجعلها أنواعاً:

الأول: أغاليط الشعراء في اللغة: أورد فيه شواهد من أغاليط كبار الشعراء أمثال: "امرئ القيس، ولبيد، والفرزدق، وذو الخرق الطهوي، ورؤية، والأقيشر، ونقيع بن جرموز، وغيرهم"^(٣) وما تكلفه النحويون لهم من الاحتجاج إذا أمكن: تارة بطلب التخفيف عند توالي الحركات، ومرة بالإتباع والمجاورة وما شاكل ذلك من المعاذير المتمحّلة، وتغيير الرواية إذا ضاقت الحجة، وبين أن الباعث على ما راموه في ذلك - من المرامي البعيدة، وارتكبوا لأجله المراكب الصعبة - شدة إعظام المتقدم، والكلفُ بنصرة ما سبق إليه الاعتقاد، وألفته النفس^(٤).

(١) ينظر: الوساطة ص ٤.

(٢) ينظر: الوساطة ص ٤.

(٣) ينظر: الوساطة ص (٥ - ١٠).

(٤) ينظر: الوساطة ص ١٠.

الثاني: أغاليط الشعراء في المعاني: أورد فيه ما عدده العلماء من أغاليط المشهود لهم بالتقدّم في المعاني، أمثال: "امرئ القيس، وزهير، وسلّمة بن الخرشب، وبشر بن أبي خازم، والجعدي، وأبي ذؤيب، والمسيب بن علس، ورؤبة، وغيرهم".

ليقرر ما ابتدأ به من أن الزلل حكم عام لا يخلو منه عمل، وأن المتقدم يضرب فيه بسهم المتأخر، وأنه قول لا حظّ له في العصبية، ولا نسب بينه وبين التحامل^(١).

وكان مما أتى به شواهد لأبي نواس^(٢)، منها قوله:

وعن اللبس للفرا

قد غنينا عن الشّتا

مة والكنّ والصلا

وعن الحشو للعبا

الذي عقب عليه بقوله: "وهو كما تراه في سُخف اللفظ، وسوء النظم، وسقط المعنى^(٣)"، وقال بعد أن أورد قوله:

لفطريا عباس فوهيه

قد صبغت بنت المدينه

واشترطت في المشط رازيه^(٤)

وسلّفت ماشطها أجرة

ونحو هذا مما يملّ الناظر، ويضيق وقت الكاتب، ولو وجد لأبي الطيب بيت مثله، وحرف يقاربه لعصب بعاره، ولانطلقت الألسن بعيبه، وصدرّ به ديوان مثالبه وصحيفة مساويه^(٥).

(١) الوساطة ص ١٥.

(٢) لم أعثر عليها في ديوان أبي نواس.

(٣) الوساطة ص ٥٩.

(٤) لم أعثر عليها في ديوان أبي نواس.

(٥) الوساطة ص ٦١، ٦٢.

ثم أورد له (لأبي نواس) أخطاء في اللحن والغلط، والإحالة، والخطأ في الوزن (١) وفساد العقيدة، وغيرها، وقارن بينه وبين فساد المذهب والديانة التي عيبت على المتنبي، يقول: "والعَجَبُ ممن ينقص أبا الطيب، ويغضُّ من شعره لأبيات وجدها تدل على ضعف العقيدة وفساد المذهب في الديانة، كقوله:

يتَرَشَّنُ من فمي رَشَفَاتٍ هُنَّ فِيهِ أَحلى من التوحيد (٢)
وقوله: وأبهرُ آياتِ التَّهَامِيَّ أَنَّهُ
أبوكم وإحدى ما لَكُمْ من مناقب (٣)

وهو يحتمل لأبي نواس قوله:

يا عاذلي في الدهر ذا هجرُ لا قَدْرُ صَحِّ ولا جبرُ
ما صح عندي من جميع الذي يُذكرُ إلا الموتُ والقبرُ
فاشرب على الدهر وأيامه فإنما يهلكنا الدهر (٤)

وقوله:

عاذلتي بالسَّفاهِ والزجرِ استمعي ما أثبتَّ من أمري
باح لساني بمضمَرِ السرِّ وذاك أني أقول بالدهرِ
بين رياضِ السرورِ لي شيع كافرةً بالحسابِ والحشرِ (٥)

(١) الوساطة ص ٦١.

(٢) ديوان المتنبي ١/٣١٥، دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(٣) ديوان المتنبي ١/١٥٤.

(٤) الموشح، ص ٢٧٦، والشطر الأول من البيت الأول فيه: يا ناظرا في الدين ما الأمر، ولم أعرث على الأبيات في الديوان.

(٥) الموشح، المرزباني، ص ٢٧٧، مطبعة القاهرة ١٣٥٠هـ.

وغيرها، ثم يعقب بقوله: 'فلو كانت الديانة عاراً على الشعر، وكان سوء الاعتقاد سبباً لتأخر الشاعر، لوجب أن يُمحي اسمُ أبي نواس من الدواوين، ويحذف ذكره إذا عُدَّت الطبقات، ولكان أولاهم بذلك أهل الجاهلية، ومن تشهد الأمة عليه بالكفر، ولوجب أن يكون كعب بن زهير وابن الزبّيري وأضرابهما ممن تناول رسولَ الله صلى الله عليه وسلم وعاب أصحابه بكُماً خرساً، وبكء مفحمين، ولكنّ الأمرين متباينان، والدين بمعزل عن الشعر(١)'

كما أتى بشواهد للتوعير والمعاني الغامضة والأغراض الخفية عند أبي تمام، وبيّن أن ذلك كله جريرة التكلف، وذكر أنه لا يقول ذلك غضاً من أبي تمام، ولا توهيناً لشعره، ولا تعصبا لغيره، بل هو ممن يدين بتفضيله وتقديمه، وينتحل موالاته وتعظيمه، ويراه قبلة أصحاب المعاني، وقدوة أهل البديع، لكنه يتحرى العدل، ويتتبع الحق(٢).

ثم يتحدث عن تفاوت شعر أبي تمام، ويذكر أمثلةً من جيد شعره، قائلاً عنه: 'فيترقى في هذه الدّرج العالية، ويتصرف هذا التصرف المعجز، ثم ينحط إلى الحضيض ويلصق بالتراب، ويقول:

أصبحت نبيء العقل فاصل لميسم
بيدي ألج الناس في الإنضاج(٣)

(١) الوساطة ص ٦٢ - ٦٤.

(٢) الوساطة ص ١٩، ثم أتى بشواهد معمّاة من شعره. يراجع الوساطة، ص ٢٠ وما بعدها.

(٣) ديوان أبي تمام، ص ٤٧١، نشره محيي الدين الخياط، طبعة القاهرة، من دون تاريخ، وشرح ديوان أبي تمام للخطيب التبريزي ٣٥٦/٢، تقديم راجي الأسمر، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، من قصيدة يهجو فيها يوسف السراج، والبيت هناك: أصبحت نبيء العقل فاصل بميسم بيدي ألج الناس في الإنضاج، وينظر: الوساطة ص ٦٧.

ثم يورد قوله:

نِ من السحر مقلتا عبدوس

قسّمت لي وقاسمتني بسلطا

منهما يختلسن حب النفوس

فالقسيم القسام عن لحظات

ل تمطى من الكرى المنفوس^(١)

فالذي قاسمت بلحظ إذا الليد

ويعقب بقوله: "ولست أدري - يشهد الله - كيف تصوّر له أن يتغزّل وينسب، وأي حبيب يستعطف بالفلسفة! وكيف يتّسع قلب عبدوس هذا وهو غلام غرّ، وحدثتُ متّرف لاستخراج العويص وإظهار المعنى!^(٢)

ثم يعود ويذكر أنه لا تكاد تسلم له قصيدة من أبيات ضعيفة، وأخرى غثة، لا سيما إذا طلب البديع، وتتبع العويص^(٣)، ثم تحدث عن تكلفه ومفارقتة الطبع إلى التعمق، وإغرابه وتشبهه بالبدو، وخطله في المدح، وتقصيره في الغرض وفساد المعنى^(٤)، ثم ذكر أنه اكتفى بما قدّمه من هفوات أبي تمام وإن كان ما أغفله أضعاف ما أثبتته؛ إذ البغية فيه الاعتذار لأبي الطيب، لا النعي على أبي تمام، وذكر أنه خصّ أبا نواس وأبا تمام بالذكر دون غيرهما؛ ليجمع بين سيدي المطبوعين، وإمامي أهل الصنعة، ويرري المعاند أن فضلها لم يحمها من زلل، وأن إحسانها لم يصف من كدر^(٥).

(١) لم أعر على هذه الأبيات في ديوان أبي تمام.

(٢) الوساطة ص ٦٨.

(٣) الوساطة ص ٧٠.

(٤) الوساطة ص ٧١ - ٧٤.

(٥) الوساطة ص ٨٢.

الركيزة الثانية: سرد المعيب من شعر أبي الطيب.

ذكر المعيب من شعر المتنبي؛ ليثبت أنه واحد من جملة الشعراء، ورجل من جماعتهم، وليس بدعا من بينهم، وفي حديثه عن شعر المتنبي ذكر أن عائبه حكموا عليه قبل استيفاء الحجة وامتحان الشهادة، بعد أن احتشدوا وتصفحوا الديوان حرفاً حرفاً، واستعرضوه بيتاً بيتاً، وقلّبوه ظهراً وبطناً، والتقطوا منه شواهد ادّعوا في بعضها الغلط واللحن، وفي أخرى الاختلال والإحالة، ووصفوا بعضها بالتعسف والغثاثة، وبعضها بالضّعف والركاكة، وبعضها بالتعدي في الاستعارة، ثم تعدّوا بهذه الأوصاف إلى جملة شعره، فأسقطوا القصيدة من أجل البيت، ونفوا الديوان كاملاً من أجل القصيدة^(١).

ثم عدد شواهد مما عابوه من سيء شعره بمعاظلة تراكيبه، وإحالاته، واختلال كلامه، والاستكراه والركاكة^(٢)، وعلّق على ما أوردوه بقوله: "قد جمع في هذه الأبيات وفي غيرها مما احتذى به حذوها بين البرد والغثاثة، وبين الثقل والوخامة، فأبعد الاستعارة، وعوّص اللفظ، وعقد الكلام، وأساء الترتيب، وبالغ في التكلف، وزاد على التعمق؛ حتى خرج إلى السخف في بعض، وإلى الإحالة في بعض^(٣)، ثم عاد وأورد بعض ما ذكروا أنه من اللفظ المعقد، والترتيب المتعسف لغير معنى بديع يفي شرفه وغرابته بالتعب في استخراجها، وتقوم فائدة الانتفاع بإزاء التأذي باستماعه^(٤)."

(١) الوساطة ص ٨٢، وذكر أنّ مما عابوه قوله:

وما قلّ جزء بعضه الراي أجمع (ديوانه ٢٤٠/٢)
ويجهل علمي أنه بي جاهل (ديوانه ١٧٤/٣)

فتى ألف جزء رأيه في زمانه
ومن جاهل بي وهو يجهل جهله

(٢) الوساطة ص ٨٢ - ٩١.

(٣) الوساطة ص ٩٢.

(٤) الوساطة ص ٩٨.

ثم عرض حجة خصومه وميلهم، ورد عليهم في قوله: "فإن توسّعت في الدعاوى فضل توسّع، ومِلتَ مع الحيفِ بعض الميل حتى تناولت طائفةً من المختار، فجعلته في المنفي، وأخذتَ صدرًا من الجيد فجعلته مع الرديء - ولسنا ننازعك في هذا الباب - فهو باب يضيق مجالَ الحجة فيه، ويصعبُ وصول البرهان إليه، وإنما مدارُهُ على استشهاد القرائح الصافية، والطبائع السليمة، التي طالت مُمَارستها للشعر، فحذقتَ نقدَه، وأثبتتَ عياره، وقويتَ على تمييزه، وعرفتَ خلاصه، وإنما نُقَابِلُ دَعَوَاكَ بِإِنكَارِ خَصْمِكَ، ونُعَارِضُ حُجَّتَكَ بِإِلْزَامِ مَخَالَفِكَ إِذَا صِرْنَا إِلَى مَا جَعَلْتَهُ مِنْ بَابِ الْغَطِّ وَاللَّحْنِ، ونَسَبْتَهُ إِلَى الْإِحَالَةِ وَالْمِنَاقِضَةِ، فَأَمَّا وَأَنْتَ تَقُولُ: هَذَا غَثٌّ مُسْتَبْرَدٌ، وَهَذَا مُتَكَلِّفٌ مُتَعَسِّفٌ، فَإِنَّمَا تَخْبِرُ عَنِ نُبُوِّ النَّفْسِ عَنْهُ، وَقَلَّةِ ارْتِيَاكِ الْقَلْبِ إِلَيْهِ، وَالشَّعْرَ لَا يَحِبُّ إِلَى النَّفُوسِ بِالنَّظَرِ وَالْمَحَاجَّةِ، وَلَا يَحِلِّي الصَّدُورَ بِالْجِدَالِ وَالْمُقَاسِمَةِ، وَإِنَّمَا يَعْطِفُهَا عَلَيْهِ الْقَبُولُ وَالطَّلَاوَةُ، وَيَقْرِبُهُ مِنْهَا الرُّونُقُ وَالْحَلَاوَةُ، وَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ مُتَقَنَّأً مُحْكَمًا، وَلَا يَكُونُ حُلُومًا مَقْبُولًا، وَيَكُونُ جَيِّدًا وَثِيْقًا، وَإِن لَمْ يَكُنْ لَطِيْفًا رَشِيْقًا.

وقد تجدُ الصورةَ الحسنةَ والخَلِقةَ التَّامةَ مقليةً ممقوتةً، وأخرى دونها مُستحلاة مرموقةً، ولكل صناعة أهلٌ يُرجع إليهم في خصائصها، ويُستظهر بمعرفتهم عند اشتباه أحوالها.

وما أنكرُ أن يكون كثيرٌ مما عدته من هذه الأبيات ساقطة عن الاختيار، غير لاحقة بالإحسان، وأن منها ما غلب عليه الضعف، ومنها ما أثر فيه التعسف، ومنها ما خانه السبك، فسَاءَ تَرْتِيْبُهُ، وَأَخْلَ نَظْمُهُ، وَمِنْهَا مَا حَمَلَ عَلَيْهِ التَّعَمُّقُ، فَخَرَجَ بِهِ إِلَى الْغَثَاثَةِ وَالْبَرْدِ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُهَا لَمْ يَأْتِ مِنْ قِبَلِ الْمَعْنَى وَشَرْفِهِ، وَكُنَّا نَجِدُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مِثْلًا يَحْسِنُهُ، وَشَبِيهَا يَعْضُدُهُ

ويسدده، ولكن الذي أطلبك به وألزمك إياه ألا تستعجل بالسيئة قبل الحسنة، ولا تقدم السخط على الرحمة، وإن فعلت فلا تهمل الإنصاف جملة، وتخرج عن العدل صِفراً؛ فإن الأديب الفاضل لا يستحسن أن يعقد بالعترة على الذنب اليسير من لا يحمد منه الإحسان الكثير؛ وليس من شرائط النصفة أن تنعى على أبي الطيب بيتاً شذّ، وكلمة ندرت، وقصيدة لم يسعده فيها طبعه، ولفظة قصرت عنها عنايته، وتنسى محاسنه، وقد ملأت الأسماع، وروائعها وقد بهرت، ولا من العدل أن تؤخره الهفوة المنفردة، ولا تقدمه الفضائل المجتمعة، وأن تحطه الزلة العابرة، ولا تنفعه المناقب الباهرة^(١).

ثم أورد ما عابه هو من شعره إذ عاب استعمال لفظة (شيء) في غير موضعها في قوله:

لِوَالفَلِكِ الدَّوَارِ أَبغضتَ سعيه
لعوقه شيء عن الدوران^(٢)

قال: "وهذا البيت من قلائده، إلا أنك تعلم ما في قوله شيء من الضعف الذي يجتنبه الفحول، ولا يرضاه النقاد^(٣)".

ثم ذكر ما عيب عليه في السرقات مما قصر فيه فذكر قول أبي نواس:

ملك تصور في القلوب مثاله
فكأنه لم يخل منه مكان^(٤)

ثم قال: قال أبو الطيب:

كذب المخبر عنك دونك وصفه
من بالعراق يراك في طرسوسا^(٥)

(١) ينظر: الوساطة ص ٩٩ - ١٠١.

(٢) ديوان المتنبي ٢٤٧/٤.

(٣) ينظر: الوساطة ص ١٨١.

(٤) ديوان أبي نواس ٥٩.

(٥) ديوان المتنبي ٢٠٠/٢، ورواية الديوان: (صدق المخبر...).

فقصر؛ لأنه اقتصر على من بالعراق، وعم أبو نواس القلوب
والأماكن، وبين اللفظين بون في الجزالة والصحة^(١)."

وبعد أن أورد قول أبي تمام:

وما سافرت في الآفاق إلا ومن جدواك راحلتي وزادي^(٢)

قال: "قال أبو الطيب:

محبك حيثما اتجهت ركابي وضيفك حيث كنت من البلاد^(٣)

وهذا من أقبح ما يكون من السرقة؛ لأنه يدل على نفسه باتفاق المعنى
والوزن والقافية^(٤)."

وقال بعد أن أورد قول أشجع:

وعلى عدوك يا بن عم محمد رصدان: ضوء الصبح والإظلام
فإذا تنبه رعته وإذا غفا سلّت عليه سيوفك الأحلام^(٥)

"قال أبو الطيب: يرى في النوم رمحك في كلاه ويخشى أن يراه في السهاد^(٦)

فقصر في ذكر السهاد؛ لأنه أراد أن يقابل بها النوم، وبذلك يتم
المعنى، وليس كل يقظة سهاداً؛ إنما السهاد امتناع الكرى في الليل، ولا
يسمى المتصرف في حاجاته بالنهار ساهداً وإن كان مستيقظاً^(٧)."

(١) ينظر: الوساطة ص ٢٢٠.

(٢) ديوان أبي تمام ص ٧٩.

(٣) ديوان المتنبي ١/٣٦٥.

(٤) ينظر: الوساطة ص ٢٤٩.

(٥) التبيان بشرح الديوان للعسكري ١/٣٦٤، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة ١٩٣٦م.

(٦) ديوان المتنبي ٨٨.

(٧) ينظر: الوساطة ص ٢٥٣.

وقال بعد أورد قول أبي تمام:

يَصِيرُ فَمَا يَعْدُوكَ حَيْثُ تَصِيرُ^(١)

إِيكَ تَنَاهَى الْجُودُ مِنْ كُلِّ وَجْهَةٍ

"قال أبو الطيب:

وَلَا مُنْتَهَى الْجُودِ الَّذِي خَلْفَهُ خُلْفٌ^(٢)

وَلَسْتُ بَدُونٍ يُرْتَجَى الْغَيْثُ دُونَهُ

فَأَسَاءُ وَجَاوِزَ حَتَّى قَارِبَ الْهَذْيَانِ^(٣).

وقال بعد أن أورد قول أبي تمام:

مُخَافَةٌ أَنْ يَلَامَسَهُ الْقَمِيصُ^(٤)

أَغَارُ مِنَ الْقَمِيصِ إِذَا عَلَاهُ

وقول الخبز أرزي:

أَنِي أَغَارُ عَلَيْكَ مِنْ مَلَكِيكَأ

مِنْ لُطْفِ إِشْفَاقِي وَدَقَّةِ غَيْرَتِي

أَنِي أَرَاهُ مُقْبَلًا شَفْتِيكَأ^(٥)

وَلَوْ اسْتَطَعْتُ جَرَحْتُ لُفْظَكَ غَيْرَةً

" قال أبو الطيب:

عَلَى شَفَةِ الْأَمِيرِ أَبِي الْحُسَيْنِ^(٦)

أَغَارُ مِنَ الرِّجَاجَةِ وَهِيَ تَجْرِي

فَأَسَاءُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْغَيْرَةَ إِنَّمَا تَكُونُ بَيْنَ الْمَحَبِّ وَمَحْبُوبِهِ؛ فَأَمَّا الْأَمْرَاءُ

وَالْمُلُوكَ فَلَا يُغَارُ عَلَى شِفَاهِمَا^(٧).

(١) ديوان أبي تمام ١٤٣.

(٢) ديوان المتنبي ٢/٢٩٠.

(٣) ينظر: الوساطة ص ٢٨٦، ٢٨٧.

(٤) ينظر: التبيان بشرح الديوان ٤/١٩٤.

(٥) ينظر: التبيان بشرح الديوان للعكبري ٤/١٩٣.

(٦) ديوان المتنبي ٨٤، دار بيروت.

(٧) ينظر: الوساطة ص ٣٠٨.

ومما عابوا عليه لقطع الكلام قبل إتمام الخبر قوله:

واني لمن قوم كأن نفوسنا بها أنف أن تسكن اللحم والعظام (١)

قال: "فقالوا: قطع الكلام الأول قبل استيفاء الكلام وإتمام الخبر، وإنما كان يجب أن يقول: كأن نفوسهم ليرجع الضمير الى القوم، فيتم به الكلام. وهذا من شنيع ما وجد في شعره (٢)"، وبعد أن ذكر ما احتج به أنصاره قال: وقد بلغ هذا المحتج منه مبلغاً، غير أن أبا الطيب عندي غير معذور بتركه الأمر القوي الصحيح الى المشكل الضعيف الواهي لغير ضرورة داعية، ولا حاجة ماسّة؛ إذ موقع اللفظتين من الوزن واحد؛ ولو قال: نفوسهم لأزال الشبهة، ودفع القالة، وأسقط عنه الشغب، وعناء التعب (٣).

(١) ديوان المتنبي ص ١٧٦، والرواية فيه: " ...كأن نفوسهم...".

(٢) ينظر: الوساطة ص ٤٤٦.

(٣) ينظر: الوساطة ص ٤٤٩.

الركيزة الثالثة: سرد جيد شعر أبي الطيب.

اتخذ القاضي الجرجاني من خلال سرد جيد شعر المتنبي ركيزة ثالثة لنصفته والردّ على من أسقط كل شعره بسبب أبيات أنكرها عليه، من دون أن يلتفت إلى تلك الغرر التي كان له فيها قصب السبق، فقال منكر ذلك: "...كيف أسقطته عن طبقات الفحول وأخرجته من ديوان المحسنين لهذه الأبيات التي أنكرتها، ولم تسلّم له قصب السبق ونصال النضال، وتعنّون باسمه صحيفة الاختيار في مواطن إحسانه^(١).

ثم أورد ما كان لأبي الطيب فيه قصب السبق في مدحه ورثائه وهجائه، وحسن تخلصه وخروجه، من مثل قوله في مدح سيف الدولة وتهنئته بعيد الأضحى:

وحتى يكون اليوم ليوم سيّدا
ومن لك بالحرّ الذي يحفظ الأيدا
وإن أنت أكرمت اللّيم تمردا
فأنت الذي صيرتهم لي حسدا

.....
فزيّن معروضاً وراع مسددا
بشعري أتاك المادحون مرددا
أنا الصائح المحكي والآخر الصدى
وأنعلت أفراسي بنعماك عسجدا

هو الجدّ حتى تفضل العين أختها
وما قتل الأحرار كالعفو عنهم
إذا أنت أكرمت الكريم ملكته
أزل حسد الحساد عني بكبتهم

.....
وما أنا إلا سمهريّ حملته
أجزني إذا أنشدت شعراً فإنما
ودع كل صوت دون صوتي فإنني
تركت السرى خلفي لمن قلّ ماله

(١) ينظر: الوساطة ص ١٠١.

ومن وجدَ الإحسانَ قيِّداً تقيِّداً (١)

وقيِّدتُ نفسي في ذرَّاكِ محبَّةً

ومما أورد في العتاب قوله يعاتب سيف الدولة:

فيك الخصام وأنت الخصم والحكمُ
فلا تظنَّ أن الليثَ يبتسمُ

يا أعدلَ الناسِ إلا في معاملتي
إذا رأيتَ نيبوبَ الليثِ بارزةً

.....
وشرَّ ما يكسبُ الإنسانَ ما يصمُ
شُهبُ البُزاةِ سواءَ فيه والرحمُ (٢)

.....
شرَّ البلادِ مكانٌ لا صديقَ به
وشرَّ ما قنصتُه راحتي قنصُ

ومما أورد في الوصف قصيدته التي وصف فيها الحمى التي قال فيها:

وكـلُّ بُغامٍ رازحةٍ بغامي
سوى عدي لها برقُ الغمامِ (٣)

عيون رواحي إن حرَّتْ عيني
فقد أردَ المياهَ بغيرِ هادٍ

وقد قال معقبا بعد أن أورد أجزاء منها: "وهذه القصيدة كلُّها مختارة، لا يعلم لأحدٍ في معناها مثله، والأبياتُ التي وصف فيها الحمى أفراد، وقد اخترع أكثر معانيها، وسهل في ألفاظها فجاءت مطبوعةً مصنوعةً، وهذا القسمُ من الشعر هو المُطمع المؤيس (٤)".

ومن الرثاء قوله - يرثي جدته:

فلما دهتني لم تزِدني بها علما
أعدَّ الذي ماتت به بعدها سَمًا

عرفتُ الليالي قبل ما صنعتُ بنا
حرَّامٌ على قلبي السرورُ فإنني

(١) ينظر: الوساطة ص ١٠١، ١٠٢، ديوان المتنبي ص ٣٧٢.

(٢) ينظر: الوساطة ص ١٠٦، ١٠٧، وديوان المتنبي ص ٣٣٢.

(٣) ينظر: الوساطة ص ١٢٠، وديوان المتنبي، ص ٤٨٢.

(٤) ينظر: الوساطة ص ١٢١.

تعجب من حظي ولغظي كأنها
وتلثمه حتى أصار مـدادهُ
رقاً دمعها الجاري وجفت جفونُها
ولم يسُلها إلا المنايا، وإنما
وكنت قبيل الموت أستعظم النوى
وما انسدت الدنيا عليّ لضيقها
تري بحروف السطر أعرباً عصماً
مجاجر عينها وأنيابها سُجماً
وفارق حبي قلبهـا بعد ما أدمى
أشدُّ من السُّقم الذي أذهب السُّقماً
فقد صارت الصغرى التي كانت العظمى
ولكن طرفاً لا أراك به أعمى (١)

ومن الهجاء قوله يهجو كافورا الإخشيدي:

من علم الأسود المخصي مكرمةً
أم أذنه في يد النخاس داميةً
أقومه البيض أم أبأوه الصيّد
أم قدره وهو بالفلسين مردود (٢)

ومن حسن التخلص وحسن الخروج قوله:

حدق يذم من القواتل غيرها
وقوله: وهز أطار النوم حتى كأنني
بدرين عمّارين إسماعيلاً (٣)
من السكر في الغرزين ثوب شبارق
ذفاريها كبرائها والنمارق (٤)

ثم ذكر من حسن ابتداءاته قوله:

أتراها لكثرة العُشاق
تحسب الدمع خلقة في المآقي (٥)

قال: فإنه ابتداءً ما سُمع مثله، ومعنى انفرد باختراعه.

(١) ينظر: الوساطة ص ١٤٩، وديوانه، ص ١٧٤، ١٧٥.

(٢) ينظر: الوساطة ص ١٥١، ديوانه، ص ٥٠٨.

(٣) ديوان المتنبي، ص ١٤٤.

(٤) ينظر: الوساطة ص ١٥٢، وديوان المتنبي، ص ٧٧.

(٥) ديوان المتنبي، ص ٢٣٦.

وقوله: **على قدر أهل العزم تأتي العزائم** (١)

وقوله:

الرأي قبل شجاعة الشجعان
هو أول وهي المحل الثاني
فإذا هما اجتمعا لنفس مرة
بلغت من العلياء كل مكان (٢)

وقوله: **أيدري الربع أي دم أراقا** (٣)

ثم عقب على حسن ابتدائه بأن ذلك في شعره كثير، وأنك متى طلبته هداك إلى موضعه، وأينما التمسته ذلك على نفسه، وأن هذه أفراد أبيات منها أمثال سائرة، ومنها معان مستوفاة، لم تجد في أخواتها وجارات جنبها ما يصلح لمصاحبته، ولعل أكثرها أو معظم ما أثبت منها، وكثيراً مما ذكر في درج ما تقدمها من اللمع المختارة: مختارة المعاني، مفترعة المذاهب... (٤).

وفي النهاية ذكر أنه لم تكن بُغيته استيفاء الاختيار، واستقصاء الانتقاد، وأنه لزم طريقة العدل فيها، والتقط من عروض الديوان أبياتاً لم يذهب في أكثرها عن جهة الإصابة، حتى يقال له: هلا ذكرت هذا فهو خير مما ذكرت، وكيف أغفلت ذاك وهو مقدم على ما أثبتت؟ وأن لمخالفه أن يحذف منه ما أحب، وأن يسقط ما أراد، فإن الذي يبقى محل اتفاق يحقق الغرض وينجز الوعد ويبلغ الغاية، وللمعانَد أن يطالع بقية شعره، ويتصفح

(١) ديوان المتنبي، ص ٣٨٥، وتامه: وتأتي على قدر الكرام المكارم.

(٢) ديوان المتنبي، ص ٤١٤.

(٣) ديوان المتنبي، ص ٢٨٩، وتامه: وأي قلوب هذا الركب شاقا. ينظر: الوساطة ص ١٥٨.

(٤) ينظر: الوساطة ص ١٥٩، ١٦٠.

فضالة ديوانه؛ ليعلم أنه لم يقصد استيعاب عيونه، وأخذ صفوته ولبابه، وأن فيما غادره منه ولم يعرض له ما يمكن فيه محاكمة العائب ودحض عيبه، ولا تضعف معه حاجته (١).

ثم ردّ على من رآه نصّب نفسه ووقفها موقف الحاكم المسدد، وقد صار خصماً مجادلاً، وشرع شروع القاضي المتوسط، ثم أصبح حرباً منازعاً، بقوله: "فإن خطر ذلك ببالك وحدثتْك به نفسك فأشعرها الثقة بصدقي، وقرّر عندها إنصافي وعدلي، واعلم أني رسولٌ مبلغٌ، وسامع مؤدّ، وإني كما أناظرك أناظر عنك، وكما أخاصمك أخاصم لك، فإن رأيتني جاوزتُ لك موضع حجة فردّني إليها، ونبهني عليها، فما أبرئ نفسي من الغفلة، ولا أدعي السلامة من الخطأ، والمدعي أشد اهتماماً بما يحقق دعواه من المتوسط، وعناية الخصم بشهوده أتم من عناية الحاكم (٢)".

(١) ينظر: الوساطة ص ١٧٧، ١٧٨.

(٢) ينظر: الوساطة ص ١٧٨.

المطلب الثاني: الاعتماد على التعامل مع النص ذاته من خلال خصائصه الفنية،

وإخراج معيار الزمن "القدم والحداثة" في الحكم على الشعر^(١).

ذكر القاضي أن الشعر علمٌ من علوم العرب يشترك فيه الطبعُ والرواية والذكاء، ثم تكون الدربة مادةً له، وقوة لكل واحد من أسبابه، ومن اجتمعت له هذه الخصال فهو المحسن المبرز، وبقدر نصيبه منها تكون مرتبته من الإحسان، بغض النظر عن القديم والمحدث، والجاهلي والمُخضرم، والأعرابي والمولد^(٢)؛ لأن معيار الزمان والمكان غير ثابتين، فكلُّ قديم كان حديثاً يوماً ما، وكلُّ حديث سيصير قديماً مع تقادم الزمن عليه، والعرب مشتركة في اللغة واللسان، وهي سواء في المنطق والعبارة، وهذه أمور عامة في جنس البشر لا تخصيص لها بالأعصار، ولا يتّصف بها دهر دون دهر، فقد تفضّل القبيلة أختها بشيء من الفصاحة، ثم تجد في القبيلة الواحدة الرجل منها شاعراً مُفلقاً، وابن عمه وجار جنابه ولصيق طنبه بكيئاً مفحماً، وتجد فيها الشاعر أشعر من الشاعر، والخطيب أبلغ من الخطيب، وليس ذلك إلا من جهة الطبع والذكاء وحدة القريحة والفطنة^(٣).

(١) وهي قضية قديمة والصراع فيها معروف؛ إذ نقسم النقاد تجاهها إلى فرق شتى، فريق منهم (اللغويين والنحاة) تعصّب للقديم، ونظر إليه بعين القداسة والإجلال، فرفض كل جديد وحذّر منه... (ينظر: قضية عمود الشعر، وليد قصاب، ص ٢٢ وما بعدها، ط: الأولى، دار الثقافة، الدوحة ١٩٩٢م)، وفريق تحمس للجديد ودافع عنه ورأى أنه جدير بالاهتمام والعناية، وأن القديم قد تجاوزه الزمن، ولم يعد صالحاً إلا بقدر تعبيره عن زمانه وبيئته، وفريق ثالث فتح قلبه وعقله لهذا وذاك باحثاً عن أسباب القوة الأصالة والجمال عند كليهما من دون انحياز ولا تعصب لواحد على الآخر، ملتصقا بالأعداء للمحدثين فيما خالفوا فيه أسلافهم، وكان من هذا الفريق القاضي الجرجاني.

(٢) ينظر: الوساطة ص ١٥.

(٣) ينظر: الوساطة ص ١٦.

ثم استدلت على أن الإحسان لا يختص به عصر دون عصر، بما قالت العلماء في حماد وخلف وابن دأب وأضرابهم، ممن نحل على القدماء فاندمجت أشعارهم في شعر القدماء، وغابت في أضعافه، وصعب على أهل العناية إفراده وتعسر عليهم إخراجهم، حتى تكلف بعضهم فلي الدواوين واستقراء القصائد لنفي نحلهم، وهؤلاء محدثون حضريون، وفي العصر الذي فسد فيه اللسان، واختلطت اللغة وحظر الاحتجاج بالشعر، وانقضى من جعله الرواة ساقية الشعراء^(١).

ثم بين أن غاية أثر الزمان والبيئة في الشعر كغيرهما من ملايسات إنشائه (من سياق، وغرض، وطبع، ومقصد...) فكما يجب أن تقسم الألفاظ على رتب المعاني، فلا يكون الغزل كالفخر، ولا المديح كالوعيد، ولا الهجاء كالاستبطاء؛ ولا الهزل بمنزلة أجد، ولا التعريض مثل التصريح، بل على المنشئ أن يرتب كلاً مرتبته ويوفيه حقه، فيتلطف إذا تغزل، ويفخم إذا افتخر، ويتصرف للمديح تصرف مواقعته؛ فإن المدح بالشجاعة والبأس غير المدح باللباقة والظرف، ووصف الحرب والسلاح ليس كوصف المجلس والمدام؛ فلكل واحد من الأمرين نهج هو أملك به، وطريق لا يشاركه الآخر فيه^(٢).

وكما أن الإنشاء يختلف كذلك حسب اختلاف الطبائع، وتركيب الخلق؛ فسلامة اللفظ تتبع سلامة الطبع، ودمائة الكلام بقدر دمائة الخلق، وأنت تجد ذلك ظاهراً في أهل عصرك وأبناء زمانك، فتري الجافي الجلف منهم كز الألفاظ، معقد الكلام، وعز الخطاب، حتى إنك ربما وجدت ألفاظه في صوته

(١) ينظر: الوساطة ص ١٧.

(٢) ينظر: الوساطة ص ٢٤.

ونغمته، وفي جرسه ولهجته = كذلك البيئة، فمن شأن البداوة أن تُحدث بعض ذلك، وترى رقة الشعر أكثر ما تأتيك من قِبَل العاشق المتيم، والغزل المتهالك؛ فإن اتفقت لك الدمائه والصبابة، وانضاف الطبع إلى الغزل؛ فقد جُمعت لك الرقة من أطرافها^(١).

وكذلك الزمان، فلكل عصر ثقافته وعاداته وملابساته التي تحتم طريقة معينة في الإنشاء، فإن رام أحدهم الإغراب والافتداء بمن مضى من القدماء لم يتمكن من بعض ما يرومه إلا بأشدّ تكلف، وأتمّ تصنيع، ومع التكلفة المقت، وللنفس عن التصنع نفرة، وفي مفارقة الطبع قلة الحلاوة، وذهاب الرونق، وإخلاق الديباجة، وربما كان ذلك سبباً لطمس المحاسن^(٢).

وهو بذلك يدعو إلى عدم الخلط بين السياق التاريخي والثقافي للشعر وبين مقوماته الفنية، بهدف تحويل الانتصار للشعر بناء على زمان إنشائه، وعصر قائله إلى الانتصار له كفن من الفنون ومن حيث كونه شعراً أيّاً كان قائله، وفي أي عصر كان لأسباب تعود إلى طبيعة الفن فيه^(٣)؛ ليوافق بهذه النظرة العميقة والذوق الرحب خصوم المتنبي الذين أسقطوا شعره، وغيره من المحدثين^(٤).

(١) ينظر: الوساطة ص ١٨.

(٢) ينظر: الوساطة ص ١٩.

(٣) ينظر: تراثنا النقدي "دراسة في كتاب الوساطة للفاضل الجرجاني"، السيد فضل، ص ١٨،

منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، من دون.

(٤) ينظر: تاريخ النقد الأدبي، إحسان عباس، ص ٣٣٦.

المطلب الثالث

نفي السرقة عن جلِّ ما ادَّعى عليه فيه ذلك.

السرقات قضية عُنِي بها النقد العربي حتى أضحت مجالاً خصباً للتنظير النقدي والبلاغي تحليلاً ومقارنة وموازنة بين الشعراء^(١)؛ بغية الوقوف على مدى أصالة الأعمال الأدبية، وكشف نواحي الاتباع والابتداع فيها^(٢)، وقد اختلفت فيها مشاربهم، وتعددت آراؤهم حسب اتجاه كل ناقد ونزعته في الانتصار للمعنى أو اللفظ، فذهب بعضهم إلى أن السرقة ما نُقل معناه دون لفظه وأُبعد في أخذه^(٣)، وقصرها بعضهم على البديع الذي ليس للناس فيه اشتراك^(٤)، ورأى آخرون أنها تكون في أخذ المعنى بلفظه، ولا تكون في المعاني والأفكار؛ لأن المعاني مشتركة بين سائر العقلاء^(٥).

(١) ينظر: قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث، محمد زكي عشموي، ص ٣٤٥، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، من دون.

(٢) غير أن بعض المحدثين يرى أنها قضية خاسرة أخرجت النقد القديم عن قضاياها الرئيسية، ولو أنهم آمنوا بقضية المناقفة ومسألة التأثير والتأثر لصرفوا همهم إلى مسائل أجدى للنقد الأدبي. ينظر: النص الغائب: تجليات التناسل في الشعر العربي، محمد عزام، ص ١٢٩، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠١م، تاريخ النقد الأدبي، إحسان عباس، ص ٢٩٣، دار الشروق، مصر، ط: الأولى، ٢٠٠٦م.

(٣) ينظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ٢/٢٨٠، ٢٨١، دار الجيل بيروت، ط: الخامسة، ١٩٨١م.

(٤) ينظر: الموازنة بين أبي تمام والبحثري، الأمدي، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ١/٥٠، دار المسيرة، بيروت، ١٣٦٣هـ، ١٩٤٤م، وتحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥م.

(٥) ينظر: الصناعتين: الكتابة والشعر، أبو هلال العسكري، تحقيق مفيد قميحة، ص ٢١٧، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٩٨٩م.

وقد اتسعت دائرة السرقات، وشبّت نارها، وتراشقت سهامها في القرن الرابع الهجري بسبب النزاعات والخصومات الأدبية، والنقدية والسياسية والقبلية، حتى إنها تجاوزت الشعر إلى غيره من أجناس الكلام^(١)، وأُفردَ فيها التأليف، ولم يسلم منها شاعر مهما علا شأنه^(٢)، وبلغوا فيها مبلغا عجيبا، ظهر فيه التمثلّ والتعسف، وتعقبوا فيه ما يمكن أخذه وما يُتوهم، بهدف ازدياء بعض الشعراء وإسقاطهم والنيل منهم، بل وهدمهم^(٣) بدافع الغيرة، والباطل في ثوب العلم والتحري عن الحقائق^(٤).

أما القاضي الجرجاني فقد وقف من هذه القضية موقفا وسطا، ينتصر فيه للحق، ويُعلي قيمة العدل، ويعتذر فيه للمتنبّي والشعراء المحدثين، ولا يقبل أن تُجعل السرقة أساسا لإسقاطه وهؤلاء الشعراء، وهضم حقهم، وإنكار موهبتهم بالجملة، ومحاصرتهم من كل طريق، إن قلّدوا النموذج القديم، قيل: سرقوا، وإن طوروه وألبسوه وشيا جديدا، اتهموا بسرقة

-
- (١) ينظر: أصول النقد الأدبي، أحمد الشايب، ص ٢٦٥، ط: العاشرة، مكتبة النهضة، القاهرة ١٩٩٩م.
(٢) فألف مهلهل بن يموت كتابا في سرقات أبي نواس، وأحمد ابن طاهر طيفور، وأحمد بن عمار في سرقات أبي تمام، وأبو ضياء بشر بن يحيى كتابا في سرقات البحري من أبي تمام، وتتبع سرقات المتنبّي كل من الصاحب بن عباد، والحامي، وابن فارس، وابن وكيع التنيسي، وابن دهان، وغيرهم.
(٣) ينظر: تاريخ النقد الأدبي والبلاغة حتى آخر القرن الرابع الهجري، محمد زغلول سلام، ص ٧٧، ٧٨، ط: الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٩٦م.
(٤) ينظر: مشكلة السرقات في النقد العربي، محمد مصطفى هدارة، ص ٦٩، ط: الثالثة، المكتب الإسلامي، بيروت/دمشق ١٩٨١م، نظرية الشعر العربي من خلال نقد المتنبّي في القرن الرابع الهجري، محيي الدين صبحي، ص ١١١، ط: الأولى، الدار العربية للكتاب، دمشق، ١٩٨١م.

المعاني، وإن ابتكروا، رُمُوا بالتكلف^(١)، فذلك تحامل عليهم، ورفض لإبداعهم وتقليدهم على السواء، الهدف منه إسقاطهم وشعرهم؛ ولهذا اعتذر عنهم، وعدَّ يسيرهم كثيراً^(٢)، وأشار إلى التوارد واتفاق الهواجس في المعاني^(٣)، ونصح بترك الانشغال بهذه الطائفة، وتأخير منازعتهم، يقول: "ولو أنصف أصحابنا هؤلاء لوجد يسيرهم أحق بالاستكثار وصغيرهم أولى بالإكبار؛ لأن أحدهم يقف محصوراً بين لفظ قد ضيق مجاله، وحذف أكثره، وقلَّ عدده، وحظر معظمه، ومعان قد أخذ عفوها، وسبق إلى جيدها، فأفكاره تنبت في كل وجه، وخواطره تستفتح كل باب، فإن وافق بعض ما قيل أو اجتاز منه بأبعد طرف قيل: سرق بيت فلان، وأغار على قول فلان - ولعل ذلك البيت لم يقرع قطَّ سمعه، ولا مرَّ بخلده - كأن التوارد عندهم ممتنع، واتفاق الهواجس غير ممكن! وإن افترع معنى بكرةً، أو افتتح طريقاً مبهماً لم يرض منه إلا بأعذب لفظ وأقربه من القلب، وأذَّه في السمع، فإن دعاه حبُّ الإغراب وشهوة التنوُّق إلى تزيين شعره وتحسين كلامه، فوشَّحه بشيء من البديع، وحلاه ببعض الاستعارة قيل: هذا ظاهرُ التكلف، بين التعسف، ناشف الماء، قليل الرونق، وإن قال ما سمحت به النفس ورضي به الهاجس قيل: لفظ فارغ وكلام غسيل، فأحسانه يتأول، وعيوبه تتمحل،

(١) ينظر: النقد المنهجي عند العرب، محمد مندور، ص ٧٦، دار نهضة مصر ١٩٩٦م، أبو تمام بين ناقدية قديما وحديثا، عبدالله محمد المحارب، ص ٣٠، ط: الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢م.

(٢) ينظر: تاريخ النقد الأدبي عند العرب من العصر الجاهلي إلى القرن الرابع الهجري، طه أحمد إبراهيم، ص ١٧١، من دون.

(٣) ينظر: نظرية الشعر العربي من خلال نقد المتنبي في القرن الرابع الهجري محيي الدين صبحي، ص ١١٩، ط: الأولى، الدار العربية للكتاب، دمشق/ سورية ١٩٨١م.

وزلته تتضاعف، وعذره يكذب، فلا تشتغلن بهذه الطائفة ما دمت تنظر بين المتنبى وأهل عصره، وأخر المنازعة في هذا الرأي، وإن كان الخلاف الأكبر، فإن لكل مقام مقالاً^(١).

وتوسّع في باب المعاني المشاعة، ونادى بإخراج المبتذل من باب السرقة، وتسامح كثيراً في الأخذ من المعاني المتداولة^(٢)، يقول: "ومتى أنصفت علمت أن أهل عصرنا، ثم العصر الذي بعدنا أقرب فيه إلى المعذرة، وأبعد من المذمة؛ لأن من تقدّمنا قد استغرق المعاني، وسبق إليها، وأتى على معظمها، وإنما يحصل على بقايا: إما أن تكون تركت رغبةً عنها، واستهاناً بها، أو لبعدها مطلبها، واعتياص مرامها، وتعدّر الوصول إليها، ومتى أجهّد أحدنا نفسه، وأعمل فكره، وأتعب خاطره وذهنه في تحصيل معنى يظنه غريباً مبتدعاً، ونظم بيت يحسبه فرداً مخترعاً، ثم تصفح عنه الدواوين لم يخطئه أن يجده بعينه، أو يجد له مثلاً يغض من حسنه؛ ولهذا السبب أحظر على نفسي، ولا أرى لغيري بتّ الحكم على شاعر بالسرقة^(٣)".

وأكد أن فكرة توارد المعاني لا مناص منها للمحدث، يقول: "وما زال الشاعر يستعين بخاطر الآخر، ويستمدّ من قريحته، ويعتمد على معناه ولفظه؛ وكان أكثره ظاهراً كالتوارد الذي صدرنا بذكره الكلام، وإن تجاوز ذلك قليلاً في الغموض لم يكن فيه غير اختلاف الألفاظ، ثم تسبّب المحدثون إلى إخفائه بالنقل والقلب، وتغيير المنهاج والترتيب، وتكلّفوا جبراً ما فيه من

(١) الوساطة: ٥٢.

(٢) ينظر: نظرية الشعر العربي من خلال نقد المتنبى في القرن الرابع الهجري محيي الدين صبحي، ص ١٢١.

(٣) الوساطة: ٢١٤، ٢١٥.

النقيصة بالزيادة والتأكيد والتعريض في حال، والتصريح في أخرى، والاحتجاج والتعليل، فصار أحدهم إذا أخذ معنى أضاف إليه من هذه الأمور ما لا يقصر معه عن اختراعه وإبداع مثله (١)."

ومن خلال هذا النص يتبين القاضي أخرج من السرقة ما يلي:

المعاني المشتركة أو العامة - تشابه الأسلوب عن طريق الاحتذاء -
المبتدع المخترع الذي يشتهر ويصبح متداولاً - الألفاظ المنقولة المتداولة،
كأسماء المواضع والبلدان - توارد الخواطر.

كما أنه فطن إلى مظاهر الإبداع والابتكار في أشعار المحدثين حسب تصرفهم في معاني السابقين، وبين أن التفاضل في المعاني المتداولة يكون حسب مراتب الشعراء في العلم بصناعة الشعر، يقول: "وقد يتفاضل متنازعو هذه المعاني بحسب مراتبهم من العلم بصناعة الشعر، فتشترك الجماعة في الشيء المتداول، وينفرد أحدهم بلفظة تستعذب، أو ترتيب يستحسن، أو تأكد يوضع موضعه، أو زيادة اهتدى لها دون غيره؛ فيريك المشترك المبتذل في صورة المبتدع المخترع (٢)".

وما ذكره القاضي هنا يكاد يقترب مما أسماه المحدثون (التناص) في فنّيته؛ إذ جعله مجالاً للحذق والمهارة التي لا يستطيعها إلا العارف بحدود الصناعة الفنية، المبدع في التصوير، المجيد في الأخذ، المتجاوز للأصل، ما يجعل النص مستمراً فاعلاً تتحول مكوناته إلى أشكال مختلفة أكثر

(١) الوساطة: ٢١٤.

(٢) الوساطة: ١٨٦.

شعرية^(١)، "ومتى جاءت السرقة هذا المجيء لم تعد من المعايب، ولم تحصى في جملة المثالب، وكان صاحبها بالتفضيل أحق، وبالمدح والتزكية أولى^(٢)"؛ لجهده الفني الذي يضيف إلى المعاني السابقة أبعادا تطويرية من دون إفساد لها^(٣).

وهدفه الرئيس من كل ذلك كما ذكرت إنصاف المتنبى ورد هجمات خصومه المتحاملين على شعره، الذين توسعوا وتعسفوا في السرقات، واتخذوا منها وسيلة للطعن في أصالة شعره وهدمه، بل وسلاحا لإسقاط شاعريته.

ولهذا كان منهجه التحفظ وعدم الجزم في إطلاق الحكم بالسرقة، وإيراد الشواهد التي أسماها السرقات المحمودة أو الزكية لدى الشاعر الحاذق، يقول: "فإن الشاعر الحاذق إذا علق المعنى المختلس عدل به عن نوعه وصنّفه، وعن وزنه ونظمه، وعن رويّه وقافيته، فإذا مرّ بالغبيّ الغفل وجدّهما أجنبيّين متباعدين، وإذا تأملهما الفطن الذكي عرف قرابة ما بينهما^(٤)".

(١) ينظر: التناص في التراث النقدي والبلاغي "دراسة نظرية وتطبيقية"، عبدالقادر بقشي، تقديم محمد العمري، ص ١٢٠، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب ٢٠٠٧م.

(٢) الوساطة: ١٨٨.

(٣) ينظر: القاضي الجرجاني وإعادة تشييد الأفق الجمالي، عبدالعاطي الزياتي، مجلة جذور ج ٢٣، مجلد ١٠، النادي الأدبي الثقافي، جدة، المملة العربية السعودية، صفر ١٤٢٧هـ/ مارس ٢٠٠٦م.

(٤) الوساطة: ٢٠٤.

أما نصفته أبا الطيب في جل ما ادّعي عليه فيه السرقة فسأقتصر فيه على بعض النماذج التي تفصح عن مذهبه في نصفته، ويكون فيها الغنية عن غيرها، ومنها:

١- ما ذكر أنه جاء به على وجه القلب (١)، وقصد به النقض، وحكم بأنه من لطيف السرق، ومنه قوله:

إن الملامة فيه من أعدائه (٢)

أحبه وأحبّ فيه ملامةً

الذي نقض به قول أبي الشيص:

حباً لذكرك فليلمني اللوم (٣)

أجد الملامة في هواك لذيدةً

قواضب البيض والقنا الذبل (٤)

وقوله: أنت نقيضُ اسمه إذا اختلفت

إنما هو نقيض قول أبي نواس:

والفضل فضلُ والربيعُ ربيعُ (٥)

عباسُ عباسُ إذا احتدم الوغى

وعقب على هذا اللون بقوله: "وهذا بابٌ يحتاج إلى إنعام الفكر، وشدّة البحث، وحسن النظر، والتحرّز من الإقدام قبل التبيين، والحكم إلا بعد الثقة، وقد يغمض حتى يخفى، وقد يذهب منه الواضح الجلي على من لم يكن مرتاضاً بالصناعة، متدرّباً بالنقد، وقد تحمل العصبية فيه العالم على دفع

(١) القلب: أن يأخذ الشاعر المعنى ثم يأتي بنقيضه، وموطن الجمال والدقة والفنية التي تحقق الإبداع فيه تتمثل في المساجلة المبنية على نقض ما ذكره الأول.

(٢) ديوان المتنبي ٣٥٠، دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(٣) ينظر: الوساطة: ٢٠٦.

(٤) ديوان المتنبي ص ١٣٧.

(٥) ديوان أبي نواس شرح محمود واصف، ص ٩٦، طبعة القاهرة ١٨٩٨م، وينظر: الوساطة: ٢٠٧.

العيان، وجدد المشاهدة، فلا يزيد على التعرض للفضيحة، والاشتهار بالجور
والتحامل! (١)"

٢- ما ذكر أنه زاد فيه (٢) ثم نقل المعنى (٣)، ثم كرر وغير فأتى بالمعنى
مُفرداً، وذلك قوله:

يا أيها المُجْدَى عليه رُوحه إذ ليس يأتيه لها استجداءُ
احمد عفتك لا فُجعتَ بفقدِهم فلتترك ما لم يأخذوا إعطاءً (٤)

حيث ذكر أنه من قول أبي تمام: ولو لم يكن في كفه غير روحه لجاد
بها فليتق الله سائله (٥)

وذكر أن بيت أبي تمام أملح لفظاً وأصح سبكاً، وأن أبا الطيب زاد
بقوله: إنه يجدي عليه روحه، ولكن في لفظه قصور، والأول نهاية في
الحسن، ثم ذكر أن أبا الطيب نقل المعنى عن الروح إلى الجسد، فقال: لو
اشتهد لحم قاريها لبادرها خراذل منه في الشيزي وأوصال (٦)

وهذا هو الأول، ومن جاد بأوصاله فقد جاد بروحه، ثم ذكر أنه كرره
وغيره بعض التغيير فقال: ملت إلى من يكاد بينكما لو كنتما السائلين ينقسم (٧)

(١) الوساطة: ٢٠٨.

(٢) لأن الزيادة تضي على المعنى ملمحا إبداعيا وتزيد من بلاغيته وقوته.

(٣) نقل المعنى: أخذه من فن واستعماله في فن آخر، وهو في حد ذاته ملمح إبداعي تركيبى يحمل
فكرة الاختلاف اعتمادا على مقابلة المعنى الأصلي بالمعنى المنقول إليه مع اختلاف الغرض.

(٤) ديوان المتنبي، ص ١٢٨..

(٥) ديوان أبي تمام ص ٢٣٢.

(٦) ديوان المتنبي، ص ٤٨٧.

(٧) ديوان المتنبي، ص ٩٤.

ثم لاحظ هذا فأخفاه، وأحسن فقال:

إنك من معشرٍ إذا وهبوا ما دون أعمارهم فقد بخلوا^(١)

فجاء به معنى مفرداً، وهو من باب السماحة بالروح، والغرض واحد^(٢).

ومن شواهد الزيادة التي أوردتها، ما زاده على قول أبي العتاهية:

إن المطايا تشتكيك لأنها قطعت إليك سباباً وربما لا^(٣)
لما قال: فصدت من شرقها ومغربها حتى اشتكتك الركاب والسبل^(٤)
فزاد السبل^(٥).

٣- ما ردَّ بأنه معنى متداول قيل فيه ما كثر، وذلك قوله:

فأذقت ماء حياة من مقبلها لوصاب ترباً لأخيا سالف الأهم^(٦)

(١) ديوان المتنبي، ص ١٣٧.

(٢) الوساطة: ٢١٦، ٢١٧، وفي قوله: أعدى الزمن سخاؤه فسخابه ولقد يكون به الزمان بخيلاً من قول أبي تمام في المديح: علمني جودك السباح فما أبقيت شيئاً لدي من صلتك قال: 'نقله أبو الطيب إلى الزمان، فصار كالمعنى المنفرد'. ص ٢٢٣، ومن ذلك أيضاً قول البحرني (ديوانه ٢/٣٢٣): كل الذي تبغي الرجال تصيبه حتى تبغي أن ترى شرواه وللبحرني مثله: ولنن طلبت شبيبهه إنني إذا تكلف طلب المحال ركابي (ديوانه ١/١٧)

قال القاضي: نقله أبو الطيب (ديوانه: ٤٦) فقال: وما عزه فيها مراد أرادته وإن عز إلا أن يكون له مثل فزاد؛ لأنه بين وجهين من المدح: أحدهما وصفه بالافتقار والتمكّن من المراد، والثاني انفراده بالفضل عن الأمثال (الوساطة: ٣٢٤).

ومنه قول علي بن الجهم في السحاب: (إذا أوقدت نارها بالعراق أضاء الحجاز سنا نارها). (التبيان في شرح الديوان للعكبري ٢/٣١٧) نقله أبو الطيب إلى السيف، فقال: سلّه الركب بعد وهن بنجد فتصدى للغيث أهل الحجاز (ديوانه: ٣٠٣) (ينظر: الوساطة: ٢٤٠).

(٣) التبيان في شرح الديوان للعكبري ٢/١٧٧.

(٤) ديوان المتنبي، ص ١٣٨، التبيان في شرح الديوان للعكبري ٢/١٧٧.

(٥) الوساطة: ٣٠٥.

(٦) ديوان المتنبي، ص ٣٦.

من قول الأعشى: لو أسندت مبيتاً إلى نحرها عاش ولم يُنقل إلى قابر^(١)

ومما ذكر أنه من المبتذل الذي يخرج عن السرقة قوله:

أقامت في الرقاب له أيادٍ هي الأطواق والناس الحمام^(٢)

من قول ابن هرمة: عقدت من ملتقى أوداج لبتته طوق الحمامة لا يبلى على القدم^(٣)

قال القاضي: "وهذا من المبتذل الذي لا يعد سرقة إلا بزيادة تلحقه، وزيادة أبي الطيب فيه حسنة بديعة، ولأجلها ذكرت الأبيات^(٤)".

(١) التبيان في شرح الديوان للعكبري ٤/ ٣٧، وينظر: الوساطة: ٢١٧، ٢١٨.

(٢) ديوان المتنبي، ص ١٠٣.

(٣) مهذب الأغاني ٦/ ١١١.

(٤) الوساطة: ٢٤٢، ٢٤٣، ومن أمثلة ذلك قول أبي الطيب (ديوانه: ٣٧):

- (أرى أناساً ومحصولي على غمٍ وذكرٍ جودٍ ومحصولي على الكلمِ قال القاضي: "وقد يزعم بعض من يذهب على تمييز السرقة أن المصراع الأول مأخوذ من قولهم: فلان بهيمة وحمار. ومن قول النمرى: (شاء من الناس راتع هامل) ومن قول السيد: قد ضيع الله ما جمعت من أدب بين الحمير وبين الشاء والبقر. (التبيان في شرح الديوان ٤/ ٤٠)، قال أبو الحسن: وهذا البيت يروى للحميم الراسي. قال: والجماعة اعتمدت فيه على قول الله عز وجل: "إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل" (الفرقان: ٤٤)، وهذا كما زعم الصولي أن قول البحرى (ديوانه ٣/ ٤٣): (علي نحت القوافي من مقاطعها وما علي إذا لم تفهم البقر) مأخوذ من قول أبي تمام (ديوانه بشرح التبريزي ٣٢٩/١): لا يذهمنك من دهمانهم نفر فإن جلمهم، بل كلهم بقر
- هذا مع اتساعه في دعاوى، وتحققه عند نفسه بنقد الشعر، وادعائه أن أحداً لم يسبقه إلى هذا العلم، وأنه طريق لم تسلك قبله، وباب لم يزل مستغلقاً حتى افتتحه؛ كأن لم يعلم أن العقلاء منذ كانوا يسمون البلبد الغبي حماراً أو بقرة.
- وإذا استبعدوا ذهن مخاطب واستخفوا فطنه منازع قالوا: هذا ثور وتيس، حتى شاع ذلك على أفواه العامة وألسن النساء والصبيان. وكيف يدعى في هذا السرقة! ومن جعل بعض الناس أولى به من بعض وهم فيه شرع واحد! وأي ذهن يغيب عنه ذلك حتى يفتقر إلى الاعتماد فيه على غيره والاستمداد ممن تقدم قبله! وإنما يصح في مثل هذا الأخذ إذا أضيفت إليه صنعة لفظ، أو وصل بزيادة معنى، كبيت البحرى فإنه لم يرض أن يقول: القوم بقر وبهائم كما قال أبو تمام حتى قال: علي نحت القوافي من مقاطعها، أي: علي أن أجيد وأبدع وأتأنق في شعري، وما علي إفهام البقر؛ فهذه زيادة يصح فيها نقد وسرقة، وأما بيت أبي الطيب فليس إلا صريح التمثيل المتداول الذي عرفناك انتفاء هذه الدعوى عنه. (الوساطة: ٣٤٧، ٣٤٨).

٤- ما دافع بأنه أجود وأسلم، وذلك في قوله:

وهكذا كنت في أهلي وفي وطني إن النفيس غريباً حيثما كانا^(١)

المأخوذ من قول أبي تمام:

غربته العلاء على كثرة الأهل ل فاضحى في الأقربين جنيبا
فليطل عمره فلو مات في مر ومقيماً بها مات غريباً^(٢)

وذكر أن بيت أبي الطيب أجود وأسلم، وقد أساء أبو تمام بذكر الموت في المديح، فلا حاجة به إليه، والمعنى لا يختل بفقدته، ومن مات في بلده غريباً فهو في حياته أيضاً غريب، فأى فائدة في استقبال الممدوح بما يتطير منه!^(٣)

٥- ما ردّ فيه بشرح صنعة المتنبي^(٤)، وذلك في قوله:

فما أمر بربع لا أسائله ولا بذات خمار لا تريق دمي^(٥)

من قول أبي تمام:

هانت على كل شيء فهو يسفكها حتى المنازل والأحداج والإبل^(٦)

قال: "جعل أبو تمام كل شيء يسفك دمه، وجعل أبو الطيب ذات خمار تريق دمه، فاقصر على بعض تلك الجملة^(٧)".

(١) ديوان المتنبي، ص ١٨٢.

(٢) ديوان أبي تمام بشرح التبريزي ٩٤/١.

(٣) الوساطة: ٢١٩.

(٤) ويقصد بالصنعة: استيفاء معنى سابق في لفظ أوجز من دون إخلال، أو في زيادة حسن تناسب المعنى والغرض، أو هي: أخذ المعنى من السابقين وإخراجه في أملى لفظ وأصح سبك، مع اختصار أو إضافة حسنة.

(٥) ديوان المتنبي، ص ٣٦، والشطر الأول فيه: فما أمر يرسم لا أسائله.

(٦) ديوان أبي تمام بشرح التبريزي ٩/٢.

(٧) الوساطة: ٢٢١.

٦- ما ذكر أنه زاد فيه وأحسن، مثل قوله:

أنتهن المصائب غافلاتٍ
فدمع الحزن في دمع الدلال^(١)

من قول العباس بن الأحنف:

بكت غير أنسة بالبكا
تري الدمع في مقلتيها غريبا^(٢)

قال القاضي: "فزاد وأحسن وملح بذكر الدلال^(٣)".

ومما رد بأنه بسطه وزاد فيه قول الخريمي:

لقد وقرتني الحادثات فما أرى
لنازلة من ريبها أتوجع^(٤)

فقد بسطه أبو الطيب وشرحه وزاد فيه تمثيلاً حسناً فقال:

رماني الدهر بالأرزاء حتى
فؤادي في غشاء من نبال

فصرت إذا أصابتنني سهام
تكسرت النصال على النصال^(٥)

٧- ما ذكر أنه اختصر وأحسن وأورد المعنى في نصف مصراع^(٦)، وذلك قوله:

أعارني سقم جفنيهِ وحملني
من الهوى ثقل ما تحوي مآزره^(٧)

(١) ديوان المتنبي، ص ٢٦٧، وفيه: أنتهن المصيبة... .

(٢) ديوان العباس بن الأحنف ص ٣١، طبعة الجوانب بالأستانة ١٢٩٨هـ.

(٣) الوساطة: ٢٢٨، ومنه قوله: لقد حسنت بك الأوقات حتى كأنك في فم الدهر ابتسام (ديوانه:

١٠٤) من قول أبي تمام: ويضحك الدهر منهم عن غطرفة كأن أيامهم من أنسها جمع (ديوان

أبي تمام. ٢٢٢/٢. قال القاضي: فزاد وأحسن، على أن أبا تمام لم يقصر". الوساطة ٣١٦.

(٤) التبيان في شرح الديوان ٣/٣٣٣.

(٥) ديوان المتنبي، ص ٢٦٤، وينظر: الوساطة: ٣٣٦.

(٦) والاختصار وجه بلاغي يضيف على التركيب سمة جمالية تنشأ من كثافة المعنى وتركيز الدلالة

مع خفة التركيب اللفظي.

(٧) ديوان المتنبي، ص ٤٠.

من قول البحرني: **وكان في جسي الذي في ناظريك من السقم^(١)**
قال القاضي: **فاختصر، وأحسن، وأورد البيت في نصف مصراع^(٢)**.
٨- ما رد بأنه ألم فيه بالمعنى^(٣)، وذلك في قوله:

وقيدت نفسي في ذراك محبة ومن وجد الإحسان قيذاً تقيداً^(٤)
من قول أبي تمام: **وتركي سرعة الصدر اغتباطاً يدل على موافقة الورود^(٥)**
وقوله أيضاً: **همي معلقة عليك رقابها مغلولة إن الوفاء إسار^(٦)**
قال القاضي: **ألم به أبو الطيب فقال وأحسن^(٧)**.

- (١) ديوان البحرني ٢/٢٢٤.
(٢) الوساطة: ٢٢٩، وكذلك صنع في قول المتنبي: **أبعد نأي المليحة البخل في البعد ما لا تكلف الإبل (ديوانه: ١٣٥)** من قول البحرني: **على أن هجران الحبيب هو النوى لدي وعرفان المسيء هو العذل (ديوانه: ١٦٣/٢)** قال القاضي: **فاستوفى المعنى وأكده في مصراع واحد. الوساطة: ٢٣٧.**
(٣) الإمام بالمعنى: محاكاته والاقتراب منه دون أخذه كما هو.
(٤) ديوان المتنبي، ص ١٠٢.
(٥) ديوان أبي تمام ص ٢٥٦/١.
(٦) ديوان أبي تمام ١/٣٢٦.
(٧) الوساطة: ٢٣٣، ومن ذلك أيضاً قوله: **دون التعانق ناطلين كشكلتي نصب أدقهما وضم الشاكل ديزان المتنبي: ١٨٦**، من قول بعضهم: **إني رأيتك في نومي تعانقتي كما تعانق لأم الكاتب الألفا (التبيان في شرح الديوان ٣/٢٥٣)**، قال القاضي: **ألم به أبو الطيب، فكأنه معنى مفرد، ولئن أخذه منه كما يزعمون فما عليه معتب؛ لأن التعب فيه ونقله لا ينقص عن التعب في ابتدائه. الوساطة: ٢٣٩.**
— ومنه قوله: **قواصد كافور توارك غيره** ومن قصد البحر استقل السواقيا (ديوان المتنبي، ص ٤٣٤)، من قول البحرني: **ولم ألق في رنق الصرى لي مورداً فحاولت ورد النيل عند احتفاله (ديوان البحرني ٢/١٧٣)**، مطبعة القاهرة ١٩١١م) قال القاضي: **وهذا مصراع نادر، مستوف المعنى، سائر المثل. الوساطة: ٢٥٢.**

٩- ما رد بأنه فيه تأكيد المعنى والزيادة فيه، وذلك في قوله:

بمَنْ تَشَخَّصُ الْأَبْصَارُ يَوْمَ رُكُوبِهِ وَيُخْرِقُ مِنْ زَجَمٍ عَلَى الرَّجْلِ الْبُرْدُ
وَتُلْقِي وَمَا تَدْرِي الْبِنَانُ سِلَاحَهَا لكَثْرَةَ إِيْمَاءٍ إِلَيْهِ إِذَا يَبْدُو^(١)
من قول البحري:

إِذَا سَارَ كَفَّ اللَّحْظُ عَنْ كُلِّ مَنْظَرٍ سِوَاهُ وَغَضَّ الطَّرْفُ عَنْ كُلِّ مُسْمَعٍ
فَلَسْتَ تَرَى إِلَّا أَفَاضَةَ شَاخِصٍ إِلَيْهِ بَعِينَ أَوْ مَشِيرٍ بِإِصْبَعٍ^(٢)

قال القاضي: "فأكد المعنى وزاد فيه، كأنه اقتبس معنى البيت الثاني من قوله تعالى: "فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْتَهُ" (يوسف: من الآية ٣١)(٣).

١٠- ما رد بأنه من الألفاظ التي يصح فيها الأخذ قول أبي الطيب:

أَمْنَعَةٌ بِالْعُودَةِ الطَّيْبَةِ الَّتِي بَغَيْرِ وَلِيٍّ كَانَ نَائِلَهَا الْوَسْمِيُّ^(٤)

من قول ذي الرمة:

لِنِي وَليَّةٌ تَمْرِعُ جَنَابِي فَإِنِّي لِمَا نَلْتُ مِنْ وَسْمِي نَيْلِكَ شَاكِرٌ^(٥)

قال القاضي: "وهذا من الألفاظ التي يصح فيها الأخذ"^(٦).

(١) ديوان المتنبي ٢٠٧

(٢) ديوان البحري ٧٩/٢.

(٣) الوساطة: ٢٥٢، ٢٥٣.

(٤) ديوان المتنبي ص ٨٠، دار بيروت ١٩٨٣م، وينظر: ديوانه بشرح العكبري، ص ٤٠٤، قدم له د/ عمر فاروق الطباع، الطبعة الأولى، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٥) ينظر: التبيان بشرح الديوان ٤/٤٨، والبيت في اللسان (ول ي).

(٦) الوساطة: ٢٦٨.

١١ - ما رد بأن أبا الطيب بين فيه العلة، وذلك قوله:

كَلِّ حِلْمٍ أَتَى بِغَيْرِ اقْتِدَارٍ حُجَّةٌ لَاجئٌ إِلَيْهَا النَّامُ (١)

في معنى قول الخزيمي:

أرى الحِلْمَ في بعض المواطن ذِلَّةً وفي بعضها عِزًّا يَسُودُ صَاحِبَهُ (٢)

فبين العلة (٢).

١٢ - ما ردَّ بأنه من اختلاف المعنى قوله:

يحدث عن قلبه مكرهاً كأنَّ له منه قلباً حسوداً (٤)

من قول أبي تمام:

وكأنما نافستَ قدركَ حظُّهُ وحسدتَ نفسك حين أن لم تحسد (٥)

ردَّ بقوله: "إن كان فيه أخذٌ ففي اللفظ، ومثله قد يؤخذ، فأما المعنيان فمختلفان؛ لأن أبا تمام أراد أنك نافستَ قدرك، وحسدتَ نفسك، فطفقتَ تنأهي في شرف الفعل، وتزيد على كل غاية تصل إليها، وإن كنتَ فيها منقطعَ القرين فانت الشأو، وأبو الطيب يقول: كأن قلبك يحسدك على فضائلك فهو يكره أن يستقبل بذكرها. وهذا نوع آخر من المديح وفي غير المذهب الأول،

(١) ديوان المتنبي ص ١٦٤، دار بيروت، ١٩٨٣م.

(٢) التبيان بشرح الديوان ٢/٢٣٨.

(٣) الوساطة: ٣١١، ٣١٢.

(٤) ديوان المتنبي، ص ١٣٣، دار بيروت ١٩٨٣م، وفيه: يحدث عن فضله مكرها...

(٥) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي ١/٢٦٠.

لكنهما اجتماعاً في حسدِ النفس والقلب^(١).

ومن خلال حديث القاضي عن قضية السرقات يمكن فذلكه رأيه فيما يلي:

أن الحكم بالسرقة عنده يتم اتخاذه من خلال سَبْرِ نقطة التواصل والتفاعل بين المخزون الشعري القديم والنتاج المحدث الجديد ضمن ثنائية (الاتباع والإبداع)، وأن نوع هذا التواصل وذلك التفاعل هو الذي يحدد نمط الأخذ وتوصيفه وملامحه، ومن ثم الحكم عليه، فإذا كان هذا التواصل إيجابياً يعكس مستوىً فنياً عالياً لعلاقة المحدث بالقديم، وكان مداره التداخل والتفاعل بين المعاني والتراكيب عن طريق الزيادة أو الاختصار أو القلب أو النقص أو النقل فذلك حسن محمود، أما إذا كان التواصل سلبياً لا يعدو أن

(١) الوساطة: ٣٤٩، ومن الاختلاف في المعنى قوله:

يجنبها من حنقه عنه عاقلٌ ويصلى بها من نفسه منه طالق (ديوان المتنبي، ص ٧٧، دار بيروت، ١٩٨٣م)، ذكروا أنه من قول زياد العبدي: صفان مختلفان حين تلاقيا آبا بوجه مطلق أو ناكح

وقول مسلم: إذا ما تكحنا الحرب بالبيض والقنا جعلنا المنايا والدماء طلاقها

وقول سلم الخاسر: يرمي العجاج بها أضر مجل جعل السيوف مناكحاً وطلاقا

— ورد القاضي ذلك بقوله: "وهذه الأبيات مختلفة المعاني، وبيت أبي الطيب بمعزل عنها، وإنما

استعار منها لفظة الطلاق فقط". الوساطة: ٣٨٠.

— وقريب من ذلك ما من ذكر أنه من اختلاف المقصد، كما في قول ذي الرمة:

رجيعة أسفارٍ كأن زمامها شجاعٌ لدى يسرى الدراعين مطرِقٌ (ديوان ذي الرمة، ص ٢٢٨)

— قال أبو الطيب: تجاذبُ فرسان الصباح أعتةٌ كان على الأعناق منها أفاعيا (ديوان المتنبي، ص ٤٤٣،

دار بيروت، ١٩٨٣م) قال القاضي: "وفي هذا البيت معنى يخرج عن اتباع البيت الأول؛ لأن ذا

الرمة لم يزد على التشبيه وليس هو الذي قصده أبو الطيب، وإن كان قد جرى في عرض بيته،

وإنما أراد أنها لا تترك الأعتة تستقر في أيدي فرسانها، لما يزعجها من سورة المرح، وحسن

البقية بعد طول السرى، فكأنما الأعتة أفاعي تلدغ أعناقها إذا باشرتها، فيجاذبها الفارس فرسه

وهي تجاذبه إياها. وهذا عرض آخر ومقصد لم يتعرض له ذو الرمة". الوساطة: ٣٥٩.

يكون تكراراً للقديم، أو تغييره بما يفسد معانيه ويشوه أساليبه، فذلك سرقة مستهجن مذموم^(١).

وهذا - كما ذكر القاضي - يحتاج إلى ناقد بصير وقارئ متمكن وعالم مبرز يميز بين الظاهر والكامن، ولا يقف عند الأبعاد الظاهرة من الألفاظ والمعاني والأبيات المتشابهة فقط من دون طلب الأغراض والمقاصد عن طريق الغوص في مكانها الخفية وفق آليات مستحدثة تحدد طبيعة الأخذ^(٢).

(١) ينظر: التناص في الخطاب النقدي والبلاغي، عبدالقادر بقشي، ص ٤٣.

(٢) ينظر: الوساطة: ٢١٤.



المطلب الرابع

تعدد ما عابوه من شعره والرد على كل شاهد.

وقد قسم ما أنكره عائبو المتنبي إلى أقسام:

الأول: الخروج عن اللغة، وهي أنواع:

- أ - أخطاء معجمية. ب- أخطاء صرفية
ج- أخطاء نحوية. د- عيوب الحروف والأدوات.

الثاني: عيوب المعاني، وهي أنواع:

- أ- قطع المعاني بين شطري البيت. ب- التناقض المؤدي إلى فساد المعنى.
ج- الإحالة واختلال المعاني. د- ضعف البصر بمواقع الكلام.
هـ- التقصير عن الغرض والوقوع دون القصد.

الثالث: عيوب الشكل، وهي أنواع:

- أ- التعقيد والتعويص وغموض المراد وتنافر المعاني والألفاظ.
ب- أخطاء الموسيقى.

الرابع: عيوب الصورة، وهي:

- أ- الإفراط في الاستعارة. ب- فرط المبالغة.



الأول: شواهد الخروج عن اللغة:

أ) الأخطاء المعجمية.

١ - استخدام لفظ من غير لغة العرب في قوله:

بياضُ وجهِ يريكَ الشمسَ حالكةً ودرُّ لفظِ يريكَ الدرَّ مخشَلباً^(١)

قالوا: مخشَلباً ليس من كلام العرب.

ولما سئل المتنبي عن ذلك قال: هي كلمة عربية فصيحة، وقد ذكرها العجاج، لكنه لم يذكر شاهداً من شعره على ذلك، ولهذا ذكر القاضي أنه لم يعرفها في شعر العجاج ولا يحفظها محكية عن العرب^(٢).

ثم انتصر للمتنبي؛ راداً على والخصم بأن استعمال هذه الكلمة وأمثالها غير محفوظ، لأن العرب تستعمل كثيراً من ألفاظ العجم إذا احتاجت إليه لإقامة الوزن، وإتمام القافية، وقد تتجاوز ذلك إلى استعمال اللفظ منه مع الاستغناء عنه، وذكر أمثلة لذلك، منها قول التغلبي:

وكنا إذا القيسيَّ نبَّ عتوده ضربناه دون الأنثيين على الكرَد^(٣)

أراد الكرَدَن، وهو: العنق، فأقام به القافية.

وذكر أن العجاج استعمل ألفاظاً منه في قوافي جميميته، كقوله: كما رأيت في الملاء البرَدجا، يريد الرقيق، وهو بالفارسية: برْدَه. وقوله:

(١) ديوان المتنبي، ص ٩٨، والمخشَلب: نوع من حجارة البحر، وقيل: هو جرز أبيض يشبه اللؤلؤ.

(٢) ينظر الوساطة ٤٦١.

(٣) ينظر: لسان العرب (ك ر د)، ونقل عن ابن بري أن البيت للفرزدق، ورواه:

وكنا إذا الجبار صَعْرُ خَدَه ضربناه دون الأنثيين على الكرَد.

ولا يستعمل أحاد في موضع الواحد، فلا يقال: هو أحاد، أي: واحد،
إما يقولون: جاءوا أحاد، أي: واحدا واحدا، وسداس نادر غريب، وأحاد في
موضع واحد خطأ، وكذلك سداس في موضع ستة، وأكثروا في معنى هذا
البيت ثم لم يأتوا ببيان مفيد...

يريد أهي ليلة واحدة أم ست في واحدة؟ وست في واحدة إذا جعلتها
فيها كالشيء في الظرف ولم ترد الضرب الحسابي، وخص هذا العدد؛ لأنه
أراد ليالي الأسبوع وجعلها اسما لليالي الدهر كلها، كل أسبوع بعد أسبوع
آخر إلى آخر الدهر يقول: أهذه الليلة واحدة أم ليالي الدهر كلها جمعت في
هذه الواحدة حتى طالت وامتدت إلى يوم القيامة؟^(١)

وقد كان أبو الطيب سئل عنه فأجاب: إنه قد جاء من العرب خماس
وسداس إلى عشار، حكاه أبو عمرو الشيباني، وابن السكيت، وذكره أبو
حاتم في كتاب الإبل، وزعم أبو عبيدة في المجاز أنه لا يعلمهم قالوا فوق
رباع، وهؤلاء ثقات لم يحكموا إلا ما علموا، وقد جاء ذلك في الشعر، وذكر
قول الكميت، وقول الآخر:

ضربت خماس ضربة عبشمي أدار سداس أن لا يستقيما

وقد نسبت العرب إلى كل ذلك فقالوا: خماسي وسداسي وعشاري.
قال أبو النجم: فوق الخماسي قليلاً تفضله.

(١) ينظر: الواحدي ١/١٥٥، والمآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي، أحمد بن علي بن
معقل، أبو العباس، عز الدين الأزدي المهلب (المتوفى: ٦٤٤هـ)، تحقيق عبد العزيز بن ناصر
المانع، ١/٦٥، الطبعة: الثانية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض،

فأما قولهم: إن هذه الألفاظ إنما عدلت في المعنى، فأجريت مجرى واحد واحد، اثنين اثنين، فقد قال المحتج له: إن أصل عدلها وإن كان على ذلك فقد تكلم بها في معنى الأعداد المفردة، وعلى ذلك وقع النسب إليها في الخماسي والعشاري، والنسب لا يصح إلا على هذا المعنى، وقد استدلوا بقوله: ضربت خماس...البيت. وهذا غير المعنى الذي ذهبوا إليه، وإنما هو اسم معدول عن خمسة، ولا مدخل للتكرير فيه، وقالوا في إنكارهم تخصيص سداس من بين الأعداد: إن الأعداد إذا استولت في المعنى لم يحظر على ذكر أحدهما، ولو قال خماس أو رُباع لكان الأمر واحداً، ولو بلغ العشار لم يزد غير فضل الاستطالة، وليس على الشاعر إذا بالغ في وصف أن ينتهي إلى الغاية، ولا يترك في الإفراط مذهباً؛ على أنه قد يجوز أن يكون قصد استيفاء الأسبوع فقال: أهي ليلة أم ستّ مضافة إليها، ولم يرد به الحساب، فيحمل على ما يوجبه حكم الضرب، فيكون الواحد في الستة ستة، وإنما قال: أواحدة هي أم ست في واحدة؟ فإذا جعلت الست في الواحدة على جهة الظرف والوعاء صارت سبعاً، فهذا وجه قريب^(١).

٣- الخروج عن بنية الكلمة في قوله:

شَدِيدُ البُعْدِ مِنْ شَرْبِ الشَّمُولِ تَرُنُّجُ الهِنْدِ أَوْ طَلْعُ النَخِيلِ^(٢)

قال خصومه: المعروف من العرب الأترج، والترنج مما يغلط فيه العامة^(٣)، قال صاحب بن عباد: "ومن بدائمه الظريفة عند متعلقى حبله، وفواتحه البديعة عند ساكني ظله قوله" وأورد هذا البيت، ثم قال: "لا أدري

(١) ينظر: الوساطة ٤٥٧، ٤٥٨.

(٢) ديوان المتنبي ٣٤٣، دار بيروت ١٩٨٣م.

(٣) ينظر: أبو الطيب المتنبي وما له وما عليه، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ص ٧٥، مكتبة الحسين التجارية - القاهرة.

الاستهلال أحسن، أم المعنى أبداع، أم قوله ترنج أفصح؟^(١)، ولما سئل أبو الطيب عن ذلك ذكر أن أترجة، وأترج، وترنج حكاها أبو زيد^(٢)، وذكرهما ابن السكيت في أدب الكاتب^(٣)، وذكر أبو العلاء المعري أنهما (أترجة، وأترج) حكيا عن بعض العلماء^(٤)، وأضاف أبو المرشد سليمان بن علي المعري أن (ترنج) حكاها غير واحد من أهل العلم، وليس الشعر مبنياً على أن تذكر فيه الكلمة الفصحى دون غيرها مما هو قريب منها، ألا ترى أنه يوجد في أشعار العرب الكلمة المنقولة من لسان غيرهم... وذكر لذلك أمثلة^(٥).

ويلحظ هنا أن القاضي اكتفى بحجة المتنبي الذي أكد وجود لفظ (ترنج) في كلام العرب، وورودها عند أبي زيد وابن السكيت في الدلالة على أنها صحيحة ومروية عن العرب.

٤- أخطاء الاشتقاق، كالخطأ في اشتقاق الصيغة المصدرية في قوله:

ليس التعلل بالأمال من أربي ولا القنوع بضنك العيش من شيمي^(٦)

(١) الكشف عن مساوي شعر المتنبي، إسماعيل بن عباد بن عباس، أبو القاسم الطالقاني، المشهور بالصاحب بن عباد (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ص ٥٣، ٥٤، الطبعة: الأولى، مكتبة النهضة، بغداد، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.

(٢) ينظر: شرح ديوان المتنبي، العكبري، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، ٩٠/٣، دار المعرفة - بيروت، بدون.

(٣) ينظر: الوساطة ٤٧٠.

(٤) ينظر: اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري (٣٦٣ - ٤٤٩ هـ)، تحقيق: محمد سعيد المولوي، ص ٩٦٣، الطبعة: الأولى، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

(٥) ينظر: تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي، أبو المرشد سليمان بن علي المعري (المتوفى: بعد ٤٩٢هـ)، ص ٦٣. (الشاملة).

(٦) ديوان المتنبي، ص ٣٧، دار بيروت للطباعة والنشر، لبنان ١٩٨٣ م، والشطر الثاني فيه: ولا القناعة بالإقلال من شيمي.

حيث ذكروا أن القنوع خطأ والصواب القناعة؛ لأن القنوع هو: المسألة، أو السؤال، وعليه فقد أحدث الاستعمال الخاطئ للمصدر تغيير المعنى، فخرج عن القناعة (الرضا) إلى القنوع (السؤال وطلب العطاء)، يقال: قَنَعَ يَقْنَعُ قَنَاعَةً إذا رَضِيَ، وقَنَعَ يَقْنَعُ قَنُوعاً إذا سَأَلَ (١).

وانتصر القاضي لأبي الطيب - بعد أن ذكر طعن أنصاره في رواية لفظ (القنوع) بأن الرواية المسموعة والموجودة في الديوان هي: (ولا القناعة بالإقلال من شيمي) - بأمرين:

الأول: أنه غير الإنشاد من القنوع إلى القناعة.

الثاني: أن القنوع بمعنى القناعة محكي عن العرب، وأنه صحيح وإن كان قليلاً، غير مشهور [وذلك ما يمنع تخطئة المتنبي؛ لأن الفرق واضح بين الخطأ والقليل (٢)]، فقد حكوا عن أوس بن الحارث الطائي أنه أوصى ابنه، فقال في بعض وصيته: خير الغنى القنوع، وشر الفقر الخُضوع. ولا يحتمل معنى القنوع هنا في هذا الكلام إلا الرضا والقناعة (٣)، وقد ذكر ذلك أهل اللغة، قال الفيروزآبادي: "القنوع بالصم السؤال والتذلل، والرضا بالقسم، والفعل كمنع، ومن دعائهم: " نسال الله القناعة، ونعوذ بالله من القنوع"، وفي المثل: "خير الغنى القنوع، وشر الفقر الخُضوع (٤)".

(١) ينظر: الوساطة ٤٦٢.

(٢) ينظر: المتنبي بين ناقديه في القديم والحديث، محمد عبدالرحمن شعيب، ص ٦٤، الطبعة: الثانية، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٩م.

(٣) ينظر: الوساطة ٤٦٢.

(٤) القاموس المحيط (ق ن ع).

ونقل ابن منظور عن ابن السكيت قوله: " زمن العرب من يُجيز القنوع
بمعنى القناعة"، ثم ذكر أن استعمال القنوع في الرضا قليل، وأنه محكي عن
ابن جني^(١).

(١) ينظر: لسان العرب (ق ن ع)، ومنه أيضا الخطأ في الاشتقاق أيضا كلمة (أثاب) في قول
المتنبي: (أثابَ بها مُعبي المِطَيِّ ورازمُهُ) صدره: إذا ظفرت منك العيون بنظرة. ديوانه: ٢٥٧،
دار بيروت ١٩٨٣م؛ إذ أنكروا عليه زيادة همزة (أثاب) وذكروا أن الأصل في كلام العرب: ثاب
جسم فلان: رجع لفقوته بعض المرض، وقد زاد المتنبي فيه الهمزة فقال: "أثاب"، وردَّ عليهم بأن
زيادة الهمزة ليست عيبا يؤخذ عليه؛ لأنها لا تخل بالمعنى، فضلا عن ورودها بالصيغتين (ثاب،
وأثاب)، يقول: "وهذا أبو زيد يروي عن العرب: أثاب الرجلُ إذا ثابَ إليه جسمُه، وقد حكاه عنه
أبو عبيد في الغريب المصنف، وحكى غيره ثابَ وأثابَ بمعنى واحد". (الوساطة: ٤٤٠، وينظر:
تهذيب اللغة أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق محمد عوض مرعب (ث و ب) ١٥ /
١١٢، الطبعة: الأولى، دار إحياء التراث العربي - بيروت ٢٠٠١م).

ومنه أيضا الخطأ في اشتقاق اسم الفعل من (جاء) على (جائدا) في قوله:

فِدَى من على الغبراء أولهم أنا
لهذا الأبي المائد الجائد القرم
(ديوان المتنبي ٨٢،
دار بيروت ١٩٨٣م)

• قالوا: لم يُحك عن العرب: الجائد، وإنما المحكي عنهم رجل جواد، وفرس جواد، ومطر جواد،
ثم أورد قول المحتجين له: هذا الباب يستغنى فيه بالقياس عن السماع لأطراده، واتساق أمره
على الاعتدال، فكل فعل في الكلام يقتضي التصريف إلى فاعل ومفعول، وكل فعل فله مفعِل
ومفعَل، ولسنا نحتاج في مثل هذا إلى التوقف واتباع المسموع، وهذا أشبه بمذاهب القياس،
والأصل الذي عليه أهل اللغة. ينظر: الوساطة ٤٧٠.

• ويُحظ هنا أن القاضي قد اعتمد في انتصافه لأبي الطيب على رأي الكوفيين في القياس على
القليل والكثير والنادر والشاذ (ينظر: النقد التطبيقي الجمالي واللغوي في القرن الرابع الهجري،
أحمد عثمان رحمان، ص ٢٨٧، جدار للكتاب العالمي، عمان ٢٠٠٨م، نقلا عن سعيد الأفغاني
في أصول النحو، ص ٢٠٧) توسعة على أبي الطيب خاصة والشعراء من بعده عامة، وقد أثنى
عليهم في ذلك بقوله: "لأهل الكوفة رخص لا تكاد توجد لغيرهم من النحويين" (الوساطة:
٤٥٣)، فاعتمد على مذهبهم في اشتقاق اسم الفاعل من (جاء) على (فاعل) جائدا، وعدَّ ذلك
أصلا مطردا يُستغنى به عن السماع، وليس خروجا عن اللغة.

٥- التغيير في بنية الكلمة بالزيادة، في قوله:

فأرحامٌ شعريّتننُّ لدنهُ وأرحامٌ مالٍ ما تني تتقطّعُ^(١)

فأنكروا تشديد النون من لدنّ، إذ الأصل فيها التخفيف على حد قوله تعالى: " فيما لينذر بأسا شديدا من لدنه... "(الكهف: ٢) فأما تشديد النون فغير معروف في لغة العرب، وقد كان أبو الطيب خوطب في ذلك فجعل مكان لدنّه ببابه، ثم احتجّ بأنه يجوز للشاعر من الكلام ما لا يجوز لغيره لا للاضطرار إليه، ولكن للاتّساع فيه، واتفاق أهله عليه، فيحذفون ويزيدون، وروى أبياتاً للحذف منها: قول لبيد: درسَ المَنَا بمُتَالِعِ فأبان. يريد المنازل، وأخرى للزيادة، منها قول شبيب بن ثعلبة: ولسبّةُ الحُرُقُوصِ بالِقَفَنِّ ودُمَلِّ في الاست مستقرن

أحبُّ منك موضع الوُشْحُنِّ فذاك من ذاك إلى السنن

فزاد هذه النونات...^(٢)، ثم قال: " والتشديد في لدنّ أحسن من هذا كله؛ لأن النون ساكنة مع هاء، والنون تتبين عند حروف الحلق لتباعدها منها؛ فزاد في تبينها فاجتلب التشديد، وهذه زيادة نون...، وللفصحاء المدّئين في أشعارهم ما لم يُسمَع من غيرهم؛ كقول امرئ القيس: ديمّةٌ هطّلاء. وذي الرّمة: أدمانة - يعني أدماء. وفي شعر ابن أحمَر وأمية: الهينمان، والبلقوس، والقساوسة؛ في جمع قَسٍّ، ومثل هذا أكثر من أن يُحصى^(٣).

(١) ديوان المتنبي، ص ٣١، دار بيروت ١٩٨٣م.

(٢) ينظر: الوساطة ٤٥٠، ٤٥١.

(٣) ينظر: الوساطة ٤٥٢.

وهذه ما أيده بعض من يحتج لأبي الطيب، حيث ذكر أن النون لما كانت خفيفة وساكنة، وكان من حقها أن تتبين عند حروف الحلق حَسُن تشديدها؛ لتظهر ظهوراً شافياً، وهذه علة قريبة قد يحتمل للشاعر تغيير الكلام لأجلها، فضلا عن كونها أقرب الحروف إلى حروف العلة (الياء والواو) وأكثرها شبهاً بهما، ومناسبة لهما؛ لأنها تدغم فيهما، وتزاد حيث يزدان، فتصب علماً للصرف، كما يجعلان علامة للإعراب، وتبدل الألف منها في قولك: اضْرِبْنِ؛ إذا أردت النون الخفيفة، كما تبدل منها في مواضع البدل، وتحل محلّ الواو في قولك: نهْرانِيّ وصنعانِي، وإنما هو نهراوِيّ وصنعاوِي، وتحذف إذا كانت خفيفة كما يحذفان لالتقاء الساكنين، فلما جرى معهما هذا المجرى، وحل من مناسبتهما هذا المحل، احتمل ما يحتملانه من حذف وزيادة، وحروف العلة أكثر الحروف احتمالاً، وأوسعها متصرفاً؛ ولذلك يحمل عليها في الحذف، ويتجاوز فيها بالزيادة(١)....، وقد احتمل للشعراء لأجل الشعر ما هو أبلغ من تغيير الألفاظ وإزالة الكلام عن موضعه....، والكلام في هذا الباب يكثر من الفريقين(٢).

(١) ينظر: الوساطة ٤٥٥.

(٢) ينظر: الوساطة ٤٥٦، ومنه أيضاً زيادة الهاء في قوله: واحرّ قلباه ممّن قلبه شَبِم (ديوان المتنبي، ص ٣٣١، وبقيته: ومن بجسمي وحالي عنده سقم). قالوا: ألحق الهاء في (قلباه) في الوصل، وإنما تلحق في الوقف؛ لخفاء الألف فتبين بها، فإذا وصلت حذف، وبعد أن أورد القاضي دفاع أنصار أبي الطيب بأن كونها في الوقف هو الأكثر عند العرب، وأنه الاختيار عند النحويين، غير أنه ليس على الشاعر عيب في اتباع اللفظة النادرة إذا رواها الثقات، ومتى وجدت الرواية عن ثقة لم يحظر على الشاعر قبولها، لاختلاف النحويين في ذلك، حيث ذكر أن الفراء وغيره أجازوا إلحاق هذه الهاء في الوصل، وروي فيه شواهد منها قول امرئ القيس: وقد راْبني قولها يا هناه ويحك ألحقت شراً بشر. (ديوان امرئ القيس: ٩، مطبعة هندية، القاهرة ١٣٤٧هـ) وذكر أن في هذه الأبيات عذرا واضحا للمتنبي. ينظر: الوساطة ٤٦٣.

٦- سوء اختيار اللفظ، وعدم تلاؤمه مع سياقه، واستعماله في غير موضعه في قوله:

عوايس حلى يابس الماء حزمها فهنّ على أوساطها كالمناطق^(١)

إذ ذكروا أن الماء لا يوصف باليبس، وإنما يقال: جمد الماء وجمس السمن، ويبس العود والنبت ونحو ذلك^(٢)، ونحو ذلك، فاستعمال لفظة (يابس) مع الماء في (يابس الماء) أفسد المعنى، وأخل بانسجام التركيب؛ لما فيه من تنافر ظاهر، وتناقض واضح بين اليبس والماء.

ثم ذكر رد أنصار أبي الطيب بأن وصف الماء باليبس قد جاء عن العرب، ومنه قول بشر يصف خيلاً: تراها من يبيس الماء شهياً مُخالطُ درّةٍ فيها غرار^(٣)

وقد استعار ذو الرمة الجموس في الماء فقال: ونقري سديف اللحم والماء جامس^(٤)

ثم أورد شبهة الخصوم، إذ قالوا: أما يبيس الماء فإن العلماء قد رووا عن العرب أنها تسمى العرق يبيس الماء، فليس هو من هذا الباب بسبيل، وأما بيت ذو الرمة فقد ردّه الأصمعي، وعاب ذا الرمة به.

(١) ديوان المتنبي، ص ٣٩٥.

(٢) ينظر: الوساطة ٤٦٦.

(٣) ديوان بشر بن أبي خازم، ص ٧٥، والبيت في لسان العرب (يب س).

(٤) ديوان ذي الرمة ص ١١٤١، وصدرة: نغار إذا ما الروع أبدى عن البرى. والبيت في لسان العرب (ج م س).

فردّ عليهم أنصاره بأنهم لا يدفعون تسمية العرق بيبس الماء، غير أن هذا البيت يشهد بخلاف ما ذكر الخصوم؛ لأنه جعلها شهباً، والعرق لا يغير ألوانها، وإنما أراد ما جمد من الماء عليها، وعرق الخيل إذا جفّ أبيض، وبيت ذي الرمة صحيح عنه، وهو حجة تلزم الأصمعي وغيره. وهل ينكر الأصمعي ذلك إلا برواية عن العرب؟ ومتى ثبتت الرواية عن موثوق بفصاحته فقد وجب التسليم له^(١)، والمعنى: أنتهم الخيل كالحلة وقد جف العرق على حزمها فابيضت، وصارت كأنها المناطق المحلاة بالفضة^(٢).

ب) الأخطاء الصرفية.

١- صياغة أفعال التفضيل من فعل غير مستوف للشروط في قوله: لأنت

أسود في عيني من الظلم^(٣)

حيث جاء بأفعال التفضيل (أسود) على وزن (أفعل) وهو غير مستوف للشروط؛ لأنه وصف على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء دال على لون، وإذا كان كذلك فإنه يصاغ بطريقة غير مباشرة، وذلك عن طريق استعمال ألفاظ مستوفاة شروط الصياغة، موافقة في معناها الأفعال غير المتسوفاة، مثل: أشدّ وأكثر، على أن الكوفيين أجازوا صياغته من السواد والبياض؛ لأنهما أصل الألوان^(٤).

(١) ينظر: الوساطة ٦٧، ٤.

(٢) ينظر: شرح ديوان المتنبي للبرقوقي: ٦٥/٣.

(٣) ديوانه ٣٥/٤، صدره: ابعذ بعدت بيباضاً لا بيباض له.

(٤) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابازي، قدم له ووضع

حواشيه وفهارسه د إميل بديع يعقوب ٥١٦/٣، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

قال القاضي: 'فإنه أنكر (١) (أسود من الظلم) ولم يعلم أنه قد يحتمل هذا الكلام وجوهاً (٢) يصح عليها، وأن الرجل لم يرد أفعال التي للمبالغة (٣)'.
٢- جمع (بوق) على (بوقات) في قوله:

إذا كان بعض الناس سيفاً لدولةٍ ففي الناس بوقات لها وطبول (٤)

(١) لعله يقصد الحاتمي حيث أورد البيت وقال: "وقولك: (لأنتَ أسودُ) خطأ وإن كانوا قد أنشدوا: فقلت: هذا بيت مولد محدث ليس بحجة. ولكنهم قد أنشدوا: جارية في رمضان الماضي أبيض من أخت بني إياض تقطع الحديث بالإيمان وذكروا قول طرفة: أما الملوكُ فإن اليومَ أوسخهم عرضاً وأبيضهم سربال طباح - هذه شذوذ لا يرخص لمحدث فيها، وقد تأول قوم لا علم لهم بجوهر الكلام، في بيت المتنبي تأولاً بعيداً وقيل: أراد لأنت يا أسود في عيني من الظلم. وهذا تأول بعيد. وكيف تقول: يا أسود وهو أبيض؟ وكان وجه الكلام إذا أراد هذا أن يقول: وأنت مع بياضك أسود كأنك من سواد الظلم. ولو ذهب إلى ذلك وأفصح عنه بعبارة مقبولة يقع بها الإفهام ويزول معها اللبس لكان الغرض صحيحاً، لكنه أبهمه وأسرّه" الرسالة الموضحة في ذكر سرقات المتنبي وساقط شعره، الحاتمي، موقع الوراق <http://www.alwarraq.com>.

(٢) منها ما قيل من أن (أسود) هاهنا واحد السود، والظلم الليلي الثالث في أواخر الشهر التي يقال لها: ثلاث ظلم يقول لبياض شبيه أنت عندي واحدة من تلك الليالي الظلم، أو أن تكون (لأنت أسود في عيني) كلاماً تاماً، ثم ابتدأ بصفة فقال: من الظلم. كما تقول: هو كريم من أحرار، فمن في موضع نصب على الحال وفي عيني في موضع رفع لأنها وصف لأسود. ينظر: شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، ص ٣٥، دار المعرفة، بيروت، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري (٣٦٣ - ٤٤٩ هـ) تحقيق محمد سعيد المولوي ١٢٩٤، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

(٣) الوساطة: ٤٣٩، قال ابن سيده: "وهذا منهم غلط. ليست (أفعل) هنا للمفاضلة، ولا (من) متعلق بأسود، على حد تعلق (من) بأفضل في قولك: زيد أفضل من عمرو، وإنما هو كقولك: لأنت أسود، ومعدود من الظلم في عيني (فمن) غير متعلقة بأسود، كتعلق (من) بأفعل التي للمفاضلة، وإنما هي في موضع رفع، حالة محل الظرف". ينظر: شرح المشكل من شعر المتنبي، علي بن إسماعيل بن سيده (المتوفى: ٤٥٨هـ) ص ٨ (الشاملة).

(٤) ديوان المتنبي، ص ٣٥٩.

قالوا: إن جمع بوق على بوقات خطأ، وإنما يجمع باب فُعل على أفعال في أدنى العدد، مثاله: قُفْل وأقفال، وقد يخرج عنه إلى أفعال، مثل: بُرد وأبرد، فأما في أكثر العدد فالباب فُعول؛ نحو: جند وجنود، فإن كان من المضاعف ففعال، نحو خُف وخفاف، وقد جاء على فِعلة نحو: تُرس وتِرسة، وعلى فِعلان، نحو: كوز وكيزان، وعلى فِعالة، نحو مُهر ومِهارة، وإنما يجمع على فعلات ما كان على فِعلة نحو: ركبة وركبات، فيكون فيها ثلاثة أوجه: فتح الكاف وضمها وتسكينها، فأما فُعل وفعلات فمما لا يُعرف في شيء من الكلام في صحيح ولا معتل.

ولما سئل أبو الطيب عن ذلك قال: هذا الاسم مؤلّد لم يُسمَع واحده إلا هكذا ولا جمعه بغير التاء، وإنما هو مثل حمام وحمامات وساباط وساباطات، وسائر ما جمعه من المذكر بالتاء^(١).

وقال المحتجّ عنه: إن أصل الجمع التأنيث، ولذلك جاء ما جاء منه بالتاء، وإن كان في الأصل مذكراً. قال: فمن جمع اسماً لم يجد عن العرب جمعه فأجراه على الأصل لم يسغ الردّ عليه، ولم يجز أن ينسب إلى الخطأ لأجله، وهذا اسم أعجمي تكلمت به العرب، ولم يحفظ عنهم جمعه، فلما احتاج المولدون إليه أجروه على أصل الجموع، وتبعوا فيه عادة العرب في الأسماء المنقولة عن الأسماء الأعجمية، نحو سُرّادق وسُرّادقات...، فعدلوا بجميع هذه الأبنية عن أصول قياسها، وألحقوها بأصل الجمع، وغلبوا فيها التأنيث، ولولا ذلك لما جاز في خان وهو مثل مال أن يُجمع على خانات...، وقد ترخّصوا في الأسماء العربية بمثل ذلك تغليباً للتأنيث في هذا الباب،

(١) ينظر: الوساطة ٤٤٣، ٤٤٤.

فأخرجوها عن أبوابها، وخالفوا فيها أخواتها، قالوا: في خيال وخيالات، وفي سِجِلِّ سَجَلَاتٍ، ولميلهم لهذا الاختيار قالوا في جمع ذي القعدة: ذوات القعدة...، وقالوا مثل ذلك في الشهور، فجمعوا رمضان وشوال رمضانات وشوالات؛ كل هذا تقديمًا للتأنيث في باب الجمع، وميلًا به عن التأنيث، ولكل اسم من هذه الأسماء قياسٌ مطرد وبابٌ متسق، عدلوا به عنه وهو معرض، وتركوه وهو سهلٌ ممكن؛ فلهذا وأشباهه اختار أبو الطيب بوقات على أبواق، والوزن يتم بهما، والضرورة لا تدفع أحدهما (١).

ثم يورد اعتراض الخصم بقوله: هذه اللفظة وإن كانت قليلة عن العرب فقد تكلمت بها، وعرفت قديمًا في لغتها، وذكر أمثلة من كلام العرب ومن السنة...، ثم قال: فإن كانت عربية فبابٌ جمعها معروف، وإن كانت أعجمية فالعرب إذا عربت أعجميًا ألحقته بكلامها، وأجرته على أبنيته؛ ألا تراهم قالوا: مهرق ومهراق... وأمثال ذلك كثير موجود، وإنما يعدلون ببعضه عن بابه إلى التاء كما يعدلون بالعربي في نحو قولهم: بُوان وبوانات، وإنما هذه الأحرف التي عدتُموها ألفاظٌ خرجت عن القياس، وشذت عن العبرة، وإنما يتبع فيها السماع، ويوقف عند الرواية، لا يتعدى إلى غيرها، ولا يتجاوز تلك الحروف بأعينها، ولا تكاد تجد بابًا من العربية يخلو من نوادر وشواذٍ، ولو جعلت أصولًا وأجريت على حكم القياس لبطلت الأصول واختلط الكلام، ولجاز أن يقال في جمل أجمل كما قالوا: جبَل وأجبَل... (٢).

(١) ينظر: الوساطة ٤٤٥.

(٢) ينظر: الوساطة ٤٤٥، ٤٤٦.

ثم يورد بعده رد المحتج بقوله: ليس هذا من الباب الذي ذكرته،
وليس بجار مجرى الشاذ والنادر، بل قياس مستمر في جميع ما لا يوجد له
مثال القلّة من المذكر، وقد جاء أيضاً فيما له مثال القلّة وإن لم يكن
مستمرّاً، وأنشد قول أوس بن حجر:

تكنفنا الأعداء من كل جانب
لينتزعا علقاتنا ثم تربعا
فجمع علقاً على علقات... (١).

ثم يعقب في النهاية بقوله: "قد قال الفريقان ما حكيناه، وقد كان لأبي
الطيب في الصحيح مندوحة، وفي المجتمع عليه متسع (٢)؛ لأنه لو استخدم
(أبواق) الذي اجتمع عليه الرأي في الصحة لسلم من النقد، مع سلامة
الوزن.

٣- تثنية الجمع في قوله:

مضى بعد ما التفّ الرماحان ساعةً
كما يتلقى الهدب في الرقدة الهدبا (٣)
فقد عابوا عليه اشتقاقه المثنى (رماحان) من الجمع (رماح)؛ إذ لم يرد
عن العرب في كلامهم وقواعدهم القياسية اشتقاق المثنى من صيغة الجمع،
بل كلاهما يؤخذ من المفرد.

قال القاضي: "فحاجّهم أبو الطيب ببيت أبي النّجم:

تنقلت من أول التنقل
بين رماحي مالك ونهشل

والتثنية عند النحويين جائزة في مثل هذا إذا اختلفت الضروب
والأجناس، وأكثر ما على أبي الطيب أن يتبع أبا النّجم وأضرابه من شعراء

(١) ينظر: الوساطة ٤٤٦.

(٢) ينظر: الوساطة ٤٤٦.

(٣) ديوان المتنبي، ص ٣٢٧.

العرب، فهم القدوة وبهم الاتمام، وفيهم الأسوة^(١)، فهو يعتمد هنا في انتصاره على القياس والسماع.

أما القياس ففي قوله: "والتثنية عند النحويين جائزة في مثل هذا إذا اختلفت الضروب والأجناس" قال سيبويه معللاً صحة تثنية جمع اسم الجنس: "وقالوا: إبلان؛ لأنه اسم لم يكسّر عليه، وإنما يريدون قطيعين، وذلك يعنون^(٢)" فجعلوا تثنية الجمع بمنزلة تثنية اسم الجنس، قال البرقوقى: "أراد بالرماحين: رماح الفريقيين، فنثى الجمع^(٣)".

وأما السماع ففي احتجاجه بأبي النجم الذي يرى أنه يغني عن القاعدة إن خالفها؛ لأنه المصدر الأول والأصح في أخذ اللغة.

ج. الأخطاء النحوية.

١- استعمال (من) الموضوعه للعاقل للغيث، والغيث ليس من هذه الجملة في قوله: فالغيث أبخل من سعى^(٤).

قال القاضي: "وهذا الاعتراض يدلّ على تقصير شديد في العلم بكلام العرب؛ لأن العرب إذا وصفت الشيء بصفة غيره استعارت له ألفاظه، وأجرته في العبارة مجراه، وإن كان لو انفرد انفرد عنه بصفته، وتميّز دونه

(١) ينظر: الوساطة ٤٤٩، ٤٥٠.

(٢) الكتاب، سيبويه، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ٦٢٣/٣، الطبعة: الأولى، دار الجيل، بيروت لبنان، من دون تاريخ.

(٣) شرح ديوان المتنبي للبرقوقى ١/١٨٩.

(٤) ديوان المتنبي، ص ١٢٠، والبيت: إن كان لا يسعى لجد ماجد إلا كذا فالغيث أبخل من سعى، والمعنى: إن لم يصح سعى ماجد لجد حتى يفعل مثل فعلك فالغيث أبخل الساعين لجد ما بينك وبينه ووقوعه دونك وجعل الغيث أبخل الساعين مبالغة. ينظر: الواحدى ١/٢٠٢.

بعبارته، فمن ذلك قول الله تعالى: "والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين" (يوسف: ٤) لما وصفهما بالسجود جمعهما بالياء والنون، ولا يُجمع بهما إلا جنس من يعقل، أو ما خرَجَ عن بابه لعلّ مذكورة في مواضعها، لكنه لما أجرى على الكواكب صفة من يعقل ألحقها في العبارة بهم. وكذلك قوله حاكياً عن السموات والأرض: "قالتا أتينا طائعين" (فصلت: ١١) لما حكى عنهما النطق والقول والطاعة والائتمار أجرى الكلام على ذلك فقال: (فقضاهن)، وعلى هذا قوله عز وجل: "كل في فلك يسبحون" (الأنبياء: ٣٣) وهو كثير. وفي الشعر: فإذا جعل الغيث بخيلاً أو جواداً، ووجد العرب قد أجازت وتكلمت به جاز له إلحاقه بالبخلاء والأجواد في استعمال العبارة، فكأنه قال: الغيث أبخل السُّعاة، ولو قال ذلك لم ينكره منكر، وإن كان هذا السعي ابتناء المعالي لا السعي على الأقدام، وقد أنشدني بعض من أثق به لبعض العرب:

متى نوهت في الهيجاء باسمي أتاك السيف أول من يجيب

لما جعل السيف مُجيباً له الحقّه بمن تصحّ منه الإجابة من العقلاء^(١).

٢- حذف نون (يكن)، مما أنكره عليه أهل العلم حذف نون (يكن) في قوله:

جللاً كما بي فليكن التبريحُ أعذاء ذا الرّشيا الأغنّ الشّيحُ^(٢)

حيث لا يجوز حذف النون من (يكن) إذا سبقتها لام الجر، والأصل فيها

الجر بالكسرة، أما حذفها فلا يجوز إلا إذا كانت ساكنة، وسببه التخفيف^(٣)،

(١) ينظر: الوساطة: ٤٣٩، ٤٤٠، وتفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي، أبو المرشد المعري، ص ٤٧، موقع الوراق <http://www.alwarraq.com>.

(٢) ديوان المتنبي، ص ٦٦.

(٣) كما في قوله تعالى: " فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا... غافر: ٨٥، وقوله: " قود خلقتك من قبل ولم تك شيئاً" مريم: ٩؛ لأنها جاءت ساكنة مسبوقة بأداة الجزم.

قال الثعالبي: "وحذف النون من تكن إذا استقبلتها اللام خطأ؛ لأنها تتحرك إلى الكسر، وإنما تحذف استخفافاً إذا سكنت^(١)".

ويلحظ هنا أنه اكتفى في الرد بإيراد ما ذكره المحتج عن أبي الطيب، الذي اعتمد على الضرورة الشعرية والسماع في دفاعه، قال: "فقال لهم المحتج عن أبي الطيب: لعمرى إن وجه الكلام ما ذكرتم، لكن ضرورة الشعر تُجيز حذف النون مع الألف واللام، وقد حكاه أبو زيد عن العرب في كتابه المعروف بكتاب النوادر، وأنشد لحسيل بن عُرْفُطَة:

لم يك الحق سوى أن هاجه رسم دار قد تعفى بالسُرر
غير الجدة عن عرفانها خرق الريح وطوفان المطر^(٢)

وأبو زيد ثقة، والرواية عن العرب حجة^(٣)".

غير أن الفعل (يكن) في الشاهد الذي أورده مسبق بأداة الجزم (لم) ونونه ساكنة، وعليه فالحذف فيه جائز للتخفيف باتفاق، ومن ثم يسقط ما رد به هو والمحتج لأبي الطيب، وغدت حجته تؤكد ما أخذ عليه، عدا القول بالضرورة، وهو ضعيف.

٣- مجيء الضمير المتصل بعد (إلا) في قوله:

ليس إلاك يا علي همام سيفه دون عرضه مسلول^(٤)

(١) أبو الطيب المتنبي وما له وما عليه، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ-)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ص ٧٦، مكتبة الحسين التجارية، القاهرة، بدون.

(٢) التبيان بشرح الديوان ١/٤٣١.

(٣) الوساطة: ٤٤١.

(٤) ديوان المتنبي، ص ٤٣١.

وقوله: لم تر من نادمت إلا كما لا نسوي ودك لي ذاك^(١)

فأنكروا اتصال الضمير بـ (إلا) وحق الضمير أن ينفصل عنها، وبذلك جاء القرآن. قال الله تعالى: "ضلّ من تدعون إلا إياه" (الإسراء: ٦٧) (٢) وهو الظاهر في قياس النحو، والمشهور عن العرب. وقد روى الفراء بيتاً عن العرب احتج به أبو الطيب واحتذى عليه:

فما نبالي إذا ما كنت جارتنا
ألا يجاورنا إلاك ديار

وأنا أرى أن لا يطالب الشاعر بأكثر من إسناد قوله إلى شعر عربي منقول عن ثقة وناهيك بالفراء! (٣).

٤- تعدية الفعل المتعدي بنفسه بحرف تعدية في قوله:

ديار بكرٍ ولم تخلع ولم تهب
كأن فعلة لم تملأ مواكبها
ولم ترد حياة بعد تولية
ولم تغث داعياً بالويل والحرب^(٤)

(١) ديوان المتنبي، ص ١٥٤.

(٢) ينظر: أبو الطيب المتنبي وما له وما عليه، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ص ٧٦، مكتبة الحسين التجارية، القاهرة.

(٣) ينظر: الوساطة ٤٥٧.

(٤) ديوان المتنبي، ص ٤٣٤، وفعلة: كناية عن اسم المتوفاة على سبيل التعظيم لها، وديار بكر: بلد كان فيه استقرارها، والويل والحرب: كلمتان يدعو بهما المفجوع، والمعنى: كأن هذه المتوفاة لم تملأ ديار بكر بالمواكب من حولها، والجموع من خدمها، ولم تخلع هنالك على من قصدها، ولم تهب الجزيل من العطاء لمن رجاها وأملها، وكأنها لم تلاقى من ينس عن الجياع بإحسانها وعفوها، ولم تغث من يدعو على نفسه بالويل والحرب بتداركها وفضلها، يشير إلى ما كانت عليه من جلالة القدر، وما عدم بموتها من الإحسان والفضل. ينظر: شرح شعر المتنبي، إبراهيم بن محمد بن زكريا الزهري، من بني سعد بن أبي وقاص، أبو القاسم ابن الإفريقي (المتوفى: ٤٤١هـ)، تحقيق: الدكتور مصطفى عليان، ٣٧/٢، الطبعة: الأولى مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

لأن الفعل (دعا) متعدّد بنفسه، ولا يحتاج إلى حرف تعدية، تقول: دعا فلانا، قال تعالى: "لا تدعو اليوم ثبوراً واحداً وادعوا ثبوراً كثيراً" (الفرقان: ١٤) إلا إذا كان المراد الإتيان بذلك الشيء (المَدْعُو) كقول الفرزدق:

دعوتُ بقضبانِ الأراك التي جنى لها الركبُ من نَعمان أيام عرّفوا^(١)

وتداعوا بشعارهم، ودعا لكذا، أي: من أجله.

قالوا: العرب لا تقول دَعَا بالويل والحرب، إنما تقول: دعا ويَله، ودعا فلانا، وإنما يقال: دعا بكذا إذا طلب أن يؤتى بذلك الشيء^(٢).

ولما سئل أبو الطيب عنه قال: يقال دعا للقتال وللخير وللشعر ولما به، أي: إليه، ومن أجله قال طرفة: وإن أدع للجلى أكن من حماها وإن يأتك الأعداء بالجهد أجهد^(٣)

ويقال: دعا باللّهف وبالويل والحرب بيا، وأيا؛ لأنه لفظ الداعي، قال ذو الرمة:

تداعين باسم الشيب من متلّم جوانبه من بصرة وسلام^(٤)

وإنما يقال: دعا بكذا إذا أمر أن يؤتى به؛ لأنه ذكر اسمه.

(١) ديوان الفرزدق، بشرح الأستاذ علي فاغور، ص ٣٨٤، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٢) ينظر: الوساطة ٤٦٠.

(٣) ديوان طرفة ٣٢، طبعة قازان، ١٩٠٩م.

(٤) ديوان ذي الرمة بشرح الخطيب التبريزي، ص ٣٧٣، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

ثم رد عليهم القاضي بقوله: "والذي ناله أبو الطيب محكيّ عن العرب، معروف عند أهل العلم، فإذا أراد ذكر المدعوّ قال: دعوته، وإذا أراد ما يلفظ به قال: دعا بكذا وكذا(١)".

٥- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور في قوله:

حَمَلْتُ إِلَيْهِ مِنْ ثَنَائِي حَدِيقَةً سَقَاها الْحَجِي سَقَى الرِّياضَ السَّحَابِ(٢)

حيث فصل بينهما بالمفعول، وهو غير جائز عند جمهور النحاة؛ لأنهما كالأسم الواحد، غير أن ابن مالك خالف جمهور النحويين وأجاز فصل المضاف عن المضاف إليه بما نصبه المضاف إذا كان مفعولاً أو شبه جملة(٣) في غير الضرورة، ولهذا رده القاضي بما ذكره أنصار المتنبي من أن الفراء أجازته، وأنشد فيه:

ترى الثَّورَ فيها مدخل الظل رأسه وسائره باد إلى الشمس أجمع

أي: مدخل رأسه ظلّ كناسه من شدة الحر، وسائره بادٍ للشمس(٤)، والرواية المشهورة رأسه - بالنصب - وأنشد أبو عبيدة: وحلّق الماذي والقلائس فداهم دوس الحصاء الدائس(٥)

(١) الوساطة ٤٦٠.

(٢) ديوان المتنبي ٢٢٨.

(٣) قال ابن مالك في الألفية: فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولاً أو ظرفاً أجز ولم يعب. ينظر في هذه المسألة: شرح ابن عقيل ١/٨٢، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢/٢٣٧، طبعة بولاق، وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ٧١/٢، (بولاق).

(٤) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شرّاب، ٩٦/٢، ٩٦، الطبعة: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.

(٥) مجهول القائل وهو من شواهد سيبويه ١/١٧٦.

حيث فصل بين المضاف (دوس) والمضاف إليه (الدائس) بالمفعول
(الحصاء).

(د) عيوب الحروف والأدوات.

١ - استعمال (ما) للتشبيه في قوله:

أَمْطِ عَنْكَ تَشْبِيهِي بِمَا وَكَأَنَّهُ فَلَا أَحَدٌ فَوْقِي وَلَا أَحَدٌ مِثْلِي (١)

قالوا: إن الذي يُشَبَّه به من الأسماء (مثل وشبه ونحوهما)، ومن
الأدوات (الكاف)، ثم تدخل على (أن) فيقال: كأنه الأسد، وقد تقرب العرب
التشبيه بأن تجعل أحد الشئيين هو الآخر، فتقول: زيد الأسد عادياً، والسيفُ
مسلولاً، فأما (ما) فلها مواقعٌ معروفة، وليس للتشبيه في أبوابها مدخل.

أما القاضي فرد في هذا الموضع بما ردَّ به المتنبي لما سئل عن ذلك
فذكر أن (ما) تأتي لتحقيق التشبيه، تقول: عبد الله الأسد وما عبد الله إلا
الأسد وإلا كالأسد، تنفي أن يشبهه بغيره، وقال: وما هندُ إلا مُهْرَةٌ عَرَبِيَّةٌ
سَكِيلَةٌ أَفْرَاسٌ تَجَلَّلَهَا بَعْلٌ (٢)

وأنها قد تجيء مع الكاف كما في قول لبيد:

وما المرءُ إلا كالشهابِ وضوئه يحور رماداً بعد إذ هو ساطعٌ (٣)

فكان قائلاً قال: ما هو إلا كذا، وآخر قال: كأنه كذا، فقال: أَمْطِ عَنْكَ
تَشْبِيهِي بِمَا وَكَأَنَّهُ؛ ليثبت عن طريق استشهاده بالسمع عن الأوائل أن
استعماله غير خارج عن لغة العرب.

(١) ديوان المتنبي، ص ١٤.

(٢) منسوب لـ هند بنت النعمان. المستطرف من كل فن مستظرف، الأبيشي، بشرح مفيد قيحة، ص ٥١.

(٣) ديوان لبيد، ص ٣٠، دار صادر بيروت بدون.

ثم يعلق القاضي بقوله: "وأقول: إن التشبيه بـ(ما) محالٌ وإنما يقع التشبيه في هذه المواضع التي ذكرها بحرفه، فإذا قال: ما المرء إلا كالشهاب فإنما المفيد للتشبيه الكاف ودخلت (ما) للنفي فنفت أن يكون المرء إلا كالشهاب، فهي لم تتعد موضعها من النفي، لكنها نفت الاشتباه سوى المستثنى منها، وإذا قال: ما هند إلا مهرة فإن ما دخلت على المبتدأ والخبر، وكأن الأصل هند مهرة، وهو في تحقيق المعنى عائد إلى تقريب الشبه، وإن كان اللفظ مبانيًا، ثم نفي أن يكون كذلك فأدخل حرفي النفي والاستثناء، فليس بمنكر أن يُنسب التشبيه إلى (ما) إذا كان له هذا الأثر، وباب الشعر أوسع من أن يضيق عن مثله(١)".

أما شراح الديوان فقد اختلفوا في تأويل (ما) فذكر ابن جني أن أبا الطيب استعمل (ما) في التشبيه؛ لأنها كانت سبب التشبيه، وإنما هي استفهام فذكر السبب والمسبب جميعاً لاصطحابهما، وأن لهذا نظائر عند أهل اللغة، فقد قالوا: ألفا التأنيث (يعنون اللتين في حمراء ونحوها) وإنما علم التأنيث الهمزة وحدها لا الألف، ولكن لما كانتا مصطحبتين لا تفترقان سميتا جميعاً للتأنيث(٢)، كذلك (ما) هنا هي سبب للتشبيه الذي لا يستقيم إلا بمصاحبتها لحرف التشبيه (الكاف) غير أنها ليست أدواته.

ونقل البرقوقي عن ابن القطاع أن الصحيح في معنى هذا البيت أن (ما) نكرة بمعنى شيء موضوع للعموم، كأنه قال: أمط عنك تشبيهي

(١) الوساطة: ٤٤٣، غير أن اللغويين الذين تحدثوا عن حروف المعاني ذكروا أن لـ (ما) أنواعاً كثيرة لم يذكروا من بينها التشبيه أو أنها تفيد بحال من الأحوال. ينظر: حروف المعاني، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، ص ٥٣، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت لبنان.

(٢) ينظر: الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي، ابن جني، تحقيق محسن عياض، ص ١٢٠، مطبعة الجمهورية، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق ١٩٧٣م.

بشيء من الأشياء، وذكر الخوارزمي أنها هنا اسم بمعنى الذي، ولما كان لفظها في المشبه به ذكرها المتنبى مع كأن^(١).

٢- حذف حرف النداء في قوله: هذي برزت لنا فهجت رسيسا^(٢)

لأن (هذي) تصلح أن تكون نعتاً لأي، وكل معرفة تصلح أن تكون نعتاً لأي، فحذف علامة النداء منه غير جائز.

وأورد ما احتج به أنصار أبي الطيب من أن هذا أصل القياس في النحو، غير أن ضرورة الشعر تجيز ترك القياس في النحو، وقد أجازوا ذلك في النكرات، وهو أبعد في الجواز من هذه المعارف؛ قال الشاعر:

صاح هل أبصرت بالخب تين من أسماء نارا

وقال العجاج: جاري لا تستنكري عذيري

ثم عقب بقوله: "فإذا جاز هذا في النكرات فهو في المعارف أجوز؛ مع أنّ النحويين قد ذكروا ذلك وأدخلوه في أبواب ضرورة الشعر^(٣)".

٣- حذف (أن) الناصبة دون عوض وبقاء عملها في قوله:

بيضاء يمنعها التكلم دئها تيبها ويمنعها الحياء تميسا^(٤)

حيث نصب (تميس) بـ (أن) المخففة المحذوفة من غير عوض، والبصريون لا يجيزونه من غير بدل، وقد أجازوه الكوفيون، واحتجوا على ذلك بقول طرفة:

(١) ينظر: شرح ديوان المتنبى للبرقوقي ٢٨١/٣.

(٢) ديوان المتنبى، ص ٥٨، وبقيته: ثم انثيت وما شفيت نسيسا. والنسيس: مس الحمى وأولها، والنسيس: بقية النفس، أي: لما ظهرت هيجت ما في القلب، ثم انصرفت وما شفيت النفس.

(٣) ينظر: الوساطة ٤٦٦.

(٤) ديوانه ٥٨، والبصريون يروونه على الرفع. الوساطة ٤٦٦.

ألا أيُّ هذا اللاتمي أحضرَ الوغى^(١)، والتقدير: أن أحضرَ، والدليل على صحة هذا التقدير ما ورد في الشطر الثاني (وأن أشهدَ الذات.. المعظوف على (أحضر)ن الذي دلَّ على أن (أن) المخففة تنصب مع الحذف. أما البصريون فذكروا أنها من عوامل الأفعال وهي ضعيفة ولا تعمل مع الحذف من غير بدل، واستدلوا على ذلك بعدم عمل (أن) التي تعمل في الأسماء مع الحذف، وإذا كان كذلك فالخفيفة أولى منها بالأعمال، وذلك لوجهين:

الأول: أن (أن) المشددة من عوامل السماء والخفيفة من عوامل الأفعال، وعوامل الأسماء أقوى، فإذا كانت المشددة وهي الأقوى لا تعمل مع الحذف، فالخفيفة الأضعف لا تعمل من باب الأولى^(٢).
الثاني: أن (أن) المخففة إنما عملت النصب؛ لأنها أشبهت المشددة، وإذا كان الأصل لا يعمل مع الحذف فالفرع أولى بالأعمال؛ حتى لا يكون الفرع أقوى من الأصل.

الثاني: عيوب المعاني، وهي أنواع:

(أ) قطع المعاني بين شطري البيت.

١- قطع المصراع الثاني عن الأول في اللفظ والمعنى.

قال: "وأكثر أصحاب المعاني قطعَ المصراع الثاني عن الأول في اللفظ والمعنى في قوله:

(١) ديوان طرفة بن العبد، اعتنى به عبدالرحمن المصطاوي، وحمدو طماس، ص ٣٣، الطبعة

الأولى، دار المعرفة، بيروت لبنان ٢٠٠٣م، وبقيته: وأن أشهدَ الذات هل أنت مخلدي.

(٢) ينظر: المسائل النحوية والصرفية في كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني،

عصام كاظم شناوة الغالبي، ص ١٣٢، ماجستير مخطوط بجامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٥م.

جَلًّا كما بي فليكَ التَّبْرِيحُ أَعْدَاءُ ذَا الرَّشْبِ الْأَعْنُ الشَّيْخُ^(١)

ورد ذلك بأن الإنكار إنما يسوغ لو قطع قبل الإتمام، وابتدأ بالثاني وقد غادر من الأول بقية، فأما أن يستوفي مراده، ثم ينتقل إلى غيره فليس بعيب، وإنما المصراعان كالبيتين، وهو قد استوفى بقوله: (جَلًّا كما بي فليكَ التَّبْرِيحُ) هذا المعنى، ثم ابتدأ بالمصراع الثاني مستفهماً فما في هذا من العيب!^(٢) وأن الشاعر قد يفعل مثل هذا في النسب؛ ليدل به على تمكّن الشوق منه، وغلبة الحب عليه، وليرى أن آثار الاختلاط ظاهرة في كلامه، وأنه مشغول عن تقويم خطابه، ولذلك قال: (أَعْدَاءُ ذَا الرَّشْبِ الْأَعْنُ الشَّيْخُ)، واحتج بعضهم بأن بين المصراعين اتصالاً لطيفاً، وهو أنه لما أخبر عن عظم تبريحه، وشدة أسفه بين أن الذي أورثه التبريح والأسف وهدى إليه الشوق والقلق هو الأَعْنُ الذي شكّه غلبة شبه الغزلان عليه في غذائه، وهذا الاعتذار قريب^(٣).

٢- قطع الكلام الأول قبل استيفاء الكلام وإتمام الخبر في قوله:

وَإِنِّي لَمِنْ قَوْمٍ كَانَتْ نَفْسَانَا بِهَا أَنْفٌ أَنْ تَسْكُنَ اللَّحْمَ وَالْعِظْمَا^(٤)

قالوا: قطع الكلام الأول قبل استيفاء الكلام وإتمام الخبر، وإنما كان يجب أن يقول: كَانَتْ نَفْسَانَا ليرجع الضمير إلى القوم، فيتم به الكلام.

(١) ديوان المتنبي، ص ٦٦.

(٢) واستشهد بالسمع فقال: " وجعلوا من هذا الباب قول زهير:

قَفَّ بِالْدِيَارِ الَّتِي لَمْ يَعْفَهَا الْقَدَمُ بلى وَغَيْرَهَا الْأَرْوَاحُ وَالْدَيْمُ

— فنقض بالمصراع الثاني الأول ولم يحفل بتكذيب نفسه، وأنكر هؤلاء قول من ذهب إلى أن معنى البيت أن القدم لم يعفها، وإنما غيرها الأرواح والديم. ومن النقص الظاهر قول بشار: (لم يطل ليلى ولكن لم أتم ونفى عني الكرى طيف ألم) فقال: لم أتم، ثم زعم أن الطيف ألم به، وهو لا يلم إلا بنائم. ينظر: الوساطة: ٤٤٢.

(٣) ينظر: الوساطة: ٤٤١، ٤٤٢.

(٤) ديوانه ١٠٩/٤.

وردَّ بعضُ المحتجين له بأنَّ العرب تحمل الكلام على المعنى فتصرفُ الضمير عن وجهه، وتترك رده مع الحاجة إليه؛ لأن المراد بالضمير الثاني هو الأول في الحقيقة، وإن اختلفت العلامتان، وقد جاء ذلك عن العرب في الأسماء الناقصة التي تتم صلاتها وهي أحوجُّ إلى الضمير الراجع إليها؛ لأنها كالحرف المفرد لا يتم إلا بالحروف التي تنضاف إليه، فصلته بما فيه من الضمير كبقية حروف الاسم، فهو أمس حاجةً، وأشدَّ افتقاراً إلى ردِّ الضمير إليه، وتكميل ذلك النقص به^(١).

(١) ينظر: الوساطة ٤٤٦، ٤٤٧، وقد ذكروا أمثلة من الشعر ومن فصيح الكلام، ومما جاء في

ذلك من الشعر قول المهلهل: وأنا الذي قتلتُ بكرةً بالقنا
وتركتُ تغلبَ غير ذاتِ سنام
— وإنما وجَّهَ الكلام: وأنا الذي قتل، ويكون في قتل ضميرٌ تقديره: هو، ومنه قول أبي النجم:
(يا أيها الذي قد سؤنتني وفضحتني وطردت أم عياليا)، ولو ردَّ الضمير على حقيقة الكلام لقال: الذي
قد ساءني، وكل هذا حمل على المعنى، وقد جاء في القرآن العزيز: "إن الذين آمنوا وعملوا
الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً" (الكهف: ٣٠). وليس في الخبر ما يرجع إلى الأول،
ولو ردَّ الضمير إلى الأول لقل: إنا لا نضيع أجرهم، لكنه لما كان من أحسن عملاً هم
المضمرين بهم، الذي في أجرهم جاز أن ينوب أحدهما عن الآخر، لأن من أحسن عملاً هو من
آمن، ومثل هذا قوله تعالى: "والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر
المصلحين" (الأعراف: ١٧٠)، قالوا: فذلك هذان الضميران في اتفاق المعنيين، وقد جاء في
شعر العرب ما يشبه هذا مما أقيم فيه أحد الكتابين مقام الأخرى اعتماداً على المعنى؛ مثل قول
ليبيد: (فبنى لنا بيتاً رفيعاً سمكه فسما إليه كهلهما وغلامها)، يريد كهلهما وغلامنا، وشبيهة بهذا
قول الله تعالى: "حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة" (يونس: ٢٢) عدل عن ضمير
المخاطب إلى ضمير الغائب اعتماداً على ظهور المعنى، وأنشدوا لعبد الله بن قيس الرقييات:

هالاً وأخرى منهما تشبه الشمساً

(فتاتان أما منهما فشيبيهة

ولم تلقيا يوماً هواناً ولا نحساً)

فتاتان بالنجم السعيد ولدتما

— فلم يقل فتاتان ولدتا، وهو حق الكلام، لكنه عدل إليهما مخاطباً، ولم يحفل بتغيير الكنايات
والضمائر، فقوله: (فتاتان) كالمنقطع من الكلام قبل استقلاله بفائدة، والكلام الثاني كالمبتور قبل
تمامه إلا أن يُحمل على ما حملنا عليه بيت أبي الطيب. ينظر: الوساطة ٤٤٧، ٤٤٨.

ويجوز أن يكون اكتفى بقوله: وإني لمن قوم كرام وأشرف، فحذف الصفة استغناء بما تقدم وما تعقب من الكلام، ثم ابتدأ خبراً ثانياً، وصرف الخطاب عن الأول، وهذا سائغ لا يُردّ، ألا تراه لو قال: وإني لمن قوم كرام، ثم أمسك لكان قد استكمل الفائدة، واستوفى الغرض، ولم يُحظر عليه العدول إلى غيره، ولم يُطالب بردّ الضمير إلى ما تقدّمه، ومن طلب أبواب الحذف والاختصار، والانتقال من كلام إلى كلام، والانصراف عن الخطاب قبل استتمامه اجتزأ بظهور الغاية واستبانة المراد، وتتبع ذلك في معانيه، والكتب المصنفة فيه تصور صحة ما قلناه، فأما استقصاء ذلك وذكره جميعه فمما يُعظم حجم الكتاب، ويُطيل حواشي الكلام، ولا يُحصل منه على كبير فائدة^(١).

لكنه عقب ببيان أن هذه القضية إذا استمرت على ظاهرها، واقتصر على القدر المذكور منها، اختلطت الكنايات وتداخلت الضمائر، ولم ينفصل غائب عن حاضر، ولم يتميز مخاطب وأن أبيات أبي الطيب عنده غير مُستكرهة في قسم الجواز، وأن المحتج قد بلغ منه مبلغاً، وأن أبا الطيب عنده غير معذور بتركه الأمر القوي الصحيح إلى المُشكّل الضعيف الواهي لغير ضرورة داعية، ولا حاجة ماسّة؛ إذ موقع اللفظتين من الوزن واحد، ولو قال: نفوسهم لأزال الشبهة، ودفع القالة، وأسقط عنه الشغب، وعناء التعب^(٢).

(١) ينظر: الوساطة ٤٤٨.

(٢) ينظر: الوساطة ٤٤٩.

(ب) التناقض المؤدي إلى فساد المعنى.

في قوله: أحادٌ أم سداسٌ في أحادٍ ليبيئتنا المنوطة بالتنادي^(١)

قال الخصم: قد صغر الليلة ثم استطالها فقال: ليبيئتنا المنوطة بالتناد،
قال أبو الطيب: هذا تصغير التعظيم، والعرب تفعله كثيراً، قال لبيد:

وكلّ أناسٍ سوف تدخل بينهم دويهيّة تصفرّ منها الأنامل^(٢)

أراد لطف مدخلها فصغرها، وقال الأنصاري: أنا عذيقها المرجّب،
وجذيلها المحكك؛ فصغر وهو يريد التعظيم، وقال آخر: يا سلم أسقك البريق
الوامض والديم الغادية الفضايف^(٣)

وذكر القاضي أن تصغير اللفظ على تكثير المعنى غير منكر، وأنه كثير
في كلام العرب، لكن في احتجاج أبي الطيب خلل من قبل أن (دويهيّة) في
هذا الموضع تصغير في المعنى واللفظ، وكذلك (جذيلها المحكك)؛ لأن هذا
الجدل لا يكون إلا لطيف الجرم، وإنما هو جزم من النخلة تحتكّ به الإبل،
وكلما زاد تحكك الإبل به زاد لطفاً وصغراً وضئولة.

ووجه القول في هذا أن من التصغير ما يكون جارياً على طريق
الاستهانة والتحقير، ومنه ما يراد به الصغر والطفافة، فأنت إذ قلت: جاءني
رُجيل لم تُبال بصغر جسمه، وتفاوت خلقه، وقصر قامته، إذا أردت تحقير
شأنه والإهوان به، ومتى أردت الإخبار عن ضئولته ودمامة خلقه لم تعرج

(١) ديوان المتنبّي، ص ٨٥، دار بيروت ١٩٨٣م.

(٢) ديوان لبيد، ص ١٣٢، دار صادر، بيروت، بدون، التبيان بشرح الديوان ١/٣٥٤.

(٣) الرجز منسوب لجهم بن شبل الكلابي، ونسبه أبو عمرو الشيباني وأبو زيد الأنصاري لأبي
محمد الفقعسي. ينظر: التنبيهات على أغاليط الرواة، علي بن حمزة البصري، ٢/١، موقع

الورق الإلكتروني (<http://www.alwarraq.com>)

على حاله، ولم تفكر في محله، وقد تقول ذلك للملك على هذا الوجه، وتقول للرجل العادي على الوجه الأول، وقد تفعل ذلك وأنت تريد ذمه وإن كان قوي الخلق، عظيم الشأن، وذكر (أبيد) الدويهيّة على لفظ التصغير من باب اللطافة دون النكّاية، وقول أبي الطيب: (أبيلتنا) خارج مخرج الذم والهجو، ثم قد أزال الالتباس وأفصح عن المراد بقوله: (المنوطة بالتناد) إذ قد بين أنه لم يرد قصر مدتها، ولا قرب انقضائها.

فأما قول أبي الطيب: إني لم أرد بالتناد القيامة، وإنما أردت مصدر تنادى القوم، وعنيت أنها منوطة بما أهم منه فهو أعلم بقصده، وأعرب بنيته، غير أن نسق الكلام يشهد عليه. ومن تأمله عرف أنه بأن يراد به القيامة أشبه، ولا عيب فيه لو أراده، إنما هو ضرب من الإفراط قد استعمله الشعراء. قال بشار: أضلّ النهار المستنير طريقه أم الدهر ليل كلّه ليس يبرح^(١)

ومثله كثير موجود^(٢).

ومما ذكروا أنه من التناقض المؤدي إلى فساد المعنى قوله:

الفاعلُ الفعلُ لم يُفعلْ لشدّته والقائلُ القولُ لم يُتركْ ولم يُقلْ^(٣)

قال المنتقدون: كيف يكون القول غير متروك ولا مقول؟ وهل هذه إلا

مناقضة ظاهرة!

قال المحتج: إنّ من عادة الناس إذا استقصروا فعلَ الفاعل قالوا: فعلت وما فعلت؛ أي لم تفعله على وجه التمام، ولم تبلغ به شريطة الكمال، فقد

(١) ديوان بشار بن برد، شرحه ونشره أحمد حسنين القرني، ص ٤١، مطبعة الشباب، القاهرة، بدون.

(٢) ينظر: الوساطة ٤٥٨، ٤٥٩.

(٣) ديوان المتنبي، ص ٢٧٥، دار بيروت ١٩٨٣م.

تكلّفت الفعل، وكأنّك لم تفعل. فكذا هو القول لم يُترك ولم يُقل؛ لأنّه قد تعرض له فلم يوفّه حقّه، ولم يبلغ المراد فيه؛ فكأنه لم يُقل.

وقد يجوز أن يكون المراد به أنه لم يُترك؛ لأنه لم يخطر بالبال فيترك، وإنما ابتدعته أنت وسبقت إليه؛ والشيء إذا لم يخطر بالبال، ولم تتعلّق به الهمة لم يُسمّ متروكاً في المتعارف من الكلام، وليس يجب أن يكون الحكم بالمناقضة مقصوراً على ظاهر اللفظ، وإنما المعول على المعاني والمقاصد (١).

غير أن توجيه شرح الديوان أوجه مما انتصر به القاضي في هذا الموضوع، إذ تدور شروحهم في الشطر الأول حول معنى أنه قد فعل أفعالاً جلية عظيمة، مستعصية على الجميع، أفعالا مبتكرةً تجتنب لشدتها، قد عرفها الناس قبل فعله، وتركوها عجزاً عنها، وفي الشطر الثاني حول معنى أنه ينطق بالحكمة والبلاغة التي لم يصل إليها سواه، فتركوها عجزاً (٢).

(١) ينظر: الوساطة ٤٧٣.

(٢) ينظر: تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي، أبو المرشد سليمان بن علي المعري، ص ٥٩، شرح المشكل من شعر المتنبي، ابن سيده، ص ٥٨ (الشاملة)، شرح ديوان المتنبي للواحد، ص ٣٠٢، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، أبو العلاء المعري، ص ٨٩٥، شرح شعر المتنبي، إبراهيم بن محمد بن زكريا الزهري، من بني سعد بن أبي وقاص، أبو القاسم ابن الإفيلي (المتوفى: ٤٤١هـ)، تحقيق: الدكتور مصطفى عليان، ٢٢٠/١، الطبعة: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، المآخذ على شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، ابن معقل، ١٠٢/٣، ومن التناقض والفساد أيضاً قوله: يفضح الشمس كلما زرت الشمس بشمس منيرة سوداء (ديوان المتنبي، ص ٤٤٧، دار بيروت، وفيه: تفضح الشمس....)، حيث أنكر عليه خصومه وصف الشمس بالسواد، ومدح صاحبه بأنه يفضح الشمس طالعة، وهو مع ذلك شمس سوداء، والشمس لا تكون سوداء إلا في حال كسوفها، وأنه لم يذهب في هذا إلا إلى سواد جلده الذي دلّ عليه ظاهر الكلام بقوله: (سوداء)؛ لأن الإنارة تضاد السواد، وبذلك تصرف في المناقضة كيف شاء، وصار كلامه تأنيباً عاد معه المدح هجاءً. ينظر: الوساطة ٤٧٤، الرسالة الموضحة في ذكر سرقات المتنبي وساقط شعره، الحاتمي، ص ٢٠ =

ج) الإحالة واختلال المعاني:

ومنه قوله: **وعذتُ أهلَ العِشْقِ حتَّى دُقَّتْهُ** **فَعَجِبْتُ كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لَا يَعِشُقُ (١)**

= (الشاملة). ثم ذكر دفاع أنصاره بأنه لم يجعله شمساً في لونه فيستحيل عليه السواد، ثم أنصفه ببيان أن للشعراء في التشبيه أغراض، فإذا شبهوا بالشمس في موضع الوصف بالحسن أرادوا به البهاء والروثق والضياء، ونصوح اللون والتمام، وإذا ذكروه في الوصف بالنباهة والشهرة أرادوا به عموم مطلعها وانتشار شعاعها، واشتراك الخاص والعام في معرفتها وتعظيمها، وإذا قرنوه بالجلال والرفعة أرادوا به أنوارها وارتفاع محلها، وإذا ذكروه في باب النفع والإرفاق قصدوا به تأثيرها في النشوء والنماء، والتحليل والتصفية.

— ولكل واحد من هذه الوجوه بابٌ مفرد، وطريقٌ متميز، فقد يكون المشبّه بالشمس في العلو والنباهة، والنفع والجلالة أسود، وقد يكون منيرَ الفعال، كمد اللون، واضح الأخلاق، كاسف المنظر، فهذا غرض الرجل، غير أن في اللفظ بشاعة لا تدفع، وبُعْدًا عن القبول ظاهر. (ينظر: الوساطة ٤٧٤، وذكر العكبري والواحي: يريد أنه في سواده مشرق، فهو بإشراقه في سواده يفضح الشمس، ويجوز أن يريد شهرته وأنه أشهر من الشمس ذكراً، أو يريد نقاءه من العيوب، فالإنارة تعود إلى أحد هذين المعنيين، ويجوز أن يراد بالإنارة الشهرة؛ لأن المنير مشهور فقد قيل للمشهور: منيرٌ وإن لم يكن ثم إنارة. ينظر: شرح ديوان المتنبي، للواحي ص ٣١٥، العكبري، شرح ديوان المتنبي ٣٤/١).

— ومنه أيضاً قوله: **لا يأتلي في ترك أن لا يأتلي** (ديوان المتنبي، ص ١٣٢، دار بيروت، صدره: في هبوة كلاهما لم يذهل). قالوا: أفسد المعنى؛ لأن معنى (لا يأتلي في ترك ألا يأتلي): لا يقصر في ترك ألا يقصر، فكأنه وصفه بالتقصير؛ لأن نفي النفي إثبات، فالأمر إلى أنه لم يأتل في ترك ألا يأتلي، أي: جد في ترك الجد، وهو نهاية التقصير. (ينظر: الوساطة ٤٧٥، والمآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي، ابن معقل، ١٥٥/٢) ثم أنصفه بإيراد ما دفع به مؤيدوه من أن (لا) في قوله: (في ترك ألا يأتلي) زائدة، وتقدير الكلام: لا يأتلي في ترك أن يأتلي، أي: لا يقصر في ترك التقصير، وهذا هو الجد، ثم زاد بأن زيادة لا غير مستنكر، وأنه جاء في القرآن والشعر، قال الله تعالى: "لئلا يعلم.. (الحديد: ٢٩) ومعناه: ليعلم، وقال أبو النجم: وما ألو البيض ألا تسحرا، فزاد (لا)، وقال العجاج في زيادة لا: في بئر لا حور سرى وما شعر (ينظر: لسان العرب (ح و ر) وتمام البيت: بإفكه حتى رأى الصبح جسر)، أي: في بئر حور. ينظر: الوساطة ٤٧٥، المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي، ابن معقل، ١١٩/٣.

(١) ديوان المتنبي، ص ٢٨، دار بيروت.

حيث ذكروا أن صعوبة العشق وشدته على أهله مهما بلغت لا توجب
الآ يموت من لا يعشق فيُعجب منه، وإنما يقتضي أن كل من يعشق يموت؛
وكأنه أراد: كيف لا يُعرف من يعشق! فذهب عن مراده.

ثم رد عليهم بما ذكره أنصار أبي الطيب من أن ذلك خرج مخرج
القلب، وهو كثير في شعر العرب، وذكروا له أمثلة، منها قول الأعشى:

وكل كميت كأنّ السليد ط في حيث وارى الأديم الشعارا (١)

يريد: حيث وارى الشعار الأديم، فقلب الكلام، ومنها قول الأخطل:

مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران إن بلغت سوءاًتهم هجر (٢)

يريد بلغت سوءاًتهم هجر، ومثلها قول الشماخ:

منه ولدت ولم يؤشّب به حسبي ليا كما عصب العلباء بالعود (٣)

أراد: كما عصب العود بالعباء...، ومثل هذا كثير (٤).

وذكر بعضهم أن الكلام جارٍ على طريقته، غير محتاج الحمل على
القلب، وأن الذي أراده أبو الطيب معنى حسن صحيح اللفظ والمعنى، أحسن
مما ذهبوا إليه، والمراد كيف تكون المنية (التي هي أعظم الأدواء، والخطب
الذي هو أشد الخطوب) غير العشق؛ أي: إن الأمر المتقرر في النفوس أن
أعلى مراتب الشدة الموت، وإني لما ذقت العشق، وعرفت شدته، عجبت

(١) ديوان الأعشى: ٥٣.

(٢) ديوان الأخطل، نشره الأب أنطوني صالحاني اليسوعي، ص ١١٠، مطبعة بيروت ١٨٩١م،
وروايته فيه: على عبارات هداجون قد بلغت نجران أو حدثت سوءاًتهم هجر

(٣) ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق صح الدين الهادي، ص ١٢٠، دار المعارف،
مصر ١٩٦٨م، وروايته: منه نجلت....

(٤) ينظر: الوساطة ٤٦٩.

كيف يكون هذا الأمر الصعب المتفق على شدته غير العشق، وكيف يجوز ألا
تعم علته فتستولي على الناس، حتى تكون مناياهم بسببه، وهلاك جميعهم
منه^(١).

ومراده تعظيم أمر العشق، وجعله غاية في الشدة، والتعجب من أن
يكون موت من غير عشق، وبيان أن من لم يعشق يجب أن لا يموت؛ لأنه
لم يقاس ما يوجب الموت، والموت يوجب فقط العشق^(٢).

ويلحظ أنه هنا اكتفى بإيراد حجج أنصاره المحتجين له، دلالة على
أنها كافية في الرد على منتقديه.

ومنه قوله: كَأَنَّهُ مِنْ عِلْمِهِ بِالْمَقْتَلِ عَلَّمَ بُقْرَاطُ فِصَادَ الْأَكْحَلِ^(٣)

قالوا: لم يكن بقراط فصّاداً، ولا كان الفصد غالباً عليه في زمانه،
وإنما كثر بعده.

قال المحتج: أما هذه الدعوى فلا يُعلم كيف وجهها؟ وهل أنتم صادقون
فيها؟ وقد كان الفصد قديماً، ولكنهم كانوا يحتذبون العرق بآلة شبيهة
بالقنّارة [الخشبة يعلق عليها القصاب اللحم]، ثم يبضعونه، فهذا أحوج إلى
الحذق واللطف، ولسنا نأبى أن يكون بقراط لا يفصد، وليس مقصد الشاعر
إلا علمه بالفصد، وقد عُلم موقع المعرفة بالتشريح من هذا العلم، وكيف
يفتقر إلى الوقوف على تشعب العروق، واتصال ما اتصل منها، وانفصال ما

(١) ينظر: الوساطة ٤٧٠، وتفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي، أبو المرشد سليمان
بن علي المعري (المتوفى: بعد ٤٩٢هـ) ص ٥٥ (المكتبة الشاملة).

(٢) ينظر: شرح ديوان المتنبي، الواحدي، ص ٢٠ (الشاملة).

(٣) ديوان المتنبي، ص ١٣٢، ورواية الديوان: كأنها من سعة في الهوجل
كأنه من علمه بالمقتل
فعال ما للقفز للتعديل.

انفصل، وليس بمثل بقرط - على علمه ومعرفته بالطب، واجتماع الألسن على تقديمه جهل ذلك، وقد يعلم الشيء من لا يعالجه بيده، ولا يتولاه بنفسه، وليس تركه مباشرة ذلك بدالاً على جهله به. ولو كان بقرط أجهلاً الناس بذلك لم يلحق أبا الطيب من هذا القول نقيصة على طريقته؛ لأنهم لا يؤخذون بمعرفة الأطباء ومواقعهم من الصناعة، ومهارتهم في العلم والعمل، ولما رأى الأطباء لا يخلون من معرفة العروق ومواقع الفصد، ورأى بقرط هو المقدم في الطب ضرب به المثل في ذلك، وهو ليس بأكبر من غلط العربي في اسم داود عليه السلام إلى اسم ابنه سليمان عليه السلام، ثم غلطه في اسمه حتى يجعله مرة سلاماً، ومرة يسميه سليماً^(١).

(١) ينظر: الوساطة ٤٧٢، ٤٧٣، ومن اختلال المعنى أيضاً قوله:

- خلايق لحوهاها الزنج لا تقبلوا ظمي الشفاه جعاد الشعر غرانا (ديوان المتنبي، ص ١٨٣)؛ لأن الزنجي لا يوجد إلا جعد الشعر، وإنما تفرط الجعودة فيهم حتى تخرج عن حد الاعتدال، فكيف ينقلبون من الجعودة إلى الجعودة! وقد أنصف أبا الطيب فيه بقول المحتج له: إن للأوصاف حدوداً إذا فارقتها إلى نقص أو زيادة زالت الصفات إلى ما يخالف حقيقة اللغة، أو عادة الاستعمال، وللوصف بالجعد نهاية، فإذا زاد فإنما هو المقلع [الجعد] والمقلع [مثله]، وإن كان على هيئة شعر الزنج فهو المقلع، ونحو ذلك من الأوصاف؛ ولذلك صاروا يمدحون بجعودة الشعر، ويذمون بشعور الزنج، ولا شك في أن ما حمدوه غير ما ذموه، ومُراد أبي الطيب بقوله: (انقلبوا جعاد الشعر) أنهم صاروا إلى حد الاعتدال الذي يُحمد ويُستحسن ويوصف به ويختار. ينظر: الوساطة ٤٧١، ومنه أيضاً قوله: ولعلي مؤملٌ بعض ما أبغ باللطف من عزيز حميد (ديوان المتنبي، ص ٢١، دار بيروت ١٩٨٣م)؛ حيث أنكروا عليه إفساد المعنى واختلاله بقلبه؛ إذ الأصل أن يبلغ المرء بعض ما يتمنى ويأمل، أما أبو الطيب فقد عكس الأمر فتمنى بعض ما يبلغ، وهذا لا يليق بالكلام، وإنما وجهه أن يقول: ولعلي بالغ بعض ما أوّمل، الذي أورد فيه رد أنصار أبي الطيب إذ قالوا: قد يجوز أن يكون أراد: لعلي أبلغ آمالي، وأزيد عليها بلطف الله تعالى حتى يكون ما أوّمله بعض ما أصل إليه، وذكر أن هذا غير مُستتكر. ينظر: الوساطة ٤٦٨.

(د) ضعف البصر بمواقع الكلام، ومن ذلك قوله:

وغرَّ الدُمستقَّ قولَ الوُشا
ة: إنَّ علياً ثَقيلٌ وصِيبٌ^(١)

حيث جعل الأمراء يوشى بهم...، وليس بسائع في اللغة أن يقال: وشى فلان بالسلطان الى رعيته، ولو قيل ذلك في أميرين لكان قصر بالموشى به لا محالة، وإنما المعروف الصحيح أن يوشى بالأصغر الى الأكبر، فإن توسع في ذلك فبالنظير^(٢).

ثم ذكر انتصار مؤيديه بأن أصل الوشاية: استخراج الحديث بالمسألة والتلطف، كما يستوشي الرجل جري الفرس بتحريكه وغمزه بعقبه، ومن ثمَّ يجوز أن تجري هذه الكلمة على أصلها، بأن يجعل هؤلاء وشاة لما أتوه بهذا الخبر.

وعقب بأن الكلام عنده هو الأول، وأن العذر فيه ضعيف، وإنما أراد بالوشاة الذين بعثوه على قصد الثغور، وإنما وشوا بأهلها لما دلّوه على ضعفهم واشتغال ناصرهم^(٣).

(١) ديوان المتنبي، ص ٤٣٩، ورواية الديوان (العادة بدل الوشاة).

(٢) ينظر: الوساطة ٤٧٧، أبو الطيب المتنبي وما له وما عليه، الثعالبي، ص ٩٠، الصبح المنبى عن حثية المتنبي (مطبوع بهامش شرح العكبري)، يوسف البديعي ١٥٩/٢، الطبعة: الأولى، المطبعة العامرة الشرفية ٥١٣٠٨.

(٣) ينظر: الوساطة ٤٧٧، ومن هذا الضرب (ضعف البصر بمواقع الكلام) قوله:

— ما ينقص الموت نفساً من نفوسهم إلا وفي يده من تنبها عود (ديوان المتنبي، ص ٥٠٧)؛ لأن العود لا يشتم، ولو اشتم لم يحظ من ريحه بطائل، وإنما يظهر عرفه إذا حلت النار أجزاءه ولطفتها، فانبثت في الهواء ودخلت في الخياشيم (ينظر: الوساطة ٤٧٧)، وقد انتصر له بقوله: وليس في المعنى عندي ما ذكره الخصوم، ولا ذهب الرجل حيث ظنوا، وإنما أراد أنه لا يباشرها إذا قبضها، ولكن يقبضها وفي يده عودٌ يتناولها بطرفه، كما يريد الإنسان أخذ الشيء يستقدره، فيصون عنه يده، ويتناوله بحاجز، ولم يرد عود الطيب، وإنما أراد عوداً من العيدان أيها كانت. ينظر: الوساطة ٤٧٧.

هـ) التقصير عن الغرض والوقوع دون القصد في قوله:

بَلَيْتُ بَلَى الْأَطْلَالِ إِنْ لَمْ أَقِفْ بِهَا وَقُوفَ شَحِيحٍ ضَاعَ فِي التُّرْبِ خَاتَمُهُ (١)

قالوا: أراد التناهي في إطالة الوقوف فبالغ في تقصيره، وكم عسى هذا الشحيح بالغاً ما بلغ من الشح، وواقعاً حيث وقع من البخل أن يقف على طلب خاتمه، والخاتم أيضاً ليس مما يخفى في التُّرْبِ إذا طُلب، ولا يعسر وجوده إذا فتش (٢)، ومن ثمّ فاختياره الخاتم هنا غير موفق لسببين: الأول: ضالة قيمته، فمهما كان حجمه فهو خاتم ماذا عساه أن يكون!!

الثاني: ظهوره ووضوحه للعيان، فهو ليس مما يخفى عند البحث عنه، وكلاهما يناكد غرضه، ويشهد أن الوقوف لن يطول.

فقاوسوا الأمر بالواقع الخارجي الحقيقي، وأخضعوا الصورة للمنطق الظاهري دون ملاحظة دلالتها العميقة وبعدها النفسي، فخيّل إليهم أن بخيلاً ضاع خاتمه في التراب فعلاً، فأخذ يبحث عنه...، وقد انتصر لأبي الطيب مؤيدوه، غير أن ما ذكروه لم يرق القاضي، فانتصف هو له، يقول: "وقد ذهب المحتجون عنه في الاعتذار له مذهب (٣) لا أرضى أكثرها، وأقرب ما

(١) ديوان المتنبي، ص ٢٥٦.

(٢) ينظر: الوساطة ٤٧١.

(٣) جمعها ابن معقل في قوله بعد أن أورد البيت: "ذكر فيه أقوالاً منها قول ابن جني: ليس في وقوف الشحيح على طلب الخاتم مبالغة يُضرب بها المثل. وأجاب عن هذا بأن قال: إن العرب كما تبالغ في وصف الشيء فتجاوز الحد، فقد تقتصر أيضاً وتستعمل المقاربة. قال: وهذا بعينه قد جاء في الشعر الفصيح فضربت العرب به المثل في الحيرة، وهو قول الراجز:

فَهِنَّ حَيْرَى كَمُضَلَّاتِ الْخَدَمِ

— وقول العروضي: لا نلتزم هذا في قدر وقوف الشحيح، بل في صورة وقوفه بالانحناء ووضع يده على كبده وإطراقه، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

وَاعْتَلَّ تَنْكَيْسَ نَاطِمِ الْخَرْزَمِ

نَكَسَ لَمَّا اتَّيَبَتْ سَائِلُهُ

يقال في الإنصاف ما أقوله إن شاء الله تعالى، أقول: إن التشبيه والتمثيل قد يقع تارة بالصورة والصفة، وأخرى بالحال والطريقة؛ فإذا قال الشاعر - وهو يريد إطالة وقوفه - : إني أقف وقوف شحيح ضاع خاتمته، لم يُرد التسوية بين الوقوفين في القدر والزمان والصورة، وإنما يريد لأقفن وقوفاً زائداً على القدر المعتاد، خارجاً عن حد الاعتدال، كما أن وقوف الشحيح

- قال: على أننا إن التزمنا هذا (يعني قدر الوقوف) فقد تبلغ قيمة الخاتم ما يحق للشحيح أن يطيل وقوفه لطلبه، بأن يكون خاتماً ذا فص نفيس، أو يختم به خزائن ملك، أو يُحبس به ويطلق.
- وقول ابن فورجة: إنما هو وقوف شحيح ضاع في الترب خاتمته، ثم قال الواحدي: ونقول أيضاً في جواب هذا السؤال: إن وقوف الشحيح، وإن كان لا يطول كل الطول، فقد يكون أطول من وقوف غيره، فجاز ضرب المثل به، كقول الشاعر: (ربَّ لَيْلٍ أمدَّ من نَفْسِ العا شقٍ طَوِلاً قَطَعْتُهُ بَانْتِحَابٍ) وقد علمنا أن أقصر ليل أطول من نفس العاشق، ولكن لما كان نفس العاشق أمد من نفس غيره جاز ضرب المثل به، وإن لم يبلغ النهاية في الطول، وكذلك قول الآخر: ويومٍ كَطَلِّ الرمحِ قَصَرَ طَوْلُهُ دَمَ الرِّقِّ عَنِّ واصطفاقِ المَزَاهِرِ
- وأقول: أما اعتراض ابن جني عليه وجوابه عنه، واستشهاده له بالرجز الذي ذكره فقد حرّفه لأن الذي أنشده أبو العلاء في وصف الإبل: إِذَا قَطَعْنَ عِلْمًا بَدَأَ عِلْمٌ يَبْعَثُنَّ بَحْنًا كَمْضَلَاتٍ انْخَدَمَ حتى يوافين بنا إلى حكم، وإذا كان كذلك، فلا وقوف هناك ولا حيرة، ولكنه يصف هذه الإبل بأنها لشدة سيرها، ورميها بأيديها؛ كأنها تبحث الترب كما تفعل النساء اللاتي أضلن خلاخيلهن.
- وأما ما ذكره العروضي من الانحاء واستشهاده عليه ببيت الخرز، وأن الخاتم يحتمل أن يكون خاتماً نفيساً فوجه قريب ضعيف.
- وأما ما رواه ابن فورجة فليس بسائغ لو صح! ولكن إطباق الروايات على خلافه يبطله.
- وأما ما ذكره الواحدي من أن وقوف الشحيح، وإن كان لا يطول كل الطول، فقد يكون أطول من غيره، واستشهاده عليه بالبيتين فغير حسن، وذلك أن الشعراء والعرب إنما ذكرت ذلك وهي تريد به المبالغة في طول الليل وطول اليوم؛ لأن عندها أن لا شيء أمد من نفس العاشق وأطول من ظل الرمح. وكذلك وصفهم القصر ببابهم القطة، فكان ينبغي أن يقول على هذا: فلا وقوف إن أطول من وقوف الشحيح. ولعله هذا أراد، فقصر في الإيراد!. المأخذ على سُراخِ ديوان أبي الطيب المُتَنَبِّي، أحمد بن علي بن معقل، أبو العباس، عز الدين الأردني المُهَلَّبِي (المتوفى: ٦٤٤هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العزيز بن ناصر المانع، ١٧٣/٥ - ١٧٥، الطبعة: الثانية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

يزيدُ على ما يُعرَف في أمثاله، وعلى ما جرت به العادةُ في أضرابه، وإنما هو كقول الشعر:

رَبِّ لَيْلٍ أَمَدَّ مِنْ نَفْسِ الْعَا شِقِّ طَوَلاً قَطَعْتَهُ بِانْتِحَابِ (١)

ونحن نعلم أنّ العاشق بالغا ما بلغ لا يمتد نفسه امتداد أقصر أجزاء الليل، وأن الساعة الواحدة من ساعاته لا تنقضي إلا عن أنفاس لا تحصى، كائنة ما كانت في امتدادها وطولها، وإنما مرادُ الشاعر أن الليل زائدٌ في الطول على مقادير الليالي كزيادة نفس العاشق على الأنفاس (٢)، على سبيل المبالغة تعميقاً للصورة التشبيهية، وتكثيفاً لدلالاتها النفسية، وبهذا صحَّ أداء أبي الطيب، ولم يخرج عن وجهه من وجوه المقاربة متعددة الطرق بين طرفي التشبيه طالما أنها تخدم مقصد المنشئ، ولا تخفى على المتلقي (٣).

(١) لم أعر على قائله.

(٢) ينظر: الوساطة ٤٧١، ٤٧٢.

(٣) ومن التقصير عن الغرض والوقوف دون القصد أيضا قوله:

- تَخَطَّ فِيهَا الْعَوَالِي لَيْسَ تَنْفُذُهَا كَأَنَّ كُلَّ سَنَانٍ فَوْقَهَا قَلَمٌ (ديوان المتنبي، ص ٤٢٣)؛ حيث ذكروا أنه أخطأ في وصفِ درعِ عدوِّه بالحصانة، وأسنة أصحابه بالكلال. (ينظر: الوساطة ٤٧١، ٤٧٢)، فانتصر له بأن من كان هذا قدرُ معرفته، ونهاية علمه فمنظرته في تصحيح المعاني، وإقامة الأغراض عتاء لا يُجدي، وتعب لا ينفَع، ثم استشهد بالسماح على مدح الخصم ووصفه بالقوة وسلاحه بالمضاء، وما شحنت به العربُ أشعارها من وصف ركض المنهزم، وإسراع الهارب، وتقدير الطالب، من نحو قولهم: إنَّ الذي نجى فلاناً كرمُ فرسه، والذي ثبطني عنه سرعة طرفه، ولم يعلم أن مذاهب العرب المحمودة عندهم، الممدوح بها شجعانهم التفضل عند اللقاء، وترك التحصن في الحرب، وأنهم يرون الاستظهار بالجنن ضرباً من الجبن، وكثرة الاحتفال والتأهب دليلاً على الوهن، ومما استشهد به قول الأعشى:

وإذا تكون كتيبة ملموسة خرساء يخشى الدارعون نزالها

كنت المقدم غير لابس جنة بالسيف تضرب معلماً أبطالها. (ينظر: الوساطة ٤٣٤، ٤٣٥) =

الثالث: عيوب الشكل:

(أ) التعقيد والتعويض المؤدي إلى غموض المراد، وتنافر المعاني والألفاظ.

قوله: كأنك أبصرت الذي بي وخفته إذا عشت فاخترت الحمام على الثكل^(١)

إذ المعنى: كأنك أبصرت ما بي من الحزن عليك، وخفته إذا عشت، فاخترت أن تموت على أن تتكل، ولو عشت ما أبصرت شيئاً مما لحقتي ولا خفته؛ لأن الذي جر ذلك الحزن والضنى هو موتك، فكيف يكون - لو عاش - مبصراً له وخائفاً! وما معنى هذا الثكل ها هنا؟ أهو ثكل هذا الميت له أم ثكله للميت؟ فإن كان ثكله للميت فهو الحمام الذي قد حصل، وإن كان ثكل الميت له فكأنه قال: قد اخترت موتك على موتي، ووجدت الحمام أهون من ثكلك لي! فكيف يقول ذلك وهو لو عاش لم يكن لثكله له سبب! ولو كان له ما يؤديه إلى هذا الضنى الذي ذكره في حياة هذا الميت لكان مثكولاً وهو

= وذكر أن في هذا المعنى شعراً كثيراً يكاد يفوت الجمع، ولا يأتي عليه العد، كل يحيل الأعداء بالسبق والنجاء، وينسب خيله إلى التقصير، ولا يرى ذلك عيباً، ولا يعده نقصاً، ولم ينقم ناظم، ولم يعبه به عائب، وقالت العرب في هذا المعنى عينه، وذكر له شواهد متعددة... (ينظر: الوساطة ٤٣٧)، ثم بين أن للعرب في وصف السلاح مذهبين: فإذا وصف شاعرهم خيل قومه، وأداة رهطه، وسلاح عشيرته، وما ادخره هو من عتاد، واقتناه من رباط، فإنما يريد أننا أهل حروب ومغارات، ولنا النجدة والمنعة، وأنا فينا العز والقهر، ولنا الغلبة والفضل، وإذا وصف بذلك عدوه ومحاربه فإنما يطلب الغض منه، والنعي عليه، وليس يفعل ذلك إلا وقد حاد ذلك العدو عنه في ملتقى، أو حاجزه في معترك، أو دعاه إلى البراز فلم يجبه، أو أجابه فلم يثبت له، فهو إذا وصف سلاحه فإنما يقول له: إنك هربت وأنت مؤد شك السلاح، تام الآلة، حديد السيف، ماضي السنان، فهو أثلم لعرضك، وأدل على عجزك، وأبلغ في ذمك، وإذا وصف فرسه فإنما يعتذر من بقائه بعد لقائه، ومن خلاصه بعد تورطه، وأن الفرس نجته وأطلقته، وإنها منت عليه وأنفنته، فهو طليقها، وأسير منها ورفيقها. ينظر: الوساطة ٤٣٨.

(١) ديوان المتنبي، ص ٢٧٩.

حيّ، مُصِيباً منه الضّئى ما أصاب المتنبي! وهذا كلامٌ لا طريقَ للفهم إليه؛
لتخالفِ أطرافه، وتنافرِ معانيه وألفاظه^(١).

فاكتفى في انتصاره له بقول مؤيديه: إنكم ذهبتم عن غرض الرجل،
وظننتم أنه أراد: أنك خفت نزولَ هذا الضّئى بي لأجلِك، وأنت حيّ، ولم يردْ
ما خطر لكم، وإنما مذهبه فيه أنك خفتَ أن يصيبني هذا العارضُ من الضّئى
وأنت حيّ، فيبلغ منك الغمُّ به مبلغ الثّكل، فاخترتَ الحِمامَ عليه^(٢)، ثم ذكر ما
أجاب به الخصوم بقوله: " فقال الخصم: هب الأمر على ما قُلتُم، ما وجّه
هذه المخافة؟ وكيف يصيبه ذلك الحزنُ وهو يثكل حبيباً ولم يفقد عزيزاً؟ وما
وجّه شفقةِ ابنِ سيفِ الدولة على المتنبي حتى يفدي حزنه بنفسه، ويختار
الحِمامَ على ثكله^(٣)"، ولم ينتصر له.

(١) ينظر: الوساطة ٤٧٥، ٤٧٦.

(٢) ينظر: الوساطة ٤٧٦، ومما عابوه للتعقيد وتكلف الإغراب أيضاً قوله: بقائي شاء ليس هم
ارتحالا وحسن الصّبر زموا لا الجمالا (ديوان المتنبي، ص ١٣٩)؛ حيث نقلَ تعجيبَ أبي
الحسن بن لُتْكَ البصري من المصراع الأول: هل رأيتمُ أشدَّ تعقيداً وأظهر تكلفاً، وأسوأ ترتيباً
من هذا الكلام! (ينظر: الوساطة ٢١٦)، ثم انتصف له ببيان أن تلك طبيعة أبيات المعاني قديماً
وحديثاً، وذلك أبداً شأنها، قال: "وليس في الأرض بيت من أبيات المعاني لقديم أو محدث إلا
ومعناه غامض مستتر؛ ولولا ذلك لم تكن إلا كغيرها من الشعر، ولم تفردَ فيها الكتب المصنّفة،
وتُشغَل باستخراجها الأفكار الفارغة". الوساطة: ٧٦، وذكر ابن معقل أن المعنى: بقائي أراد أن
يرتحل عني، وهم لم يشاءوا الرّحيل... وادّعى أنهم زموا حسن الصّبر، ولم يزموا الإبل، ثم
تعجب ممن ينكر على أبي الطّيب مثل هذا، مع اطلاعه على أشعار العرب، وكلامها، وما فيه من
الإغراق في المبالغة، والتّوسع في الاستعارة... (ينظر: المآخذ على شراح ديوان أبي الطّيب
المتنبي، ابن معقل، ١٤٠/٢)

(٣) الوساطة: ٤٧٦.

(ب) قضايا الموسيقى.

وقد جاءت على قسمين:

١- الوزن، وقد كان عرض القاضي فيه متميزا ومتطورا؛ إذ ربط الوزن فيه بالذوق والطبع، ولم يقصر اهتمامه فيه على اضطراب الأوزان والتمييز بين الأعرىض والأضرب فقط، ومن الأمثلة التي عيبَ فيها على أبي الطيب قوله:

تفكره علمٌ ومنطقه حكمٌ وباطنه دينٌ وظاهره ظرفٌ^(١)

فقد ذكر عائبه أنه: خرج عن الوزن؛ لأنه لم يجئ عن العرب (مفاعيلن) في عروض الطويل غير مصرّع.

وقد ردّ عليهم أنصاره محاولين تسويغ ما جاء به قائلين: إنما جاء البحر على مفاعيلن، وليس يُحظر على الشاعر إجراؤه على الأصل لضرورة الشعر^(٢)، وقد جاء عن العرب مفاعيلن في المصرّع، وما خرج عن الوزن لم يحتمله المصرّع ولا غيره، وقد ورد ذلك عن امرئ القيس:

ألا انعم صباحاً أيها الطلل البالي وهل ينعمن من كان في العصر الخالي^(٣)

فجاء بالعروض على مفاعيلن لما صرع، وقد جاء أيضا في شعر المحدثين لما أجروا غير المصرّع مجرى المصرّع، فقال شاعرهم:

فألوجه مثل الصبح مبيضٌ والشعر مثل الليل مسودٌ

(١) ديوان المتنبي، ص ١٠٧.

(٢) ينظر: شرح ديوان المتنبي للبرقوقي ٣/٣١، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان ١٩٨٦م.

(٣) شرح ديوان امرئ القيس ٤٩، مطبعة هندية القاهرة ١٣٤٧هـ.

وأبو الطيب أعذر من هذا؛ لأنه جرى على أصل البحر في الدائرة^(١)، وذلك من مقتضيات الضرورة الشعرية، فكما جاز الخروج عن الأصل للضرورة الشعرية في فك التضعيف وصرف الممنوع من الصرف، وإجراء المعتل مجرى الصحيح، وقصر الممدود، وغير ذلك مما تردُّ فيه الأشياء إلى أصولها^(٢)، جاز كذلك إجراء غير المصرع مجرى المصرع للضرورة التي تعد مطلباً جمالياً للنص الشعري^(٣).

٢- القافية، ومن ذلك قوله مادحا سيف الدولة:

أغرَّكُم طولُ الجيوشِ وعرضُها عليَّ شَرُّوبٍ للجيوشِ أكوُلُ

إذا لم تكنْ لبيثِ إلفريسةً غِذاهُ فلم ينفَعكْ أنْكَ فيلُ

إذا الطَّعنُ لم تُدخِلْ فيه شِجاعةً هي الطَّعنُ لم يُدخِلْ فيه عدوُلُ (٤)

حيث اختلفت حركة الرفع (الحرف الذي قبل الروي) بين الضمة والكسرة (أكوُل - فيل - عدوُل)، وهذا العيب من عيوب القافية يسمى سناد الحذو، والأصل أن تتوحد حركاتها وتنسجم حروفها جميعها، وقد دافع عنه القاضي بأن الشاعر الموهوب بما له من أذن موسيقية، وحس مرهف، وذوق عال قد يخيل إليه أنه ليس بحاجة إلى علم العروض وقوانينه، لكن

(١) ينظر: الوساطة ٤٦٨.

(٢) ينظر: شرح ديوان المتنبي للبرقوقي: ٣١/٣.

(٣) ومن عيوب الوزن أيضاً قوله: إنما بدرُّ بنُ عمارٍ سحابٌ هطلٌ فيه ثوابٌ وعقابٌ (ديوان المتنبي، ص ١٤٣)؛ حيث أخرج الرَّمَل على فاعلاتن في العروض، فأجرى على ذلك جميع القصيدة في الأبيات غير المُصرَّعة، وإنما جاء الشعر منه على فاعِلن؛ لكن أصله في الدائرة فاعلاتن، وإن كان غير محفوظ عن العرب. ينظر: الوساطة ٤٦٨.

(٤) ديوان المتنبي، ص ٣٥٩، وشطر البيت الثاني فيه: غِذاهُ ولم ينفَعكْ أنْكَ فيلُ.

أذنه الموسيقية قد تخذله أحيانا في التمييز بين الأوزان المتقاربة، أو بين قافية سليمة وأخرى معيبة، أو بين زحاف جائز وآخر غير جائز (١)، أما المتلقي فإن اكتشاف زلات الموسيقى هينٌ عليه؛ لأنها تنقله بما فيها من تنغيم إلى عالم النص الشعري ليعيش معانيه بالتوازي مع سلامة أوزانه وانسياب قوافيه.

الرابع: عيوب الصورة.

(أ) الإفراط في الاستعارة (إساءة الاستعمال وبعده وخروجه عن العادة).

كما في قوله: مسرّة في قلوب الطيب مفرّتها وحسرة في قلوب البيض واليئب (٢)

وقوله: تجمعت في فؤاده هممٌ ملء فؤاد الزمان إحداها (٣)

فذكر عائبوه أنه جعل للطيب والبيض واليئب قلوباً، وللزمان فؤاداً، وهذه استعارة لم تجر على شبه قريب ولا بعيد؛ وإنما تصح الاستعارة وتحسن على وجه من المناسبة، وطرف من الشبه والمقاربة (٤).

وانتصر له بمقارنة ما جاء عنده وقياسه على ما ورد عند بعض الشعراء، فقارن قوله: (مسرّة في قلوب الطيب...) بقول ابن أحرر:

وهت عليه كل مُعصفة هوجاء ليس لئبها زبر

(١) موازنة الأمدي ووساطة الجرجاني، خضر موسى محمد حمود، ص ١٦٤ (سابق)

(٢) ديوان المتنبي، ص ٤٤٣.

(٣) ديوان المتنبي، ص ٥٣٩.

(٤) ينظر: الوساطة ٤٢٩.

وجعل ذلك حجة على استحسان استعماله، قال: "فما الفصل بين من
جعل للريح لُباً، ومن جعل للطيب والبيض قلباً!"^(١)، ثم قارن قوله: (... ملء
فؤاد الزمان إحداها) بقول أبي رميلة:

هم ساعد الدهر الذي يتقي به وما خير كف لا تنوء بساعد

وقول الكميت: ولما رأيت الدهر يقبُ ظهره على بطنه فعل الممعك بالرمل

وقول شاتم الدهر العبقي: ولما رأيت الدهر وعراً سبيله وأبدى لنا ظهراً أجب مسمعا

ومعرفة حصاء غير مفاضة عليه ولونا ذا عثانين أجدعا

وجبهة قرد كالشراك ضئيلة وصعر خديه وأنفاً مجدعا

ورأى أن فيما أورده توافقا في أصل التشبيه الذي بنيت عليه
استعارات أبي الطيب، مبينا أن شرط استحسان الاستعارة بعد التناسب
والمقاربة بين طرفيها جريانها على ما عُرِف عند العرب من أوجه الشبه،
قال: "فهؤلاء قد جعلوا الدهرَ شخصاً متكاملَ الأعضاء، تامَّ الجوارح، فكيف
أنكرت على أبي الطيب أن جعلَ له فؤاداً! فلم يحرَّ جواباً غير أن قال: أنا
استبررت ووجدت بين استعارة ابن أحمر للريح لُباً، واستعارة أبي الطيب
للطيب قلباً بوناً بعيداً، وأصبت بين استعمال ساعد للدهر في بيت ابن رميلة،
واستعمال فؤاد للزمان في بيت أبي الطيب فصلاً جلياً، وربما قصر اللسان
عن مجازاة خاطر، ولم يبلغ الكلام مبلغ الهاجس"^(٢).

(١) ينظر: الوساطة ٤٢٩.

(٢) ينظر: الوساطة ٤٣٠.

ثم أخذ في تحليل دلالاتها، وتوضيح مناسبتها، فقال: "وقد أجد لهذا الفصل الذي تخيل له بعض البيان، وذلك أنّ الريح لما خرجت بعصوفها من الاستقامة، وزالت عن الترتيب شبّهت بالأهوج لا مسكة في عقله، ولا زبر للبه؛ ولما كان مدار الأهوج على التباس العقل حسن من هذا الوجه أن يجعل للريح عقلاً، فأما الدهر فإنما يراؤ بذكره أهله؛ فإذا جعل للدهر ساعداً وعضداً ومنكباً فقد أقيم أهله مقام هذه الجوارح من الإنسان، وليس للطيب والبيض واليلب ما يشبه القلب، ولا ما يجري مع هذه الاستعارة في طريق.

وقوله: (ملء فؤاد الزمان إحداها) إن عدل به إلى أهله، وأزيل عن مقتضى لفظه اختل المعنى وانقطع عن قوله بعده: فإن أتى حظها بأزمنةٍ أوسع من ذا الزمان أبداها^(١)

فهذا فصلٌ واضح، وفرقٌ ظاهر^(٢).

وأما أبيات شاتم الدهر فإنما صدرت مصدرَ الهزل، وجرّت على عادةٍ في الاستعمال متداولة؛ وذلك أنهم لما ابتدلوا اسمَ الدهر واعتمدوا على صرفه في الشكاية والشكر، وأحالوا عليه باللوم والعتب، وألفوا ذلك واعتادوه حتى صار أغلب على كلامهم، وأكثر في شعرهم وخطابهم من ذكر أهله وأبنائه، ومن تقّع هذه المحامد والملاوم عنه، ويحدث أسبابها عن جهته صار كالشخص المحمود المذموم، والإنسان المحسن المسيء، فوصف بأوصافه، وحلي بحلاه، وجعل له أعضاء تعدّ وتنتع، وتستكرم وتستهنّ، ومثل هذه الألفاظ قول امرئ القيس؛ يريد الليل:

(١) ديوان المتنبي، ص ٥٣٩.

(٢) ينظر: الوساطة ٤٣٠، ٤٣١.

فقلت له لما تمطى بصلبه وأردف أعجازاً وناءً بكلكل^(١)

فجعل له صلباً وعجزاً وكلكلاً لما كان ذا أولٍ وآخر، وأوسط مما يوصف بثقل الحركة إذا استطيل، وبخفة السير إذا استقصر؛ وكل هذه الألفاظ مقبولة غير مستكرهة، وقريبة المشاكلة ظاهرة المشابهة، وإنما يُحمل ما جاء من ألفاظ المحدثين وكلام المولدين زائلاً عن هذا الموضع وغير مستمرٍ على هذا السنن على وجود تقرّبهم من الإصابة، وتقييم لهم بعض العذر، وتلك الوجوه تختلف بحسب اختلاف مواضعه، وتتباين على قدر تباين المعاني المتضمنة له، فإذا قال أبو الطيب: مسرة في قلوب الطيب مفرقها

فإنما يريد أن مباشرة مفرقها شرف، ومجاورته زينٌ ومفخرة، وأن التحاسد يقع فيه، والحسرة تقع عليه، فلو كان الطيبُ ذا قلب كما لو كانت البيض ذوات قلوب لأسفت، وإذا جعل للزمان فؤاداً أملاته هذه الهمة فإنما أوردته على مقابلة اللفظ باللفظ، فلما افتتح البيت بقوله: (تجمعت في فؤاده همم)، ثم أراد أن يقول: إن إحداها تشغل الزمان وأهله، ولا يتسع لأكثر منها، ترخص بأن جعل له فؤاداً، وأعانه على ذلك أن الهمة لا تحل إلا الفؤاد، وسهله في استعارة الأوصاف^(٢).

ثم ختم حديثه ببيان أن منهجه التوسط، والاجتزاء بما قرب وعُرف، والاعتماد على ما بان وظهر، قال: "وهذه أمور متى حُمِلت على التحقيق، وطلب فيها محض التقويم أُخرجت عن طريقة الشعر، ومتى اتّبع فيها

(١) ديوان امرئ القيس ٣٣.

(٢) ينظر: الوساطة ٤٣١، ٤٣٢.

الرخص، وأجريت على المسامحة، أدت الى فساد اللغة، واختلاط الكلام. وإنما القصد فيها التوسط والاجتزاء بما قرب وعُرف، والاقتصار على ما ظهر ووضح^(١)، ومثله قوله: فصار سَقْمِي به في جسم كَتْمَانِي^(٢)؛ حيث جعل للكتمان جسماً.

(ب) فرط المبالغة:

وذلك في قوله: وضافت الأرض حتى كان هاربهم إذا رأى غير شيء ظنّه رجلاً^(٣)

وقد انتصر له بالحجة والسماع، أما الحجة فحيث ذكر أنه عبر عما في نفسه تعبيراً فنيا لا تنافر بين أجزائه بناء على أحاسيسه ورؤياه للأشياء، لا بناء على العقل والواقع الخارجي، يقول: فلم يكثرث بالإحالة، ولم يستقبح أن جعل غير شيء مرئياً لما استوفى عند نفسه الغاية، ولم يبق وراءها مرمى لشاعر^(٤)، أما السماع فبقوله: "وشجّعه على ذلك أنه سمع قول عمرو بن لجأ: (وقعب يا بن لا شيء هتفت به)، وقول أبي تمام:

فِي تَنْظِمِ قَوْلِ الزُّورِ وَالضَّنْدِ وَأَنْتَ أَنْزَرُ مَنْ لَا شَيْءَ فِي الْعَدَدِ

ثم أورد قول أبي الطيب: قد أجاز هذا أن يكون (لا شيء) واحداً، وهذا أن يكون معدوداً فكيف يُحظَر عليّ أن أجعله مرئياً!^(٥).

(١) الوساطة ٤٣٣.

(٢) ديوان المتنبي ١٩٣/٤، صدره: كأنه زاد حتى فاض من جسدي.

(٣) ديوان المتنبي، ص ١٨.

(٤) ينظر: الوساطة ٤٢٤.

(٥) ينظر: الوساطة ٤٢٤، ٣٢٥، وجرى شراح الديوان على أن مراده: إذا رأى غير شيء يُحفل

الخاتمة:

بعد معايشة وساطة القاضي الجرجاني، وتكرار قراءته بدءاً وعوداً؛ لاستجلاء أسس نصفته أبا الطيب المتنبي تنظيراً وإجراءً، يمكن رصد ما يلي:

• أنه اعتمد في نصفته على أربعة أسس، اثنان منها نظريان كان لهما ما لهما في حركة النقد الأدبي بعده، الأول: بيان عدم خلو أي عمل بشري من العيب الذي يوجب القرح، ومقايسة أبي الطيب بغيره في ذلك، وهو أمر بدهيٍّ مسلمٌ به، لا يتأتى لناطق - فضلاً عن عاقلٍ - لإنكاره أو الشك فيه.

الثاني: إخراج معيار الزمن (القدم والحدائثة) في الحكم على الشعر، والاعتماد على التعامل مع النص الشعري ذاته، واستجلاء الكنه الجمالي منه نفسه، والحكم عليه من خلال جوهره وبنائه الفني وأصالته من الداخل، وما يحققه من الطرب والمتعة في نفس المتلقي.

وهذا ما نشأ عنه بيان أن الحكم المنصف والقضاء العادل في تقييم الشعراء هو ما تعامل من النصوص ذاتها، ومع مجمل نتاج المنشئ، لا على مساوئه فقط، ولا على محاسنه فقط، وتلك هي الحيدة والموضوعية ذاتها فيما أحسب.

• أنه بناء على رؤيته النقدية هذه قلَّ عنده الجانب التنظيري، وقويت نزعة التطبيق والمقارنة والمقايسة، فراح يقيس أخطاء أبي الطيب بغيره من المشهود بتقدمهم، ويرد على كل (أو جلٍّ) ما اتهم فيه بالسرقة، وكل (أو جلٍّ) ما عيب عليه، وكان ذلك ما بينه الأساسان: الثالث والرابع من هذه الدراسة.



• أنه في حديثه عن السرقات وقف منها موقفا وسطا ووجهها الوجهة الصحيحة التي ترتقي بها من عتبة التاريخية إلى رتبة الأثرية التي تلامس جوهر الأدب وحقيقة الإبداع الشعري، فتوسع فيها، وأخرج منها المعاني المشتركة وما لحقها من المعاني المخترعة التي ذاعت وانتشرت فأضحت مشهورة متداولة، وتوارد الخواطر، والألفاظ المنقولة، والاحتذاء أو تشابه الأسلوب، ولم يقبل محاصرة المحدثين من كل طريق، وجعل السرقة أساسا لإسقاط شعرهم.

• أنه على الجملة أنصف أبا الطيب، فهدد من غلواء أنصاره، وردّ عنه هجمات خصومه، في حيدة وموضوعية، اعترافا للفاضل بالفضل، من دون تعصب له و عليه، من خلال بيان محاسنه الكثيرة، وعدم إغفال هناته وهفواته، وهذا ما تؤكد مقلته التي ردّ بها على أنصار أبي الطيب وخصومه معا: (كلا الفريقين إما ظالم له [يقصد المتنبي] أو للأدب فيه).



ثبت بأهم المراجع والمصادر

- أبو الطيب المتنبي وما له وما عليه، الثعالبي (ت: ٤٢٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الحسين التجارية، القاهرة، من دون.
- أبو تمام بين ناقيه قديما وحديثا، عبدالله محمد المحارب، ط: الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢م.
- أصول النقد الأدبي، أحمد الشايب، ط: العاشرة، مكتبة النهضة، القاهرة ١٩٩٩م.
- تاريخ النقد الأدبي، إحسان عباس، دار الشروق، مصر، ط: الأولى، ٢٠٠٦م.
- تاريخ النقد الأدبي عند العرب من العصر الجاهلي إلى القرن الرابع الهجري، طه أحمد إبراهيم، من دون.
- تاريخ النقد الأدبي والبلاغة حتى آخر القرن الرابع الهجري، محمد زغلول سلام، ط: الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٩٦م.
- التبيان بشرح الديوان للعكبري، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة ١٩٣٦م.
- تراثنا النقدي "دراسة في كتاب الوساطة للقاضي الجرجاني"، السيد فضل، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي، أبو المرشد المعري، موقع الوراق <http://www.alwarraq.com>.
- تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي، أبو المرشد سليمان بن علي المعري (ت: بعد ٤٩٢هـ) (المكتبة الشاملة).
- التفكير النقدي عند العرب "مدخل إلى نظرية الأدب العربي"، عيسى العاكوب، ط: الأولى، دار الفكر، دمشق، سوريا ٢٠٠٠م.
- التناص في التراث النقدي والبلاغي "دراسة نظرية وتطبيقية"، عبد القادر بقشي، تقديم محمد العمري، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب ٢٠٠٧م.
- التنبيهات على أغاليط الرواة، علي بن حمزة البصري، موقع الوراق الإلكتروني (<http://www.alwarraq.com>)
- تهذيب اللغة، الأزهرى، تحقيق محمد عوض مرعب، ط: الأولى، دار إحياء التراث العربي - بيروت ٢٠٠١م.



- حروف المعاني، الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت لبنان.
- ديوان أبي تمام، نشره محيي الدين الخياط، طبعة القاهرة، من دون تاريخ.
- ديوان أبي نواس، شرح محمود واصف، طبعة القاهرة ١٨٩٨م.
- ديوان الأخطل، نشره الأب أنطوني صالحاني اليسوعي، مطبعة بيروت ١٨٩١م.
- ديوان البحري، مطبعة القاهرة ١٩١١م.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق صح الدين الهادي، دار المعارف، مصر ١٩٦٨م.
- ديوان العباس بن الأحنف، طبعة الجوائب بالأستانة ١٢٩٨هـ.
- ديوان الفرزدق، بشرح الأستاذ علي فاغور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ديوان المتنبي بشرح العكبري، قدم له د عمر فاروق الطباع، ط: الأولى، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ودار بيروت للطباعة والنشر، لبنان ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ديوان امرئ القيس، مطبعة هندية، القاهرة ١٣٤٧هـ.
- ديوان بشار بن برد، شرحه ونشره أحمد حسنين القرني، مطبعة الشباب، القاهرة، من دون.
- ديوان ذي الرمة بشرح الخطيب التبريزي، ط: الثانية، دار الكتاب العربي بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ديوان طرفة بن العبد، اعتنى به عبدالرحمن المصطاوي، وحمدو طماس، ط: الأولى، دار المعرفة، بيروت لبنان ٢٠٠٣م.
- ديوان طرفة، طبعة قازان، ١٩٠٩م.
- ديوان لبيد، دار صادر بيروت من دون.
- ديوان لبيد، دار صادر، بيروت، من دون.
- الرسالة الموضحة في ذكر سرقات المتنبي وساقط شعره، الحاتمي، موقع الوراق <http://www.alwarraq.com>

- شرح ابن عقيل، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان، طبعة بولاق، وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (بولاق).
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شرّاب، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.
- شرح المشكل من شعر المتنبي، ابن سيده (ت: ٤٥٨هـ) (الشاملة).
- شرح ديوان أبي تمام للخطيب التبريزي، تقديم راجي الأسمر، ط: الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤١٤ / ١٩٩٤م.
- شرح ديوان المتنبي للبرقوقي، ط: الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان ١٩٨٦م.
- شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، بدون.
- شرح ديوان امرئ القيس، مطبعة هندية القاهرة ١٣٤٧هـ.
- شرح شعر المتنبي، ابن الإفيلي (ت: ٤٤١هـ)، تحقيق: الدكتور مصطفى عليان، ط: الأولى مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابازي، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- الصبح المنبي عن حيثية المتنبي (مطبوع بهامش شرح العكبري)، يوسف البديعي، ط: الأولى، المطبعة العامرة الشرفية ٥١٣٠٨.
- الصناعتين: الكتابة والشعر، أبو هلال العسكري، تحقيق مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٩٨٩م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل بيروت، ط: الخامسة، ١٩٨١م.
- الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي، ابن جني، تحقيق محسن عياض، مطبعة الجمهورية، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق ١٩٧٣م.

- القاضي الجرجاني وإعادة تشييد الأفق الجمالي، عبدالعاطي الزياتي، مجلة جذور ج ٢٣، مجلد ١٠، النادي الأدبي الثقافي، جدة، المملة العربية السعودية، صفر ١٤٢٧هـ/ مارس ٢٠٠٦م.
- القاموس المحيط، الفيروزآبادي.
- قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث، محمد زكي عشاوي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، من دون.
- قضية عمود الشعر، وليد قصاب، ط: الأولى، دار الثقافة، الدوحة ١٩٩٢م.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، الطبعة: الأولى، دار الجيل، بيروت لبنان، من دون تاريخ.
- الكشف عن مساوي شعر المتنبي، الصاحب بن عباد (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط: الأولى، مكتبة النهضة، بغداد، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، أبو العلاء المعري (٣٦٣-٤٤٩هـ)، تحقيق: محمد سعيد المولوي، ط: الأولى، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- لسان العرب، ابن منظور.
- المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي، ابن معقل، (ت: ٦٤٤هـ)، تحقيق عبد العزيز بن ناصر المانع، ط: الثانية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- المتنبي بين ناقيه في القديم والحديث، محمد عبدالرحمن شعيب، ط: الثانية، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٩م.
- المسائل النحوية والصرفية في كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني، عصام كاظم شناوة الغالبي، ماجستير مخطوط بجامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٥م.
- المستطرف من كل فن مستظرف، الأبرشي، بشرح مفيد قميحة.
- مشكلة السرقات في النقد العربي، محمد مصطفى هدارة، ط: الثالثة، المكتب الإسلامي، بيروت/دمشق ١٩٨١م.

- مقومات عمود الشعر الأسلوبية "بين النظرية والتطبيق"، رحمن غركان، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سورية ٢٠٠٤م.
- موازنة الأمدي ووساطة الجرجاني "دراسة أدبية مقارنة"، خضر موسى محمد حمود، ط: الأولى، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت - لبنان ٢٠٠٧م.
- الموازنة بين أبي تمام والبحتري، الأمدي، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار المسيرة، بيروت، ١٣٦٣هـ، ١٩٤٤م، وتحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥م.
- الموشح، المرزباني، مطبعة القاهرة ١٣٥٠هـ.
- النص الغائب: تجليات التناص في الشعر العربي، محمد عزام، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠١م.
- نظرية الشعر العربي من خلال نقد المتنبي في القرن الرابع الهجري محيي الدين صبحي، ط: الأولى، الدار العربية للكتاب، دمشق/ سورية ١٩٨١م.
- النقد التطبيقي الجمالي واللغوي في القرن الرابع الهجري، أحمد عثمان رحمان، جدار للكتاب العالمي، عمان ٢٠٠٨م.
- النقد المنهجي عند العرب، محمد مندور، دار نهضة مصر ١٩٩٦م.
- "توابع الفكر" القاضي الجرجاني، أحمد أحمد بدوي، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٤م.
- الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي الجرجاني(ت:٣٩٢هـ)، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد الجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.



فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١.	ملخص	٥٣٦٣
٢.	Abstract	٥٣٦٤
٣.	مقدمة	٥٣٦٥
٤.	المطلب الأول : بيان عدم خلو عمل بشري من العيب الذي يوجب القدح (المقايسة)	٥٣٦٩
٥.	المطلب الثاني: الاعتماد على التعامل مع النص ذاته من خلال خصائصه الفنية، وإخراج معيار الزمن "القدم والحداثة" في الحكم على الشعر.	٥٣٩٠
٦.	المطلب الثالث : نفي السرقة عن جل ما ادعي عليه فيه ذلك.	٥٣٩٣
٧.	المطلب الرابع : تعديد ما عابوه من شعره والرد على كل شاهد.	٥٤١٠
٨.	الخاتمة:	٥٤٥٩
٩.	ثبت بأهم المراجع والمصادر	٥٤٦١
١٠.	فهرس الموضوعات	٥٤٦٦